



Copyright © King Saud University



٧٩٩٠

٧٩٩٠





Copyright © King Saud University







**الحمد لله** العظيم بفضله العليم بكماله ونزله  
على ما نعلم ونشكوه جل جلاله على ما لا نعلم ونشكوه  
وهو لا يشرك له شريكاً ونشكوه ان يسر محمداً خير نبي رسله  
على الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وعلى من تبعهم باحسان  
و**بسم الله** الرحمن الرحيم المرسوم بالسلم المرسوم على  
مراد من اسماؤه وبالله سبحانه اعظم من كل ما يشتر ويتر  
**رحمت الله** الرحمن الرحيم الذي جاءه ثنائهم العظماء ربنا  
اننا الحمد بعد البسملة افته اذ كتاب الله تعالى في امثلة لفقره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كل امرئ بما اتى به من الخير  
كما ورد في البسملة وما ورد في (باسم الله) باعدها يعرفون ان  
ما ابتدوا به من الخير سمي باسم الله تعالى على العبد الذي  
متم من حبي الشروع في الشكر الذي هو المقصود او جملة من  
على ما يحسن من الخفية وما ظاهري او جملة البسملة على الخفية في الجملة  
على ما ظاهري الخفية منه بان يدرك الحمد عقب البسملة متصلة بها  
يحل عليه الفراء ان يمزج بين الخفية والظاهر على ان (باسم الله)  
بما يحول على الكمال وما بعده وما به لعل ان المعنى انما هو حجة  
عمومها كونه ذكر او هو حديث كل امرئ بالايهاتم فيه بذكر الله  
بعد انما قال فكيف حكوا رواه (باسم الله) مسنوداً في  
هو الوعد بالجميل على حجة التعظيم والتبجيل وهو يتوقف على امر

خمسة الصيغة والحامد والمحمود وعشرة الثلاثة تتضمنها لغة الوعد  
وهو خاص بالبدن والرابع اليهود به وهو صفة كمال يرد به العقل  
السلبي منسوبة والمراد كونه جميله الوافق او عند الحامد او المحمود  
مزمع الحامد والخامس اليهود عليه وهو ما يقع الوعد الجميل ما به  
او بازا به فهو كالباقين على المحمود وهذا مصححاً به في التعريف  
**فبسم الله** الرحمن الرحيم عليه بالانقياد ما عرفه بين المحمود والمدح ويزن  
عليه خروج الشا بالصفات الغريبة وانه لا يكون جليلاً مدحاً وفخراً  
وليس كذا **الحمد** الصواب كما صرح به في القاموس مع التفسير بذلك وان  
الحمد المدح متبادر فان وما احييت به من خروج الصفات الفدية من  
التعريف بما على الورد التفسير من انما كانت مبدء اللادع والافتقار  
فلم يرد به فلا يقول عليه ولا على ما يجوز اليه من الورد التفسير المحمود  
عزما وجليل من غير تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً وهو مستأثر بالشكر  
لغة على ما تشهر وينتج الحرافة من خروج وخصوصاً وجهه وهو من  
باعتبار الامور وعمومه باعتبار حلقه الشكر بما صرح به في جميع  
ما اذعم الله عليه من سمع وغيره التي ما غلب عليه وهو اخير مكلفاً  
من الثلاثة فجله وهذا هو الشكر المأمور به شرعاً بمصر عنه بالتفوق  
والاستقامة وعبادة الله عز وجل وكما عتق على ما وردت به النصوص  
المتكاثرة (امره بالتفوق وكفاية الله ورسوله والنوام بصرف الجميع ان  
يخرج العبد عن كفاية ربه بان تظم احواله كلها واوقاته كلها من الخالصة  
وعنه الاوصاف (باسم الله) الجنية رضى الله عنه بقوله الشكر ان يعصى الله  
ينعمة بما تبلغ حقيقته (باسم الله) التفوق والاستقامة الظاهرة والباطنة  
كسنة اما الملك في احواله فلم يرد ما وجب عليه من الشكر بقامه نعم  
الكفاية الطارة على بعض ما وجب عليه من الشكر وكونه عند الفسور

شرح



مختار  
والله اعلم  
بما خفى

واما ما هو اصل الوجوب ٢ ينافي ان لا راج غير الواجب من الكافات منهي  
الشكر ان الوجوب العلق منزهة للانعقاد وما يتبع لكل ما جاء القاريح  
به من حكاية الحق بطلت وينتهي قاله في شرح المصنفين  
ما دلل المختار ان جملة الوجوب في حق الله تعالى ثلثت اليه من اهلها  
الوجوب والخبر والاول به انشاء الله تعالى في صحتها انشاء صحتها كذا  
توهم في تظاهرها من ان لا يتحقق في زعمنا الموصف بالجميل وهو باكل  
والكون في حقيقة لم يتحقق كونها انشاء الله تعالى في حقيقة  
اخراجها من انشاء من اطلعت ٢ انه في حيزها رانيا الثاني قد اشتمل  
هنا تفصيل الحمد الذي يكتسب من مصادره بالخير ما ذكر في غير المحرم  
عليه وبالمكلف ما لم يكتسب وهو تفصيل مع فلية جزوا في يومه انفق الله على  
الحمد وعليه وهو لا يصح ٢ انه ما غرد في زعمه فهو مقيد باحد اسواه  
في المقيد او لا يذ لك اقول ان المقيد واجب والمكلف في حيزه  
بوجوبه **فان قيل** ما ذكره وان المقيد في حيزه  
وثانيهما **فان قيل** في حيزه واجب المقيد في حيزه  
وهو غايته في حيزه ان لا يخلو بمحضه من زعم المولى تعالى على عبده  
لخصي وقد صرح في شرح صفوة الصغرى مؤلفا بان حكم الحمد الر  
الوجوب مرة في العمر كالحج وكل من الشهاداة والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم على انه لو سلم وجوب الحمد على النعمة لم يكن المقيد اثر فيه لانه  
يكون ح مرتبا على حصول النعمة ٢ على كذا الفيد بل لا كذا في قوله  
بعض المحققين والحمد على واجب الوجوب الموصوف بالصحات انه  
التميز على ما جاز الله في الترتيب له في المخلوقات فيجب ما دلل رد على  
الهدية لغيرهم الطائفة في التأخر على المعتزلة لغيرهم صحت  
المعنى في الثالث رة على المجسمة وفي الرابع رة على الفوقية والبر

اجادته

يترك

ان الحمد واجب  
مستوجب

ونحوهم والحمد للجنس او كما استغوا اولادهم والحمد في قوله  
لله لا استغوا ولا يصح كونهما للحمد قال البيهقي لا من افساد الحمد حمد  
الله تعالى بنفسه وحمد نفسه بكلامه وكلامه فديم والقدير لا يصح  
ان يملك قال في اعتبارها تكون اللام لا استغوا في قوله قد افرها الى ابن  
واخبرنا الشيخ جمع تيجده وهي كما ياتي في قوله لا في التخليص مفرق في القيام  
مغاير له ٢ وقد تكرر على اعم من ان الرق مجازا عرفيا وهو ما يبطل عنه  
التخصيص من اهل العلم انكسور فيه واسناد ما خرج الى الله تعالى هو  
منه حب الحق في اهل حصول النعمة عطف التكرار هو بغير الله تعالى  
سواء قلنا بانها لازمة عقلية وهو قول امام الحرمين او عادة وهو  
قول الشيخ (ما مع) ٢ لا شعري خلافا لقول المعتزلة في بيت بالتركيب  
والعلا سبعة بالاجاب وتبينه التكميل على ذلك في قوله في دلالة  
المفومات انما والعلم قال السعدي هذا التكرار وعرفه بان لا ملاحظة الله  
ان يقول لتخصيص المحصول وفول من قال ان التكرار هو بركة النقص  
في المفسرات انما في قوله في حيزه بركات فهو تكميل لسم له جوده  
على جواز التعريف باللام فسموله في حيزه ٢ في حيزه في حيزه  
ان هذا البصر يعبر على ما يكتسب من كل نوع الفروع في الجمال بالسر والغير  
العقل والحق للملأ في البيت بركة لا يستلزم وهو ان ياتي التكميل  
في اوله كلامه بان يشعر في صوته **فول**  
**وقد عني من سماء العقل في حيزه من سحاب الجنت**  
**حتى نزلت اليه من المعرفة** ٢ **واذا جردت انما في حيزه**  
اضافة سما الى العقل سحاب النواجيد وشموس الى المعرفة كل منها  
مراعاة المشبه به الذي المتشبه بعد حيزه اذ ان الشبه على حيزه فتعوله  
والريح تعبت بالفضول وقد جرى في حيزه لا يصل على غير الحكاء

ومنه في التي تترك في حيزه  
التي تترك في حيزه  
التي تترك في حيزه

ووجه التفسير  
في حيزه  
في حيزه







وجايدته وحكمه بما لم يعرف ما هو لسانه في طبعه وبالغايدية يفوق  
 الباعث على الكلب وبالموضوع يتنازل ذلك العلم من غير وفاء  
 بعض المبادئ التي عشرة في ذلك ما ابراه القبا من زركه العلم ما في  
 هذا **فصل** في قولنا بانواع الباعث . وقوله عشرة على مراد .  
 الحزب والموضوع ثم الواضع . والواضع (ما يستند ادركه الخارج  
 تصور المسائل الفصيلة . ونسبة ما يدركه حليل .  
 حو على كمال علم ان يبيح . ويعني في العشرة عشر في يبيح .  
 ببعينه قبل الشروع في الكلب . به يكون صبرا لما كلب .

**اما حرك** هو العلم بالبعث عن احوال المخلوقات التصورية  
 والتصديقية من حيث انشادها الى مجهول تصوراته او تصديقي  
 ورسده باعتبار غايته هو ان تقول علم يعرف به كيفية التوصل الى  
 بالعلوم الى المجهول وتجميع بعض العلوم والجهول يخرج منه علم  
 المحاسب وباعتبار انه والة تقول انه : انه قانونية تعديله مراد  
 تحت التفتيش من الحكماء فكوة والة هي الدامكة ميراث العمل  
 والمنقول في اصول اثاره اليه كالمشتا والمجاز وقانونية نسبة الفوائير  
 مع قانونه وهذا الظاهر ان الشعب في الجمع يرد الى الواحد كما قال  
 الخالص في الاميراذ **فصل** في جميع العلم في اصل القانون باليونانية  
 المشكورة واستندت العصمة للمواعات لدفع الحكا للمحك في عند  
 عدم مواعات فيواموه كما يقع للمحامل امر اذا المحل قد اعد من الخلق  
 فوه التفسير معرفة بالمشاب بالعلوم والعلم هذه التفسيرات للتصديق  
**واما موضوع** المنكوص هو المعلومات التصورية والتصديقية  
 من حيث انك توط الى مجهول من تصور او تصديق ولا من حيث هي  
 موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الداتية والمنكوص

ط  
 العلم بالعلوم  
 لغرض بل موضوعات وموضوع  
 كل علم ما يبحث فيه عن عوارض  
 التي لا تخرج من احوال موضوع البعثة  
 احوال المتكلمين باعتبار ما  
 يعرض لها من احوال  
 المتكلمين وهو موضوع العوارض التي لا  
 موضوع علم المحاسب (الاعمال) وتنازل  
 بعض المتكلمين (العلم) في بعض  
 الذي عشرة وهو انشادها وتغير متنازل  
 وضع وحكم الشارح وسبيل في مقرر

6  
 هو انشادها وتغير متنازل  
 حو انشادها وتغير متنازل  
 بل انشادها وتغير متنازل  
 انشادها وتغير متنازل  
 انشادها وتغير متنازل  
 انشادها وتغير متنازل

العلوم  
 العلم  
 العلم  
 العلم  
 العلم  
 العلم

انما يبحث فيه عن العلم **واما** واضعه هو انشادها وتغير متنازل  
 انشادها وتغير متنازل  
 ومن كلامه في شيخه افاضة ما معناه احب الحق واجب افاضة ما اتقيا  
 جاء اختلافا كان الحو ولو منه **واما** الحاجة الى معرفة واضع البعثة غير  
 فورية **واما** اسمه جال من كماله النظم ومما (انفردت به عيار العلم  
 ويسمى ايضا علم الميزان ومفتاح العلوم العقلية **فصل** في بعض  
 وجه تصديقية العلم بالمنكوص المنكوص يتناول انشادها وتغير متنازل  
 الكليات وعلى قدرتها **واما** كان عند العلم يفوق الاول ويعني الثاني  
 اطابة راثا لث كما يسمى بالمنكوص **اما** المتنازل ما استندادها قالوا به عباديه  
 دما ضلالية وهي ما يبنى على انشادها من امور تصورية وامر تصديقية  
 بالتصورية حدودها شيئا انما تستعمل فيه ويكثر ورعا فيه  
 تحرفه الكليات واسما منه والجهول في الفصيلة والموضوع والجهول في الفصيلة  
 والتالي في حدود العلم والتصديقية منها كقولنا النفيضا لا يمتنع ان  
 ولا يردعها ونفي ما يحتمل نفي ما يمتنع ثبوتها فاضح بوجوب  
 ثبوتها ما يحتمل العلم من الجزء ونحو ذلك من البعثة **فصل** في ما يدرك  
 معرفة واستندادها الى المجهول انما عند قصد تغير متنازل من العلم  
**واما** علم الشارح بسياسة **واما** منه يعلم في الغنايا المتضمنة  
 تصورية للمحك المنكوصية والتصديقية من حيث يتوصل بها الى المجهول من  
 تصور او تصديق المراد بتصور المسائل معرفة متنازل على وجه احوالي  
 وجايدته تغذي بها زيادة التمييز **واما** (ما حاطة بجميعها) هي  
 بعض مقاصد العلم فلا يصح جعلها عباديه **واما** فيظنه فاعلم  
 ان وضيلته كل علم يعرف بشيء فأي دونه في معرفة جايدته العلم تعرف  
 فضيلته **واما** نسبة دليغيره من العلوم فهي ان المنكوص كل بالاختص

انما يبحث فيه عن العلم  
 انشادها وتغير متنازل  
 ومن كلامه في شيخه افاضة ما معناه احب الحق واجب افاضة ما اتقيا

ع  
 على التفسير

ب  
 بالتصديقية







الشيخ اليوسفي حاشيته في مخرج المطالع من العلم بوجوه من قية  
 فانه ضعيف **والقول الثالث** جواز معرفة من قية من جهة واحدة  
 الكتاب والسنة وهو المختار عند الشيخ نقي الدين المصنف والنسوي  
 شيخ الفلاس نسبة المصنف وهي قية من قية الشاع والنسبة فيما يورث  
 البقر زيادة (الع) فيه زيادة عود من اخرى ياد والنسبة اذا ثبت  
 كما هنا نص عليه التسهيل اذ قال وقد يورث من اخرى ياد والنسب  
 الب قبل اللام وشراحتنا في بسفك القول بانه للضرورة  
**اولا** شاع **اخترنا العلم المتاوي** . وصحة العلم  
 بالحدوث لزيادة البينات واما في كذا نواع يخرج العلم القديم  
 لانه واخرنا نفرد له على الصحيح عنه المحذور من العلم **والعلم**  
 الحادث عند الفهم وهو حصول صورة الشيء في العقل والصورة هنا  
 بالمعنى اللغوي فيحصل بالوجود وبالمعروف وبالمجهول والنسبة  
 مكافئة للواقع وغير مكافئة **والصورة** الشيء مقابل المكافئ له  
 المنطوق في العقل **والعلم** بالحدوث **والعلم** بالحدوث  
 تعريف العلم بما هو بالانحصول وصحة للصورة والعلم وصحة العالم  
 فلا يفسر به **والجواب** السعة بان المعروف للعلم هو صورة  
 الصورة في العقل لا مجرد الحصول والعالم كما يتصور بالعلم تصب  
 يحصل الصورة عقله **والجواب** ابر عرفت في السيرة بانه  
 زاد راجح وهو مساو للملاو ومن عرف العلم هنا بانه معرفة  
 المعلوم على ما يعرّف كما تبين الشرح فبعد فخرج عن مصطلح الف  
 الى مصطلح الاصول **والزعم** جساد العكس بخروج الطور والاعتقاد  
 الجاسد مع اننا من ابراء المعرف هنا **والثالث** منه جسادا في  
 من عرّفه بكم الذي هو الجازم الكتابي بموجب لزيادة علم ما قبله

شأنه الفلاس

ايام الكلية

بعض المناهج  
في العلم

بخروج (ما اعتقاد الصحيح) جميع التصورات اذ كثره بعض المحققين وهو  
 واضح **والقول الثاني** اورد على تعريفه بانه معرفة المعلوم **والعلم**  
 عنه ان المراد بالمعلوم ذاته ما يقيد وصفا العنوايه التي هو العلم  
**واما** المختار بان يقال المحبة او بان الدور على سبقي والمحال ان  
 دون (ما و) فكلاهما غير صحيح لا ترفع المشقة على معرفة الشيء  
 منه من جهة المعنى واللغة **والثاني** معرفة المعروف بالامر بسببه  
 معرفة المعلوم فهو سبقي لا معنى **فصل**  
**ادراك مجرد التصور العلم** . **والمادة** نسبة بتصوير **واسم**  
 فسم العلم المذكور الذي تصور وتصديق وقسم التصور بانه ادراك  
 مجرد والمجرد ما سوى وقوع النسبة او لا ووقعت فيدخل فيه  
 المحكوم عليه والمحكوم به كالاتصاف والذاتية فاولا (ما كان كانه  
**وتدخل** فيه النسبة الحقيقية التي هو مورد في الجاهل والتشديد من غير  
 اعتبار الحكم كما يقع في قوله **وتدخل** فيه النسبة النافذة كنسبة  
 المضاف الى المضاف اليه والذاتية التي المضاف اليه **والنسبة** (ما يشابه  
 والمتشكك فيهما على الشواذ **وغير** المقصودة كنسبة الجملة الواقعة  
 طنة او خبرا قباد والمذكور اشارة من هذه الاشياء تصور **واما** التصديق  
 فيفسره بالادراك النسبة وادراكها بالعلم ليكن قول جمهور الحكماء  
 ان التصديق هو ادراك وقوع النسبة او لا ووقعت وهو مراد الحكماء  
 انه العلم بشيء امر لا مراوا تنقاه امر غير امر او بوضع النسبة لانتظامه  
 واما بطلانية قباد والمضمون انه الذي تصديق سواء كان جازما  
 ام لا مكافئا للواقع **ام** **وغير** (ما و) التصديق عبارة عن مجموع  
 اربعة ادراكات ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك  
 النسبة الحقيقية وادراكها **والثاني** اذ اذعت اوليت واقعة بوجوه المحذور

مثله كقولهم (الحسني على  
 التقييم والمعلوم على الوتة  
 والمجموع كقولهم وجود العرف على  
 وبالعكس المتكافئ (الذي لا ينفك  
 وفقران محال فيهم وفرد

اي مع جاز ولا يور هذا التفسير ليكون  
 من انما القول من ادراك وادراك  
 ٥٢ راد فاولا كانه اما النسبة  
 العلم او العلم او الشكاسة في

النسبة

فهم

كقولهم (ما كان كانه الشمس ظاهرة  
 كانه النهار وموجود

العلم



بسبب وعند (الامام) مركب من اربعة اجزاء (ادراكات الثلاثة) واول  
 عنه علم شروكه له وعنده اجزاء له **وقد** رجع السيد من حيث الجمهور  
 بان تفهيم العلم الوهيزي التفسير الناطق هو لا يميز كل فقه من رايه  
 بكونه يستحق به **وقد** اختصر (امام) في المسحوق بالعلم بكونه واحد  
 وهو الحجة وما عداه من سائر ادراكات له كصديقه اخرى وهو القول  
 الشارح كما في قوله في (ادراكات الثلاثة) التي العلم مع مشاركتها  
 لسائر التصورات كصديقه اذ لم يجعلوا المزايا المتفرقة كصديقه بحدده  
 من احده مفهوما هذا العلم وهو بيان الكون الموصلا الى العلم  
 لم يلتزم عليه ايا الواجب في تفهيمه ملاحة (ادراكات الكون)  
**هـ** **واعلم** انه اختلج في الحكم فيقول هو جعل التفسير زائرا  
 على العلم وفي قوله يث انفس القابيل للعلم وهذه ايضا جعل  
 في قوله (ادراكات) (امام) رايه رتب في قوله هو انفس القابيل وهو  
 تارة التفسير التام في العلم والحقبة التي هي تفسير التصور (ادراكات)  
 كما عند الجمهور (ادراكات) مجموع (ادراكات) التي رايها الحكم كما عند  
 (امام) لان التصديق قسم من العلم والعلم من مقولة الكلي بيان  
 للعلم (ادراكات) (ادراكات) (ادراكات) (ادراكات) (ادراكات) (ادراكات)  
 على ان الحكم ليس بجعل (ادراكات) (ادراكات) (ادراكات) (ادراكات) (ادراكات)  
 قال في شرح المكاليم التحفيم انه ليس للتفسير كصور التصديق  
 هنا تارة يثروا على بل انما هو وقبول للنسبة وتعود الى انها واقعة  
 اوليت بواقعة **فقال** السيد به ليل انطباع هذا بان  
 برامى او مكتوب قوله **وقد** **اختصر** **عنه** **الوضع** **لانه** **مفهوم** **بالعلم**  
 المراد به في هذا الوضع باعتبار الذي والكتابة والتعليم وكذا  
 يقع ان يفتح ما يوصل الى التصور وهو العلم وعلى ما يوصل الى العلم

حفيظة الترتيب القبيح  
 ان يكون ارتقاء متوقفا على  
 ادراكات ليس من ادراكات علوية  
 لعمد التفسير

وهو الحجة والمراد بتفصيله عليه بالعلم كون التصور يتصل باليد  
 التصديق فيحتاج الحكم به وبالنسورات الثلاثة كما تقدم في التوفيق  
 التصديق على التصورات ليس بكنه الحقيفة اية بالذاتيات بل بكونه موصولا  
 بوجه ما لا يلزم على الملايكة شك بانهم عباد مكرمون **فيسوله**  
**وانكسر ما احتاج للتأمل وعلمه هو الضرورة والجليل**  
 بعد ان تفهيم للعلم بحسب طريقه الموصلة اليه وما قبله تفهيم له بحسب  
 انما عليه ويعني ان التصورات والنصديقات منها ما هو ضرورة وهو  
 ما يحتاج به حصوله الى فكر ونظر كتصور معنى الروح والعقل في التصورات  
 والحكم باه العالم حادث او ليس بضرورة في النصديقات ومنها ما هو  
 ضرورة وهو من التصورات ما لا يحتاج الى فكر ونظر كتصور معنى الخلاوة  
 والبرودة ومن النصديقات ما لا يحتاج به تصور كصديق الى فكر ونظر  
 وتسمي المحتاج كمراتبه التي وكبرام كما علم باه لانسان معيار للبرهان  
 وان الخلاوة مستقلة شك ان الضرورة لا تحتاج النقص في حصوله لانه  
 التي نظر كما مر **وقد** **يذكر** **حسرا** **وتجربة** **او** **عسر** **كما** **استخرج**  
**في باب** **ما** **في** **نفسه** **ان** **شأن** **العلم** **في** **فصل**  
**وما** **يه** **التي** **تصور** **وصيل** **يد** **عني** **يقول** **شارح** **قلت** **تبين**  
**وما** **النصديق** **يرتبط** **بضرورة** **الحجة** **يعرف** **عند** **الغفلة**  
 يعني ان المعلوم الذي يلا حجة المتوصل به التي كما جعل من التصور ما  
 يسمى فولا شارحا كما يسمى معروفا بالضرورة وان يلا حجة المتوصل به  
 التي ما جعل من التصور ما يسمى بضرورة يسمى حجة وفيها سنا  
**انواع الرلالية الوضعية**  
 قد علم ان نكز المنطوق في محضر في اربعة اشياء والتفريعات ومبادئها  
 والحج ومبادئها **ولما** كانت لها الباعث تدل عليها وبما يتصرف  
 فيما احتج او لا التي هو حجة الدلالة والاشياء وما يعبر عنها

والحق ان العلم هو حقيقة  
 لا يتصور ان العلم حقيقة  
 ولا اعتقاد به







دلالة غير اللفظية الوضعية كدلالة الكتابة على اللفظية ودلالة  
 إشارة على معنى ناعم **والدلالة غير اللفظية العقلية كدلالة النقر**  
 على الحدث ودلالة الحدوث على وجود الخلق **والدلالة** اللفظية كدلالة  
 كلام الله تعالى القديم بمعنى الغاييم بالذات العقلية على متعلقاته  
 أما أنها غير لفظية فكأنها دلالة تعالى بالمعنى المذكور ليس بلفظ  
 وأصوت **وأما** أنها عقلية فلأن تعلو الكلام وهو دلالة نفسية  
 كقولهم من الصفات والنفس لا يتغير ولا يتبدل والوضعية  
 والوضعية يصح تغيرها ثباتها وأيضاً تعلو الكلام فبذلك الكلام  
 والوضعية واللفظية كدلالة كونه صواباً وهو دلالة  
 غير اللفظية كدلالة حمزة الرحمة على الخجل وصحة العمل  
 الوحيي **وعلم** ما يستدل به بما يحيا على التوضيح هذا **الشرح**  
**والدلالة** عند الفهم من هذه الأقسام الخمسة الأولى وفقد  
 دلالة اللفظية الوضعية ولما ترجم الفاضل بأنها دلالة متناهية  
 ذكره في أول البيت وهو كونه الدلالة لفظية **والدلالة** من معنى  
 البيت أيضاً اللفظية الوضعية التي ذكره في الترجمة فيكون من نوع اعتبار  
 لا نذكر له غيره من البيت بل هو ما خرد من القواعد اللفظية (بما ذكره  
 في قوله دلالة اللفظية **وأما** اعتبروا من الدلالات الخمسة الأولى وفقد  
 انضمامه ومجموع النفع به في العقلية واللفظية وغيرها  
 وفي التعليم والتعلم بخلاف غيرها مع خفة مؤنة اللفظية لأنه كيبية  
 تعرض للنفس الضرورية **والدلالة** قال أبو السكك من الكتاب عدو  
 الموضوعات اللغوية ليغير بها عما في الضمير **فقال السكك**  
 واللفظية التي أرفاها وأعلل الغاييم بها لتعلم العبادية وتنم  
 العايمه وضعتوا أشكال الكتابة دلالة على اللفظية قبل اللفظ

كذا في  
 النسخ  
 من  
 النسخ

نفع

وجوده

وجوده ان اربع وجوده (باعتبار وجوده) ما ذهان وجوده العبادي  
 وجوده الكتابة (باعتبار وجوده) ما ذهان وجوده العبادي  
 عند السورسي شرح اللفظية ان (ما ذهان وجوده) هو اللفظية وهو  
 الكتاب **وقد قيل** ما ذهان اللفظية كدلالة اللفظية السورسي كدلالة  
 يدل على اللفظية الفردانية تدل على الكلام القديم المعنى الغاييم  
 بذاته سبحانه وتعالى لولم ير نوع هذه الدلالة فقلت اضرب  
 فيها كلاماً آخر فيقول على الشيخ السكتاني اجوبته انه افتتار  
 فيها انها وضعية وبناء على ما ذكره ابن الحاجب في مختصره (طبع  
 من الكلام النفسانية بغير مزيد من فائده في تفسير التكميل وح  
 بغير مدلول لجملة الفردانية بانه ما يصح ان يكون الكلام القديم  
 هو النسبة **أمور** منها ان النسبة أمور اعتبارية ما وجودها ما  
 الخارج والكلام القديم معنوي وجوده وتفاوتها خارج كسائر صفات  
 المعاني **ومنها** ان النسبة المدلول عليه بجملة الفردانية كدلالة  
 ومتغايرة تغايرها في اللفظية **والدلالة** اللفظية القديمة واحدة لا تعد  
 فيها عند أهل النسخ كسائر المعاني **ومنها** ان كونه نسبة يقتضي  
 التغير في تغير الكرمية وكلامه تعالى لولم ير اللفظية **والدلالة**  
 كلام ابن الحاجب فقد تأوله المحققون من شراحه وغيرهم من  
 آله فيه من تفرير مضاهي اللفظية ونسبة افتتار ابن عرصور في شرح  
 البعيدة ان دلالة الفردانية على الكلام القديم عقلية قال كدلالة  
 السكتاني الماء على ان التكميل به مقتضى نفسه للهاد وأنه متحدث  
 في غيره بذاته **والدلالة** الحروفية العبادية ونقلت عنه الشيخ بيتر  
 في عواشع شرح الصفرة من أن مدلول الفردانية ليس هو اللفظية  
 الغاييمه بذاته تعالى بل مدلوله بعض متعلقات اللفظية النفسية

وهو من وجوده  
 مدلوله على اللفظية  
 المدلول على اللفظية



كما ان غيره من الكتب السماوية التي قالوا فيها بغير ان صدقوا الفردان  
غير مدلول (ما قيل) وهذه الضرورة ان المتعلقات المدلولات للفردان  
غير المدلولات لغيره فان فيه مراد مكيلا ما ليس به غيره **وعليه**  
فتبينه بكتاب الله تعالى اما حقيقة الكونه من الله تعالى ليس  
من تاليه الخلق ولا ما خلفه كسبهم فتكون ايضا بقية اليه من اضافة  
المخلوق الخالق وتبينها كما يقال الحقيقة وان العدم اما يجوز لكونه قد  
به المدلالة على بعض الصفة القديمة كما يقال الكمال المنزج به عن  
كل السلكات والعدم المثلثا على هذا الكمال المطلكا وكما يقال الحق  
والفردان عن ان ينادوا بهم (ما يحجب هذا الكلام مع انه ليس كالم  
بل جعلت رتبة عن كمالهم وبعد علم ان هول رتبة ان مرتبة  
الله ان اسم الله الاول هو على هذا مضاد اي باسمه الى المدلول كما  
صرح به بعض المحققين **وان كانت** لالة اللفظ الوضعية  
وهو المعقولة بمنزلة كما قد تفسر الى ثالثة فصاعدا لالة  
مكابفة لالة تفرد لالة النوع الثمار الناطق الى ما وارتد  
**لالة اللفظ على ما راجع** الى على المعنى الذي واجبه وضع له  
اللفظ اي من حيث انه وضع له وكلامه يشتمل الحقيقة والجاز  
فهو اعسر من تعبير المختص بالاسم في انه يشتمل الجاز فيلزم  
عليه كون التعريف غير جامع **يدعون** اي بغير لالة  
**المكابفة** وذلك لالة لفة رابعة على ضعف (ما قيل) لفة  
انسان على الحيوان الناطق ولفظ (ما قيل) على الرجل الشجاع عند  
الفريسة بناء على ان الجاز من صفة كما مر فان الوضع عندهم هو  
تعبير اسم لالة على امر نفسه او بغيره في يد كل المشتري  
غير **لالة** انما هي لالة لغيره لغيره لغيره لغيره لالة

الفردان

الرد

بل يدفع ما عرض لها من ارجاع بسبب تناقض (ما قيل) في يد الجاز بقوله  
او بغيره واما الى الثاني بقوله **وقوله** **تضمن** اي لالة اللفظ على  
جزء المعنى الذي وضع هو له اي من حيث انه جزء من المعنى الذي لالة  
تضمن لالة لفة رابعة على الواجب رتبة او لا تشير فيها او الثالثة  
بما يشهد بها من كماله لفة رابعة (ما قيل) على الحيوان وفيه او على الناطق وفيه  
**واختتم** على معانيه ان يقال من هم الناطق فيهم الجزء وعليه الجمهور او لا  
ان يقال ان كل بل ليس هذا واحد ان فيهم الى المجموع كان مكابفة وان فيهم  
الي بعض رتبة كان تتكنا وهو انصواب **واشار** الى الثالث بقوله  
**وما راجع** لغيره لالة اللفظ على معنى لازم للمعنى الذي وضع هو  
له خارج عنه اي من حيث انه لازم له وهو التزام اي لالة التزام بشره ان  
يكون اللزوم دهيما كما اشار اليه بقوله **ان** **تضمن** اي ان التزام بهي  
ومرادهم باللفظ الذي ان يكون المعنى كما فيهم من اللفظ فيهم هذا  
زمنه بمراد لازم في اللفظ رتبة راجع معا كالتدبيرية المدلول عليها باللفظ  
رابعة فاما لالة المعنى رابعة في اللفظ والظاهر **يقال** لالة اللزوم  
اللفظ المدلول لازم في اللفظ رتبة راجع كالمعنى المدلول عليه باللفظ  
اللفظي فانه كلما تصور القسم في اللفظ رتبة راجع لالة المعنى راجع  
اللفظي كما هو من شأنه باللفظ لازم في اللفظ وهذا هو ما عاله خارجا وليس  
البصر مدلول عليه باللفظ تضمن لالة ليس اللفظ هو اللفظ والبصر حتى  
يكون البصر هو اللفظ رتبة راجع **واما** معناه اللفظ الناطق والبصر والظا  
ايه خارج عن انصواب **واما** لالة اللفظ خارج عن معناه لازم له  
الخارج دون اللفظ رتبة راجع **اللفظ** لالة التزام وتضمن لالة اللفظ على  
الصول والبيان وذلك لالة اللفظ رتبة راجع على السواد والثلج على البياض والثلج  
على البعد وثالثا رتبة راجع **اللفظ** اما (ما قيل) لالة اللفظ رتبة راجع

مكابفة

لالة اللفظ











على غير هذه معناه كعب على امره الفيسر وماله جزء على جزء معناه  
 دلالة غير مفهومة كحيران كالحق على انما مع غير **فصل في**  
 ما اول اعلم ان الجزء ضمنا ماء وصورة فالماء هو نفس جوهر الماء كقوله  
 وزيد من خلق زيد والصورة هي الهيئة العارضة بالتركيب وتكثيره  
 في السور في شبيه وصورة تاليه ثم الجزء المتاد في يكون مقدارها العدد  
 كذا في السور المستمرة تاليه من فيل اليا عندهم في خلقه الصورة هل  
 يعتبر في المركب او لا يعتبر **فصل في** عدم اعتبار ذلك في العمل  
 فخرج ان من المجهود لعدم اعتباره جزء الصورة الف هو الحقيقة وربما  
 لكاه مركبا في جزء المادة والصيغة **الثاني** في التاكيد المركب وتعليقه  
 على المجهود لان التفرقة المجهود ومعلوم المركب وجوده ومعجم المجهود  
 عومى انه صليته ما اثبت في المركب ولا يفكر بسلك امر راجع تفكر  
 راجع المسلوب لا يفكر المجهود جزء المركب والجزء سابع على الكل وايضا  
 الجزء لا يخلو ضرورة في كيد يجعل في حاله ونسيم الشئ بيا يثبه  
 باننا نفكر كونه جزء امر المركب ولا زماله انما هو بحسب انما  
 مرده ونفث في الدلائل التقابل **فصل في** التباين بحسب جهته  
 الفتح في تافره كراعيه عن المركب **فصل في**  
**وهو على قسمين** اعني المجهود **كل واحد** وجزء **وحيث** وجزء  
 ايجاديه ان المجهود في قسمين **فصل في** تفرقة معناه وعدم تشابه في قسمين  
 كل واحد في قسمين **فصل في** تفرقة معناه وعدم تشابه في قسمين  
**فصل في** اشتراك الكل **فصل في** اشتراك الكل **فصل في**  
 يعني ان الكل هو الذي يجمع المجهود الشدة في معناه ايا لا يمنع  
 نفس تفرقة معناه مرصه في على متفرقة كاشعار واصرفان كما منتهى  
 طرد على اجراء **فصل في** الاشتراك باعتبار معناه الجواز انه يصرف

على زيد الشجاع وجموع الشجاع وغيره من هذا النوع لا يجمع الشدة في  
 معناه بان يمنع نفس تصور معناه مرصه في على متفرقة كاشعار واصرفان كما منتهى  
 الذات المعينة يمنع مرصه في على متفرقة بالضرورة وان تشاركه في  
 في اسمه في ليمر الماء شتر اليا في مدلول واحد بل بقدر الوضع وهذا  
 مراد به بالاعتكاف في العكس هنا بل في معنى المفعول ايضا كما مر **فصل في**  
 هنا على البراهات دون عمل في اشتقاق وراضا في وهو ابل على البراهات  
 اثبات في ٢٥ في با واسكنة اشتقاق او اضافة للثبات (انما) ليزيد  
 في ممره في قوله انما انما **فصل في** اشتقاق في العلم لهما في قوله  
 زيد عالم وعموده في علمي قال علمي ان يكون كليا باعتبار جملة علمي وعموده  
 في ٢٥ يصرف على موات **فصل في** انما يكون كليا باعتبار جملة علمي وعموده  
 في التفرقة في قوله المذكور علم في التفرقة **فصل في** التفرقة بحسب  
 الحقيقة انما هو المعنى اذ هو معروف في التفرقة وعدمه وانما يسمى  
 الحقيقة كليا وجزءه با مجازا عرسا من تسمية اليا باسمه لعله  
**فصل في** التفرقة المعنى حصوله في الذاهر حصوله صورته اذ هو  
 نفس الصورة والفرق الصورة للصورة وفلنتا نفس صورة الحقيقة  
 على ان يعتبر كونه جزءا ان يكون المنع مرصه في على متفرقة ناشيا  
 من مجرد تصور وانما لا عبرة بمنع الصة وعلى متفرقة اذ اكار المنع فذا  
 من خارج فذلك فلا يجمع بسبب جزءه بل هو كلى **فصل في** تفرقة  
 الكلى ثلاثة انواع **فصل في** تفرقة معناه وعدم تشابه في قسمين  
 كما في تفرقة **فصل في** تفرقة معناه وعدم تشابه في قسمين  
 مرصه في على متفرقة **فصل في** تفرقة معناه وعدم تشابه في قسمين  
 يستعمل كجزء من زيد في علمي يافوت فان العقل يفرق في ذلك  
 على كثره ان اجراء لهما في يفرق في الخارج **فصل في** تفرقة معناه وعدم تشابه في قسمين

قوله دون كل واحد من الحمل  
 صفتين في وجهي الموطات  
 وعلى الاشتقاق في علمي  
 الصوفية في مختصر بحسب  
 (الموطات) في علمي

قوله زيد في علمي  
 يستعمل علمي في علمي  
 وعلى وزن زيد في علمي  
 ويحذف في علمي



منه جرد واجراما مع استعماله وجرده غيره به ليل خارج عن تصور كماله  
 له الجبره بجزءان الجود تصور معناه ٢ يمنع من تعدد مصادمه وفه لا خلاف  
 انه ليل الفاضل على وجود انفراد الله تعالى بالالهية  
 وراستحالة شيوته الغير **وتجسيم** كماله بالاستغنى عن كل ما سواه  
 المقتضى اليه من كل ما عداه ٧ يمنع كونه كليا ٨ ويرجع شخصه ٩ انه  
 بهذا المعنى يتجلى ان يصرف على كثير على سبيل البدلية وكذا يقال في معنى  
 الواحد ونحوه **واما** مع جوار كشمس في ان تصور معناه الخ هو كركب  
 معني وينبغي ضوؤه الكواكب مثالا يمنع من صفة على كثير لا كونه يوجد منه  
 (ما جرد واجرام مع جوار ان يتلو الله تعالى اجراء كثيرة منه كما خلق تعالى  
 اجراء كثيرة من النجوم **الثالث** ما وجد منه اجراء امتنا هي كالتنجيم  
 والانسكان **واما** غير متناهية وهذا لا غير مثال له عند اهل الحق  
 لا استحالة وجود حركات **الاشية** لها وشكله بحركة بالاله على اى  
 كبرية الالهية **الاشية** الزاوية في (ما جرد اجراء حركات ١٢ اوليت  
 وهو بان كل اى الحركة في الحال حركة واحدة وما مضى من الحركات قد  
 انعدم والمستقبل منها باقية العدم **ومثله** بعض العلماء بنعيم الجنة  
 ورد بان الكلال فيما وجد من الاجراء هو مادة فعل الجود من اجراء النجم  
 بغير منشاء وانما يدرى بعد التناهي باعتبار المستقبل ولو مثل  
 به كمال الجبار تعالى لانه لم يقع ليل على استحالة عدم النهاية ونحوه  
 به القديم كما قاله المنجور وغيره لكان اقرب **وتسوم** الكلى على الجوى  
 لان الكلى هو المقصود بالاشية هذه الاجراء هو مادة التعليل  
 ولا فيسمة والجزء لا يعرف ولا يعرف به ولا يعرف به واعليه **والمراد**  
 ان مضمونه لا يعرف لانه اما بمضمونه فهو كلى **فتبينت**  
**المراد** الجود كاشية الفاعل اسم ويجعل وهو **والفهم** منها الى كلى

كقوله تعالى لا اله الا الله  
 لا شريك له

على  
 راجع  
 اول بيت

جزء

جزء وانما هو اسم واما القول فهو كلى اياها سواء اعتبر الحدث او  
 نشأه الالهة عمله على كثير من الالهة **فيسل** انه كلى باعتبار الحدث و  
 بغير جزء باعتبار النسبة بناء على ان المراد به نسبة معينة الى ما يحل  
 في تصور وهو غير كماله **واما** الحرف فيقول انه ليس بكلى ولا جزء لانه  
 لا مضمونه في نفسه وانما معناه به مدحوله واعتراضه بان الحرف مجرد  
 فكيف هو او كلىة والجزئية باعتبار المعنى على الحرف في تعبيره لا كونه  
**الحق** ان معنى الحرف جزء وللمرة رسالة العوض وان كنه السورة في  
 الاستعارة التبعية مرانه موضوع وضعاعاما للكل معنى معين بخصوصه  
 مقصود لغيره **فكلمة** مرشدا موضوعا لتستعمل كل ابتداء معين  
 بخصوصه مرشدا انه حالة لغيره ملحوظة بالتبع له كما في قوله عز وجل  
 والدار الى المسجد **فمراد** الاله على ابتداء معين غير مقصود لنفسه ولا ملحوظة  
 لذاته بل مقصود بتعالى السيرة والدار وجعل المقصود حالها ولذا كان غير  
 مستغفرا باليهودية ولم يشهد ما فيها به **واما** عنه ولزوم ان يدعى مع الجود  
 من عطفه ونحوه ولا شئ ان (ما جرد اجراء حركات ١٢ اوليت  
 المكشوفات كلى ولذا كان ابتداءه **وكلمة** مرشدا **الثاني** اقتضاه  
 هل يقتصر الجزء وبالقلم دون غيره من المعارف كالصغير واسم (الاشية  
 والمقصود ونحوه او يعنى **والاكثر** المحقق على الاول بناء على انها وضعت  
 كلىة وانما عرضت لها الجزئية عند استعمالها في كلىة وضعاعا  
 استعمالها الاكثر انما يميز على التفاضل بناء على انها وضعت لجزء والى المختص  
 باعتبار تعلقه لا بخصوصه بل باعتبار كماله **الاشية** في اسمها **الاشية**  
 والتكلم او الكتاب في الصغير **فيسمى** هذا الوضع وضعاعاما لموضع  
 له خاص فلا بد وضع العلم بانه خاص لما هو **فيسمى** من المعارف ما  
 كان منها في فترة التعريف النكرة كالحروف بلغة الحقيقة او القصور

كقوله  
 لا اله الا الله  
 لا شريك له



حيث يكون المجهول غير معبر والمعلوم باللائحة الجنسية والمجهول  
 بمراد به الجنس فاما كليات فكذلك انظر رسالة **العض الثالث** الجزئي  
 بالمعنى السابق يسمى الجزء الحقيقي لان جزءه يتبع بالنظر الوفاة  
 ويكملوا الجزء وايضا عندهم على كل معنى من مخرج تحت كل واحد  
 الجزء وما ضاهى سواء منع تصوره المشتركة فيه كزبد من مخرج تحت كل واحد  
 كمالا لتمامه والحيوان اوله بينهما كماله من مخرج تحت (انما صار مثلاً  
 وكذا الانسان فانه من مخرج تحت الحيوان وهو كذا وربه يعلم ان الاضاه اعظم  
 بالعلم والحق في نفسه واما في الان جزءه يتبع باللائحة لما انزج طويبه  
**الترابع** الجزء الحقيقي فيقسم العلم شخص والى علم جنس فاما الاول  
 ما رقبه من سماء في الخارج عرلة هو كزبد ومكة والثاني ما رقبه من سماء  
 في الارض كاسامة وبها المراتب للامسودة اضمحلاله القوي بينهم  
 ويسمى اسم الجنس كاسر والاختار مرة العلم ما عطفه ابرغامة ان علم  
 الجنس موضوع الحقيقة ليميزها عن غيرها من الماهيات الحقيقية  
 مع فكيف التكرار وجود هذه افرادها الخارجية واسم الجنس موضوع  
 الحقيقة الزمنية باعتبار وجودها في افرادها الخارجية والذات  
 الاول جزءها والثاني كليا **فتراف** اختلاف اسماء الكتب كالمركبي  
 والبروتة مثلاً فيعلم انما من فيعلم العلم والشمس فيعلم من فيعلم علم الجنس  
 من في العلم الشخص فالان الموكدا مثلاً وضع لكل معنى مخصوصه وتلما  
 لا محاضروا لالفاظ مرأى شخص طرقت في اي زمان ووقت تكثيرها مرة  
 وضع المعارف غير العلم وأورد عليه ان (اسم الموضوع لخصوصيات  
 وضعها ما كالمصير انما يستعمل في الالفاظ المعبود المعبر عنها من حيث  
 انه معبر واسماء الكتب غايب الله عما كانت فيما يتقفلما لذهن مشترك  
 بين افرادها في العبد المعبر منها والاختلاف انما من فيعلم علم الجنس

ل

٩٦

وان الواضع اعتبر علما انزلوا واحدا من العرض ووضع له (اسم مع قطع  
 التكرار افراداً ووضع (اسم الحقيقة الزمنية لا بناء استعمال الحقيقة  
 في افرادها المعبود الحقيقة صحتها كذا الاختلاف ايضا اسماء العلم  
 كالمركبي والشمس (المعبر انما اراد بها الافراد المخصوصة فيسمى علم  
 اشخاص لان مجموع تلك الافراد يسمى واحد لا تعدو فيه وانما تعدد  
 (الالفاظ الالهية عليها وان اراد بها لاه واحد الملكة بمعنى من فيعلم علم الجنس  
**الفاصل** وجه التسمية بالجزء والكل ان المعنى الكل في الانشا كاجز  
 من المعنى الجزئي وكذا في اشتغالها على انسانية والشمس والشمس الجزئي  
 كل بالنسبة اليه فينبوا كل واحد منهما الى ما في **قوله** **واول**  
**الفترات ان فيها انزج** **بانه** **اسم** **او لافاض** **افراد**  
 لما كانت الكليات مبادئ المعرفات ضرورية او رسوما وكذا في المعبود  
 انما تكون بالذاتيات والرسوم بالعرضيات احتياج الى معرفة الذات  
 والعرض بينهما هنا ويعني ان اول الفهم هو السابق وهو الكلوي  
 التي الذات اي الماهية فيقال فيه ذات اذا كان مفرجا فيهما اي جزءا منها  
**ويثبت** الى العرض فيقال فيه عرض اذا كان مفرجا منها **ومعبر** انه اذا لم  
 يكن جزءا من الماهية ولا مفرجا منها بان كان مفرجا من الماهية فيقال  
 فيه ذاتي والعرضي وعليه ما لخصه ثمانية فالان هو الكلوي يكون  
 جزءا من الماهية اجزاء ويصوي بالجنس كالمحيوان للالفاظ والاعط  
 كالمركبي والعرضي هو الكلوي الخارج من طينة افراد، ويصوي  
 بالعرض العام كالمركبي للالفاظ والاعط بالعرض الخاص ويسمى الخاصة كالشمس  
 للالفاظ وما ليس جزءا او لا مفرجا منها وهو النوع كالمركبي لانه يعبر  
 به في افراد، **ويصوي** يجعل القسم ثمانية وفيه ويغير العرض مفرجا  
 ليس جزءا من الماهية فيسمى النوع **ويصوي** يجعلها ثمانية ويغير النوع

١٥٠ الجزء

فنبشوا الكل كزبد  
 الجزء كزبد فيكون  
 جزءا من نفسه  
 لسان الزبد فيقال  
 فيه كل



في الذات ففقد بناء على ان الذات هو ما ليس خارجا عن الماهية فالافعال  
 ثلاثة (ا) ان في نفسية النوع (ب) ان في الثالث نسبة الشئ الى نفسه  
**واجب** بان ياد النسب قد تلحق باسماء الماهية لانه في الخارج هو اجز  
**وقال بعضهم** ان الذات كما تكرر على الحقيقة تكرر على ما صرنا عليه  
 تكون نسبة النوع التي من نسبة الحقيقة التي ما صرنا بها **وقد علم ان**  
 العرضية الناقصة هو الخارج الماهية المحمول عليها كالما يصدر  
 المحيرون وهو غير العرضية المتكبر بل هو غير الماهية المصنعة الخاضعة  
 كما ياتر في كثير من حلالا وليس في العرضية عند الفهم نسبة الشئ  
 التي نفسه لانه من نسبة افراد (ا) علم اليه (ب) اما الزيادة المنسوبة للذات  
 بمعنى الحقيقة الذات من جنس واحدة ولكن في الحقيقة ادخلت  
 علميا الزيادة عن (ا) زيادة واستعملت في الماهية ليس بامرا اصطلاحا  
 فيك خلافا للذاتية ومن تبعه بل هو من وضع اللغة والوجه كلام  
 العرب **ففسر** فيسيرا غيبية رهن الماهية **ف**  
**وقد لزم** ذات (ا) له وان يشاء يبارك على اوطار شيئا **ففسر**  
**وقد لزم** (ب) ان في نفسية النوع ذات ماله اذا كان بعض الفرد  
 ماله وفيه **ففسر** منه قوله تعالى واصطحو ذات بينكم حقيقة  
 وطلم وعليه **ففسر** في الفهم من رتبة الماهية على من ان في رتبة الماهية  
 غير ان ففهم في النسبة الماهية التي غير على الفهم (ا) جعلت الفاء  
 اظنية وهو ففهم الظاهر مقتضى جميع الفهم من رتبة الماهية وعليه  
 فالفهم من ان يذلل وروى به المحذور **وقد** انما الفهم من ان يذلل  
 المتكبر في النسبة التي ذات في ذاتها **ففسر** في النسبة الماهية  
**طاول** قد علمت العرب بين الذاتية والعرضية من حيث مظهرها وكثيرا  
 ما يلتصقان من حيث المصنوع ومرفقا بشكل العرب بين العطر والخاصة

حتى

حتى زعم بعضهم ان تعريفهم بين الناقص والظاهر حيث يقولون ان  
 والتعريف به حرا والفاء لما صرنا التعريف به رسما الذي هو اصطلاح في  
 وليس كما زعموا كونه الشئ جزءا من الحقيقة او خارجا عنها امر ثابت في الواقع  
 ليس راجعا الى اصطلاح في نفس الحقيقة بل يعطى والخاصة امرا اصطلاحا  
 وان ليس اللام فيها وقد جروا يثبت الفهم ما يشاء جروا **طاول** ان الذات  
 هو الذي لا يكرر في الذات بروية والعرضية بخلافه **ففسر** ان الذات هو الذي لا يكرر  
 والعرضية يعطى **ففسر** ان الذات هو الذي لا يكرر في الذات مع ففهم  
 رهن والعرضية بخلافه ففهم انما صرنا في الماهية ما يكرر في الماهية لانه  
 ويكرر في ذاتها ففهم انما يثبت لها بلا علم والظاهر ففهم انما يثبت  
 الحلول باه والفرق بين الماهية وبين الماهية الماهية بالفرق العا  
 ففهم انما هو الناقصة ففهم انما لا يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 انما صرنا في ذاتها **ففسر** في ذاتها انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 ما لا يتصور في ذاتها ففهم انما لا يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
**وقد** يعرف بان لا يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 في غير بار من الدواخ العرضية ما يشاء في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 والبردية للثلاثة وهو انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 انما صرنا انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 ضعف الواحد ففهم انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 بكمال ففهم انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 انما صرنا انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 انما صرنا انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 انما صرنا انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة  
 انما صرنا انما يكرر في ذاتها مع ففهم حقيقة

ففسر















الكلية التي تساوت في معناه اجراءه الخارجية كالانصار فان اجراءه كونه  
وعمره متساوية في الانسانية وليس بعضها اول من بعض في الزمنية  
كما ان اجراءه الفقرة والعدد الموجود منه فيهما متساوية في معنى  
الشمس لا يورث الفجر رجاءا لبعض فثبت على بعض وسميت بهذا الاسم  
لان التواضع في التواضع والواجب متوافقة فيه لم تختلف **والمتشابه** هو  
الكلية التي اختلفت اجراءه فيه بل يكون وجوده في بعضها اكثر  
كما يلاحظ في نسبة الثلج اكثر منه في العاج او يكون افرم او اقوى كالوجود  
فانه في القديم اقوى منه في الحادث **والسبوق** هذا على القول بان حقيقة  
الوجود في القديم والحادث واحدة والتحقيق بينهما في الحقيقة وان لم يكن  
الوجود مرفعا للمشترط **المتشابه** وسمى ما تعاوتت اجراءه، **متشابه**  
لانه يشترك في كونه في نفسه الشد ولا يكون هل اجراءه، **متشابه** الحقيقة  
فيكون متواضعا او متفارقة في كونه مشترك في كونه **المتشابه** كانه  
اليوسوان **المتشابه** انما تعاوتت اجراءه في اطر الحقيقة وانما تعاوتت به  
بالعوارض فعلق هذا يكون المتشابه هو الذي تعاوتت اجراءه تعاونا  
بينما يتوهم رجوعه للحقيقة وان كان عند التفسير ارجع العوارض الفهم  
الثاني من اربعة مقابل اول اي لكونه متعديا بمعنى متعدي وهو المتباين  
كقولهم جرس وكتاب **واعلم** ان التباين بالمعنى المذكور له مقابل التزاد  
يقع على اربعة اقسام لانه قد يكون كليهما المجهول والمعلوم بانه  
يكون احدهما على شيء مما يصور عليه (ما ذكرنا الانصار والجمع ومنه  
تباين المشتق والمشتق كالعالم والعلم وقد يكون المجهول في نفسه  
وهو الدام مع تساويه في المصروف كالنظير والناظر فاما مع عدم  
التساوي بان يختلف في اجراء المصروف وتفاوتهما اما من جهة  
واحدة وهو المجهول والخصوص بالاكمل كالتباين والناظر فاما في اوجاد

فيكون

حقيقة المشتق مادل على حدة  
معين وذات مبهمة وهو المشتق  
لأنه اعم من المشتق  
منه كقوله لا علم بل  
على الحزن والذل  
وفاع لا يعلو  
الحزن

اعمر (ما قبل اخر ومرة واحدة) كالسيف والطارق والناظر والناظر  
والناظر **واما** من المجهول معناه هو المجهول والخصوص من وجه كالتباين والناظر  
والتباين **والمتشابه** هذه هي النسبة (ما ذكرنا الانصار والجمع ومنه  
وجه المصروف في المصروف المجهول المجهول المجهول المجهول المجهول المجهول  
النسبة وهما التباينان بالمعنى ما ذكرنا اما ان لا يختلفا في الحقيقة وهما التباينان  
واما ان يختلفا في الحقيقة وتفاوتهما في اجراءه اما من جهة واحدة وهو المجهول  
والخصوص بالاكمل **واما** من المجهول معناه هو المجهول والخصوص من وجه كالتباين والناظر  
مروم وقد عرفت اشياء قبله **في** القسم غير حاصره بقاء الظل  
فقر قلنا هذه اقسام القسم الاول وهو التباين الكلي لان التباين بين التباين  
البينة كحيوان ولا حيوان وشبه التباين في هذا البياض والسواد والتباين في مثل  
الابوة والبنوة **فان قلت** قوله في القسم الثاني ان لا يختلفا في الحقيقة يشمل  
المتزاد ويمر كالانصار والبشر ولا يلزم عدم التزاد من اقسام التباين **قلت**  
يجل موضوع القسم المجهول المجهول المجهول المجهول المجهول المجهول المجهول  
**المتزاد** من اقسام التباين الثالث من اقسام التباين (ما ذكرنا الانصار والجمع ومنه  
ويتمرد معناه وهو المشتق في معنى الواحد وهو ما نفرد مسماه اي وضع  
هو لعمد ضاعا في عينه بان وضع يعنى بوضع ثم يعنى اتي بوضع من  
غير اعتبار نقله من المعنى الاول الى الثاني كغيره فانه موضوع للباصر وهو  
وضع ايضا للبارية وكذا اللغة وغيره من غير اعتبار نقله من واحد الى آخر  
وليس موضوع المعنى والغير موقوف مشترك بينهما وكذا الفرة والذكر مشتر  
والغير مشترك في لفظه فانه مذكور بان معناه معنى واحدا نفرد فيه  
وهو الحيوان الناظر وانما نفردت اجراءه كزبد وبكى فهو موضوع للمعنى  
واحد وهو الفرة المشتركة بينهما وانما اكلوا على كل منهما انسان لوجود معناه  
فيه **الوضع** له وكذا السمر معناه معنى واحد وهو الحيوان المشتق من



والنقطة اجزاءه ونقطة انما الكلافة على الوجه الشجاع فهو مجاز لعلفة المشا  
 بية الجرة ولا يكون بغيره مشتركاً في القسم الرابع ان يتعدد الدقة و  
 يتجه معاً وهو المتراذب وهو الدقة المتعددة انما انظر معاً كالب  
 والحكمة والقيم وكالانسان والبشر وكالاسد والاسد اسم بهما في المتراذب  
 الدقة على المعنى الواحد كانه مركب من دقة عرفته انه نسبة بين  
 الالقاء **تقسيم** هذه التقسيمات لا بالحاجب والسبب واعتبره بان  
 ما فصاع فيه متراذلة بان المتراذب يكون متراذلاً ويكون مشتركاً  
 وكذا اعتبار واحد في تجميعه نسبة (الالقاء فيما بينت) فبها المتراذلي  
 في الالقاء يقسم الدقة ثلاث تقسيمات احد ما بالاعتبار معاً وهو دقة  
 يقسم الى مشتركة والى منفردة ثانياً باعتبار نسبة الالقاء معاً  
 واقتلعت يقسم الى متراذلة والى مشتركة ثالثاً باعتبار نسبتها  
 الى الالقاء واخر يقسم الى متراذب والى متباين ولا يلزم ان تحتل التقسيمات الثلاثة  
 في تقسيم واحد والى الالقاء المتعدد **والدقة اما كلب او حيز او ثلاثة مشتركة**  
**او امر مع استقلاله وكسره دعاءه والتاويل بالتماسر وفقاً**  
 فهو من ذوات اصناف المعرودة وهذا شروع منه في ذوات اصناف المركب التام وهو  
 الكلام وكان منه في اواخر هذه التقسيم بعد المعرفات وجعله مفرداً في  
 القضايا التي هي صادقة الجميع ان المقصود منه انما هو المنفرد وهو الذي  
 تتركب منه الجمع كما ان عليه ان يوفى بالدقة بالمركب لا كلامه بوجه  
 هذا من اصناف المعرودة وليس كذلك **والاعراض** ان لم يبق تقسيم الكلام الى  
 خبر وغيره كبري غير احرازها في الفصحة الثلاثة يقسم الى خبر وكتب  
 وانشاء ووجه ذلك ان الكلام يتقوم لولاه في الخارج بوجه وهو الخبر  
 كونه في اية واما ان يتقوم لولاه في ذاته وفيه ايمانان يقارن مضاه من  
 التكليم به وهو انشاء كعبث ونكث واما ان يباين عنه وهو التكليم

والايق

قوله (اللفظ) انما يكون له نسبة  
 جارية بينه وبين الالقاء متفرداً  
 عليه وهو الخبر والالقاء يسمى  
 حيزاً ووجه ذلك ان الالقاء  
 المتعدد وهو انشاء واما ان يتقوم  
 مشتركاً عنه وهو الالقاء



كتم واضرب الكبري الثانية ان الفصحة ثنائية فانه يقسم الى خبر وانشاء  
 فكل ثم ان انشاء يقسم الى كلب وتقسيمه باختلاف الضربين كلب  
 على وجه اخر ان انشاء او قسم براسه ووجه الخلاف ان الكلب له زمانان  
 زمنيان في خبر الكلب واستغنيا الى وهو من الحدث في خبر الكلب الاول  
 اذ ربه في انشاء ومن خبر الكلب الثاني جعله فاسماً براسه والكروية را  
 (او لم يبق في التكميم ثم الكلب يشمل كلب الفحل وكتب الكلب وهو  
 النسر وكتب العلم بالماهية وهو ما يتجه في الخبر العلم منه الى امر  
 ودعاء والتاويل في خبر الكلب قاله هو هو ما كان على وجه الاستغناء اي  
 كلب العلم سره كان عالياً في نفس الامر لا والدعاء هو ما كان على  
 وجه الخضوع وهو ضد الاستغناء والتاويل هو ما كان مجرداً عن  
 ثم اعتبار الاستغناء فكل في امره والالقاء هو قول امر الحاجب  
 واما خبره وهو احد افعال اربعة قال امر الحاجب في خبره وهو الحق وقوله  
 تعالى في حكاية عمر بن عبد المطلب ما اذا امرت بحاجز عن تشيرون الفصيح بالصفة  
 في الخضوع والتواضع في تسميته امره وكذا خبر هذه في فاسم كلب الكلب  
 ايضا على هذه الفكرة والى **الكل** **الكلية** **والجزئية** **والجزئية**  
**في بيان الكليات والكلية والجزئية والجزئية**  
 فكلية كلب النظم في الكل والجزئية وكما كانت هذه الالقاء مشا  
 ركة بين الالقاء مع تباينها في تسميتها فبها تسميتها بالعبادة ودعائها  
 للاباس **قوله الكل كماله على المجموع** يعني ان الكل عبارة عن الحكم على  
 المجموع من حيث هو مجموع من غير استقلاله واحده عن اخره  
 كان الحكم بالكل بالكل فراه مع عدم الاستقلال بخوفه تعالى وتحيل  
 عرضة في بوجه ثمانية او بعضها مع عدم الاستقلال بخوفه  
 بينه وتقيم تجلوه بالجزئية العينية فبان الحكم لا يعم جميعهم اذ قد يكون

ايضا







التصور يقع صناعة على مظهر الشيء وهو المعروف وان كان مظهره قوة  
 المفرد والفظا مركبة خفيفة ليست بظاهر المعنى وكما ان المفرد يقع على  
 المركب فكذلك الطما في قوة المعنى ولم يذلل التأليف المقرب هذا ولا رسمه **وخرجه**  
 في التسمية فقولنا المعروف للشيء هو الذي يلزم من تصور تصور او اختيار  
 عن غيره واو في التفسير المنزلة ولا اول الحجة الختام والثالثة والعرضي غير  
 عليه بفساد التصور لانه على المتكلم يغير كالبوة والنبوة فان تصور آخر  
 مستلزم تصور اخر مع انه ليس اعمهما معهما بالاشياء **واحييت** عنه بانه  
 يخرج المتكلم بغيره بمراعات الحقيقة التي يكون المعنى ما يلزم من  
 تصور تصور من حيث ذلك الطما التصور فيكون التصور الاول سببا في الثانية  
 والمنظور في ان السببية فيهما بل تصور ان معناه ومنهم من عدل عن التفسير  
 بالزوج التي التفسير بالسبب فقال المعروف للشيء ما تكون معرفته سببا في  
 الطما **عنه** حمله عليه يخرج المتكلم بغيره اذ ليس تصور راعه لها سببا  
 في تصور **واخر** المتكلم بالعرفه تصور الشيء بالكنه او تميزه عن كل ما سواه  
 وذلك لان الحيوان الناطق فان تصور يوجب تصور ما حقيقه **انسان** بالكنه  
 عنه حمله عليه كان يقال **انسان** هو الحيوان الناطق وكان الفاعل  
 فان تصور محمول على **انسان** يوجب تميز **انسان** عما سواه لكون الظاهر  
 خاصة له وتعيينه سبب حمله على المعروف بالاعتبار كذا ذكرنا لا بد منه اذ  
 انه يتصور الحيوان الناطق ويحمل انه هو ما دعيه **انسان** فلا يعرف **انسان** حمله  
 عليه فقال المتكلم انما يكون الشيء مقربا اذا عرفت نسبتته التي هي  
 تعريفه مثل الجسم الناطق **انسان** عرفت نسبتته التي **انسان** ففقد ابعاد اختياره  
 عن كل ما عداه **انسان** لا نسلم انه معروف له **انسان** فلا يقال ان التعريف المذكور  
 غير حمله مع خروج الحيوان الناطق منه اذ **انسان** غير محمول على **انسان**  
 لا نذكر ان **انسان** حينئذ لا يصح عليه اسم المقرب لغيره شركه منه وهو المحمل

**قيل** قلت هل يلزم من حمل الحجة على المفرد الحكم على الشيء قبل تصور **قلت**  
 لا يلزم انما فيه الحكم قبل التفسير للغير وهو لا يضر ويؤخذ من التعريف المذكور  
 احدهما ان المعروف لما حقيقته لا بد ان يكون غير **انسان** معروفة سبب معرفتهما  
 والسبب غير السبب ووجه المقابلة في الحجة التام انه **انسان** على ما حقيقته تفصيلا  
 والمفرد فلا حجة منه ما حقيقته اجمالا واختلاف **انسان** باعتبار اجمالا التفصيل  
 كما في التفسير **انسان** اما الحجة النافذة والرسم مكلفا بوجه المقابلة بينهما وبين  
 ما حقيقته وانما بالتعريف والمعرف مع **انسان** في المصداق والمختلفا في تارة  
 بالجمهور وتارة بالاجمال والتفصيل **قيل** ما وجه المقابلة في تعريف **انسان**  
 المتكلم في **انسان** كالتعريف **انسان** بالاشياء انما اسم البشر اشتمل منه  
**قلت** بانه يرجع الى التعريف بالخاصة انما هو المسمى بالبشر وكونه مسمى  
 بالبشر مغاير لغيره **انسان** انما تكون معرفته المعروف بالكرامة  
 على معرفة ما حقيقته لوجوب دفع السبب على مسببه ومعناه **انسان** ان  
 تكون اجزاء التعريف متصورة عند المعروف له قبل التعريف بها فلا يصح  
 التعريف بمجهول **انسان** متتام النزل بمجهول الذي لا يكون **انسان** اذ في تعريف  
 المجهول معناه كان **انسان** يقال في تعريف **انسان** انما هو الحيوان  
**انسان** هو الحيوان الناطق والحيوان هو الجسم **انسان** من الجسم **انسان**  
 الشرع يشع تعريف الشيء بما تعرفه معرفته على معرفة ذلك الشيء  
 كالتعريف بغير كالبوة والنبوة لانه لا يعرف **انسان** حمله قبل **انسان** حمله  
 الثالث **انسان** ان يكون المعروف بالكرامة على عند السطوع من المعروف بالاعتبار  
 انما هو حمله واراد **انسان** لا يعرف الشيء **انسان** سببا في تعريف الزوج  
 بما ليس يعرفه والمفرد بما ليس يعرفه بالنسبة لراستوى عن **انسان** **انسان**  
 ان الزوج هو **انسان** الذي متساويين **انسان** ان يعرف له **انسان**  
 ليس يعرف **انسان** هو اعمى منه كالتعريف **انسان** بالاجسام كالنفس **انسان**







[illegible]

الحواشي في المحرود وذا الذي يقع كونه الحواشي في ذلك يلزم من نفيها ما غير نفيها ما  
 بآلها واحترق تفسير القصر ما جازي الكلام العكس للغة وللعقد ايضا لما ذكره  
 المحل حيث يقال كل انسان ناكروا بالعكس وكل انسان حيوان ٧ وعكس واخلاق  
 لا ككلامه من حيث ان الكلية المرطبة ٨ تعكس كنعشها وتفسير ابراهيم الحاجب انما  
 يوافق اللغة في ذلك قال المحل ولا ماول الكثرة المراد ان معنى الجامع من تفسير  
 ابراهيم الحاجب وغيره ٩ واعتراض عليه اللغة وغيره بان العكس يكون باعتبار  
 بمعنى عكس العلة المتقابل لكونها ما ومعنى عكس القضية المتناهي لها وبالاختار  
 (ماول قيسر) ابراهيم الحاجب وهو اولي الالفة عندهم بمعنى المعرف وهو  
 قيل المجرودات المتخلات القضية ١٠ والوصف لا زمان للعلية القضية ١١ اذ  
 يقال المجرودات القضية اذ عكست وقد علمت انما فرغنا ان يبرز من الحواشي  
 المنع ومن انما عكس الجمع ولذا في تفسيره وبما يجوز انما قال ابراهيم بن  
 زكريا رحمه الله في شرحه العكس ما كبراه الجمع والمنع في المتوادي ١٢  
 ١٣ هو ان تفسير الجمع هو والعكس في الحواشي المعجور ١٤  
 ولا ينبغي ما به كلامه من اللفظ والتميز المرتب عليه وانما رد قوله والعكس في الحواشي  
 من المعجور الذي كبرية الفواحي حيث فسره كبراه بالجمع ولا عكس بالجمع  
 والناجسة في كونه على كلامه ايضا لانها على المستشعر والكثرة والاشياء  
 ١٥ (ما ككلامه) تفسيره اعترض غير واحد كولي ابراهيم بن العباس في تتبعه بعض  
 الشراح في تفسيره بالمعجور يقول مبيد فيقولون كبراه فيذهب ولا  
 يقولون جاز كبراه ١٦ فاجاب كبراه يقول النجاشي ان كبراه لغة زمنية وهوس  
 اعترض غير عظيم اذ قال في تفسيره ما ذكره هو كبراه بمعنى اذهاب  
 وكبراه هنا بل كبراه هنا ما فيه من قولهم كبراه الماء بمعنى انظر جريه  
 وكبراه الشيء تابع كل التعريف الى التجميع وكذا الفاعلة التي ما يخرج شيئا  
 بالغير التي لا ينفككم جريها فما استعير لها (ما كبراه) ثم شاع في الحواشي حقيقة



عربية او ما خوذ من اطره واما ما استعمل كتابه الفلاس فهو خفيفة لغوية  
وهو اظهر من العلم اعم وفصوله **وكما بعد الاقرار** **واما ما صار** **يا بعد** **هو**  
الشرك الثالث يجب به كراه يكون كراهية الكفر من العرف بالفتح اء اجلى  
منه واوضح عنه السامع كما يجوز التعريف بالاء بعداء (ما جدي واما ما صار  
له من الجاهد قال لا ينبغي كبحه في النار بانها جسم تاليف من النحاس والذهب  
عنه العلف والتعريف الذهب بانها انتكارة او العسيرة والعنونة بالزيتون  
غيره المسمى بالاجال الغربية **قلنت** اذا كان كل من يعرف والعرف هو  
بجند السامع حيث صواب عنده وكيف يتصور كون امره اخفى عنده  
**قلنت** مما وان استنباها ليجل عنده فذلك هو (ما جدي) على احد هما الصغرى  
والوصول الى معرفته اشرف يكون (ما جدي) يتوصل الى معرفته باقر  
كبري ومثالا المساوي في الخفاء كالتعريف الزوج باليسر بعدد وعكس مقظا  
بالخفة لم ياترنا عنده وانما يعرف ان الزوج هو العود المتضمن الى شئ  
ويبرر يصح ان يعرف له العود باليسر بزوج **وقوله**

**ولا تقرز بالافرنية** **بما جدي** **هذا** هو الشرك الرابع يجب به كل من ورا  
يرتكب فيه الجواز بل كمن عرفته تعبير البراءة منه كالتعريف الكواكب  
صلاة و من تجوز ولا احرام والسلام والتعريف بطيور الجوارح كالمتر  
فرنية جاز فالشعر قائم في الجواز يكون راسا مع فرنية لثمنها هلهو  
**قلنت** تعريجه انه انهم عرفوه بانه اللبنة المستعمل في غير ما وضع له  
مع فرنية تصرفه مما وضع له **قلنت** هو لا يكون راسا مع فرنية دالة على ان  
اللبنة لم يستعمل فيما وضع له وهي غير الفرنية الدالة على تغيير المراء  
و انما فرنية الجواز مرهنت دونه تكون **حقيقة** **وقرنت** في التعريف لا  
به ان تكون والحقة ٧٢ مقصود التعريف راسا **وقوله** **قرز** **بني** **المعروف**  
والجملته موضع جرمية لغوية **وقوله** **ولا يبرى** **مجرد** **هذا** **شرك** **خامس**

الكل

والكل هو المحرود على مظهر المعروف مجازا من استعمال ما صرح به بفرنية  
فرله وشركه كل الخ والاعنى انه يجب به كل معروف ان لا يكون ميبعة تتوقف  
معرفته على العرف بالفتح انه انه ورمحا لا تقتضيه كون كل منها حقة ما  
على راسه وتمام اعنه كالتعريف العلم بانه معرفة العلوم مع توقف ضرورة  
المعلوم على العلم وكذلك احد النظير كالماء والبرق والتعريف راسا وكالتعريف  
الشمس بانه كركب نهار مع كون الشمس مأخوذة من التعريف النار بانه الزمن  
الذي تطلع فيه الشمس **وقوله** **في الغرابي** **ان** **الشمس** **والمعروف** **الشمس** **والمعروف** **الشمس**  
الزوج بل في كل باب يجب المخاطبة فان كان المخاطب يعرف النور ويجعل الشمس  
ان يقال له هو الذي تطلع فيه الشمس **وقوله** **في الغرابي** **ان** **الشمس** **والمعروف** **الشمس** **والمعروف** **الشمس**  
ان يعرف السامع ما يجليه با يعلمه **وقوله** **في الغرابي** **ان** **الشمس** **والمعروف** **الشمس** **والمعروف** **الشمس**  
والتعريفات اللغوية كما حقه العباد وغيره فتا اورد الشيخ في الشار  
على كلام الغرابي من ان لا يجب ان يكون عينا في نفسه مع قطع النظر عما  
كبه دون فاعله **وقوله** **في الغرابي** **ان** **الشمس** **والمعروف** **الشمس** **والمعروف** **الشمس**  
في الجدي التعريف الحقيقى وليس كذا **وقوله** **في الغرابي** **ان** **الشمس** **والمعروف** **الشمس** **والمعروف** **الشمس**  
شركه لانه مراد كما ينبغي في التعريف من الجواز فيه دون كمن عرفته كذا  
ينبغي فيه المشترا دون فرنية تغيير المراء منه كذا في التعريف التعريف **وقوله**

**وعنه من جملة المردود** **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود**  
هذا **شرك** **سابع** **واحد** **بالمحور** **والمحور** **هو** **الاجاز** **بفرنية** **ما** **تقع** **في** **المراء**  
بالاعتماد على هذا القرار **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود** **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود**  
القرار **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود** **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود**  
بالتعريف **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود** **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود**  
من تعريجه لزم الرواق **قلنت** **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود** **ان** **تدخل** **باعتبار** **في المحرود**

الشمس يعرف النور ويجعل الشمس

كمن عرفته كذا في التعريف التعريف

الاجاز بفرنية ما تقع في المراء



عليه وسيرها جيز التعريف به من خواص فلتت الخواص التي يصح التعريف بها  
هي التي عرفنا اسمها بكونها لها جهة وتبينت لها جهة عندها بكونها في  
بالتعريف من حيث الحكم بها على المعروف حتى يحتاج الى تصور قبلها بل لا يميز  
عنه بها بخلاف ما حكمنا به في تعريفه بكونه لا يعرف تصور المحكوم عليه  
به وإنما خلت من معرفته بوجوبه وتبينت عنده وسال عما يميزه على غيرها  
ان يعرف له الباعث عليه انه اسم مرفوع يفعل مقول عليه او يحار الجراء ومن سمع  
ان كلفا على مرفوع واختار التي تصور الباعث على ان يكون مرفوعا على ما يقع تعريفه  
له بانه اسم المرفوع الم لا يملك عليه بالرفع حتى يتصور مرفوعا  
وما يتصور اجزاء تعريفه التي فيها انه مرفوع فيلزم الوجود بانه في الجواب عن  
في ابراهيم الى التصلب في تعريفه انما هو الله اعلم وكما عرفناه ان قد علمنا  
في المحرور ان الله لا يمتنع سواء تصور كونهما جزءا من التعريف او هو كذا  
خلافا لبعض الشراح لاننا ان لم نكرهه اعنه كذا في انما هو حشو او جمل  
ضم يوزنه في ما قبله اذ جعل تصور المحكوم عليه بوجه ما لا الحكم على  
الشيء لا يتوقف على تصور بالذات بل يكفي في الحكم مظهر الشعور في قوله  
**ولا يجوز في المحرور ان يكون له جهة في التعريف بل هو ما في قوله**  
هذا اشركنا من وراءه ان اوانته للتقسيم لا يجوز في المحرور بل انما  
تجوز في الرسم لان المحرور كما تقدم يكون بالاعتقاد لا يكون الحقيقة المحرورة  
فصلان ٧٠ المركب من الجسور وهذا الفصل يغاير المركب من الجسور في ان  
الفصل ما في قبحه كذا في حقيقته لا حقيقة واحدة وهذا معنى قولنا  
صها في قوله في التعريف بخلاف الحقيقة في ان النوع الواحد لا يميز  
يكون له فصول على البعد بخلاف الحقيقة في ان النوع مرفوعا الى التقسيم  
يسوغ في كل من المحرور والتقسيم غير صحيح ولما اختلفوا لا يكون  
لشيء واحد في انما كان التعريف يثبت بالاجمال والتفصيل

حرف

تحرر اخصان بانه الحيوان الناقص وبانه الجسم الناقص المختلف من المتحرر  
بالارادة الناقصة انما هو اسم طبعه بالخاصة والشيء الواحد قد يكون له  
صفات وعوارض تختص به جازان تميزه تعريفه خاصا فان قوسه  
ينتهي الى اوانته للتقسيم حيث يكون مجموعا شاملا وكل واحد بانفراد  
غير شاملة كما يقال في تعريف الانسان هو الحيوان العاقل او العبد او العجمي او  
حسرا ان تتوسك الواو كما قال ابراهيم في انما يميز مجموعا بمعنى  
خاصة واجزة ومنه القول النحاة في تعريفه **بما يشاء** وهو ما هو  
بالا او بل هو انما هو مذكور او مذكور في الم **وهو** اوانته للتقسيم  
لان الله لا يملك ولا يبيع لا يجوز في التعريفات مطلقا حروفا كذا في اور  
سوما **وكذا** ان الله لا يميز او لا يملك او لا يبيع او لا يملك او لا يبيع  
التعريف والله اعلم **فليست** لا يكتسب الحد بالبرهان ولا يكتسب  
الحاد باقامة الحجة عليه وانما يقتضيه في هذا خلاصا لصورته او ماديا  
او بغيره بل هو اخر احسن منه وذلك لان البرهان لا يكتسبه التقديري  
بشروطه لا بغيره او اشياء **والحرف** هو حقيقة المحرور وانما يغايرها  
باعتبار التفصيل كما مرهنا اذ اريد اقامة الحقيقة اما اذا قيل  
(انسان حيوان ذاك هو اريد ما قبله وانما هو الذي هو منه لغة او شعرا  
خرج عن كونه حرا وطارحا لا يمنع ويكتسب عليه التوليد وقد قيله النقل  
عن الله لغة او شعرا لا يعني الواو له اعتبارا **والله اعلم**  
**باب في الفضائل واقتسامها**  
هذا شروع منه في ما مر في الثالث من اربعة التي انتمى إليها  
تقدم وهو بيان التصديقات بعد اتمام من النصوص وبيانها  
والفضائل اجمع فضيلة كما ياجع مكية واحكامها هي الغايض والعكس  
ثم اشار الى تعريف القضية بقوله **ما اختلف في لفظه من اثنى فليست وخيرا**

شلا صور

عن ابراهيم



فبقوله ما ايجز المركب بغيرية ما فيه من التقسيم وان المركب هو المجرى الفري  
 للفضية فيخرج عنه المعجم ويشتمل المركب النافص والنافع والاشياء والغير  
 وقوله ايجز الصواب المخرج للمركب النافص تقسيمه بالاشياء والاشياء  
 او ايجز انما ايجز زبد ويجزم ايضا للانشاء ان كان هترة وامررا تحتمل  
 الصواب والكذب انما وقوله تحتمل لا امر خارج عنها نحو ما افقته ما فانه  
 ٢ يحتمل من حيث مفهوم الطلب صدقها ولا كذبها لا كنه يستلزم بحسب العرف  
 نسبة غيرية محتملة للصواب والكذب وعلى انه محتمل وكذا ان  
 النسبة التفسيرية بخور زبد العالم فانه من حيث هو لا يشكروا اليها  
 الصواب والكذب انما كانت بينهما اشارة الى نسبة غيرية زبد لما لا  
 امتداد رانه ٧ موصد الشئ والاشياء هو ثابت له وكذا ايقان (ما ضافية اذ  
 لا يضاف الشئ والاشياء هو ثابت له فيسترا انما اعتبار تحتمل النسبة (ما ضافية  
 والنافص الصواب والكذب قوة الخارج عن مفهومهما) ولذا انما زاد  
 في التعريف بقوله لانه انما ويشتمل التعريف المركب تحقيقا كفا في زبد  
 وتفهيرا نحو انواع قبا ضيرة المسترة على المذكور وفرتقرا الفضية  
 كلها كالواقعة بعرفهم وبلى ويشتمل التعريف ايضا بمجرى الفضة  
 بصدفه خارج عن حقيقته بالنظر الى المجرى كخارج الية وانما وربه  
 عالم الخلقة والاشياء ٧ امتحان الكذب عليهم او بالنظر الى خصوص  
 المتادة بفراوا من نصب (ما شير) كذا اما فكم بكنه به خارج عن حقيقة  
 لخصوص اعادة نحو الواجب ومع (ما شير) كبحر مهيمنة الكذب لانه بني  
 والذجال ان لانه قبا مفسوخ بكونه لخصوص اعادة لقياس البرهان  
 الفاكم على كنه به لاندات الغيرة ٧ لخصوص المجرى بالاشياء كذا فيل اذ لو  
 اخبر مسلمية ببيان زبد فيضهم بكنه به وهترة (ما فصح) كلها تحتمل  
 الصواب والكذب بالنظر الى مجرد اندات المجرى حقيقته وهي اثبات

الشيء

شئ والشئ ولذا لا شملت التعريف بقوله ما ايجز الصواب مستلزم  
 وفقد فيه لاي شملت الفضية العقلية وقوله الصواب فيه هذا الواو  
 ومعكوفات الصواب والكذب به ليل قوله ايجز على حدة فيكم المجرى  
 والبردا انما احتمال لا يصح احتمال (ما فرتد) بين اشياء وحيلة تجرى في موضع  
 رفع خبر المجرى واجاد به ان المحتمل للمجرى من فضية باعتبار ما  
 تضمنه من الفضا الى الحكم ويسمى خبرا باعتبار ما فيه من الاخبار  
 بضمه وكذا ايجز تصديقا بالاشياء احتمالية اولاه المجرى انما وضع  
 ليول على الصواب واحتمال الكذب امر عقلي لا اشعار بالقيمة به **تفسير**  
 الصواب مكافئة المجرى الخوا فيجوز ما لا يقل الصنة بالاعتقاد وفيه ولا  
 للاعتقاد مع الواقع خلافا لغيرهم والكذب بخلافه والمزاد بالمجرى  
 تعريفها معناه اللغوي والمراد بالمجرى انما يعرف بين كتابه التفسير  
 معناه (ما صلاهي) ملاذ ورنا مل **اختلاف** في لول المجرى فيقول حصول  
 الضيقة بغير (ما مرة) فيل هو الحكم بالاشياء والاعتقاد والاختلاف في  
 المعنى المحمول (ما ول) وعنوان السكج الشا وعلى ما ول في حكاية لية  
 بغير (ما مرة) فيه مكافئة الحكاية للمحل وكذا في عومها وعلى الثانية  
 بعنى الصواب فيه مكافئة متعلو لول بغير (ما مرة) والكذب عومها  
 فـ **وله ثم الفضايا عندهم فسمان** - **شركية حلية** بعنى الفضية  
 تقسم فسمان اولية التي فسمير شرعية وحلية مانها ان تركبت من  
 معرير او ملة فوتما بحلية وان كانت مركبة من فضيتين لحيته قاول  
 معرير هي شرعية عند علماء الجلالية انسلح ما تركب من معرير  
 بخور زبد عالم اوز زبد ليس بعالم وما محموله حيلة في قاول معرير بخور زبد  
 قاع ابوة لانه في فوة زبد فليهم (ما ب) والاشياء ان فليهم (ما ب) معرير مقيود  
 المراد بالمعرير هنا ما ليس بفضية بغيرية المتعابلة ما فبال المركب

تسمية له بالاشياء



التمم على تفسير  
مجلد ابن خلدون

وكذا قولنا خير ان لا ياله (الله) بقوة خيرا ان لا ياله كلمة الشهادة او هتزا  
البعث **والثالث** بحسب غرضه اول والاخره ان ياله لغرضه كغرض الجنة **بجوه** قوة  
قولنا هذه اللفظة المخصوص كغرض كغرض الجنة **والرابع** ما تتركب من مجزئ للناهي  
بجوه المجره فغرضه عالم تقيضه زيد ليس بعالم بجوه قوة هذه القضية  
تقيض هذه فقال المجره والمراد بانه قوة المجره ما يتركب من مجزئ عنه بلغة  
مجره حال كونه جزءا من تلك القضية وعندها اعادة علمه **وقوله** علمته  
بالاشارة المذكورة وسميت محلية نسبة الى المجره هو الحكم بثبوت شيء والشيء  
او علمه عنه وهو مشترك بين الكسوفين فلا ينفك عن انما منسوبة الى المجره  
**وقال** الشوكية قولنا كلما كانت الشمس كالجنة بما فيها من جوهه وانما ان  
تكون الشمس كالجنة وانما ان لا يكون النهار موجودا **وقر** علمته انما كل  
من المثلثين تركبت من جزءين كانا قضيتين فيلزم الربك بالشرك **قال** قلت  
كل من كسوف الشمس كسوفية يصح التفسير عنه ايضا بالمجره لجهة ان تقول في المثال  
اول كل يوم الشمس موزون لوجود النهار **قلت** جوابه ما تقدم عن  
السعد بان المراد بانه قوة المجره ما يتركب من مجزئ عنه بلغة مجره حال  
كونه جزءا من تلك القضية واذا بعني الرتبة الذاه الشوكية لم يذكر جعل  
المجره في موضع كسوفية فلا المحلية كما تقدم **وسميت** شوكية لوجوه اذ ان  
الشرك فيها مثل كماله المثلثين ومعنا هذا فليس حصول مضمون قضية  
على حصول مضمون اخرى **والثاني** بالاولى وما تركبت منه **والثاني**  
**كلية** شخصية **والاول** اما مسرور **واما** مقلد **والثاني** كلياً وجزئياً  
اعلم ان المحلية او التفصيل على اربعة اقسام شخصية ومحملة وكلية وجزئية  
وكلواحدة منها كايده اما مرحية او صالحة فهي ثمانية مرفوعة اربعة  
اشير ووجه انفسلح المحلية ايها انما موضوعات اما ان يكون مخطا معينا  
او كلياً (الاولى) الشخصية وتسمى مخصوصة فغرضه عالم او زيد ليس بعالم

فرد

والثاني

التمن

ومنها انما ياله وذا ان كل واحد من سبوع حقيقة في حيث المجره وصيغته شخصية  
لكون الحكم فيها مخصوصا بشخص معين والشيء موضوع في كماله اما ان يكون موضوعا  
بما يدل على محرم او جواد وفي الكلية فكل انما في المجره والشيء من المجره  
بغيره واما ان يكون بما يدل على بعضه او جواه وفي الجزئية فغرضه بعض الحيوان  
انصار وبعضه انما ليس بعربي **والثاني** على التخصيص هو الصور الكلية  
**والثالث** على التخصيص هو الصور الجزئية **وتسمى** القضية بسبب مسرور  
احراز مسرور البدر المحيكة بجميعه او بعضه **وتسمى** المسورة ايضا بالمحملة  
**واما** ان لا يكون بسبب مع صلاحية للسور لكون الحكم على ان جواد القابلة  
للتفسير وهو هو **وقر** المحملة فخر الحيوان انسان الحيوان ليس بعربي  
محملة لانها ليست من المجره مع صلاحيتها له او لا فقال استعجال المجره (الاولى)  
استعجال عنها بالجزئية لانها قوة اما اذا كان الموضوع كلياً فير صالح للسور  
لكون الحكم فيها ليس على ان جواد القابلة له بل على تفسير الماهية له التي لا تقدر  
فيها انما صان نوع والحيوان جنس بل انما تسمى كسوفية لوقوع الحكم فيها  
على تفسير الكسوفية والحقيقة وتكون الناطق بغيره القسم تبعاً لغيره لكونه  
ليس من القطب المستعمل في العلوم فيقول الناطق والثالثة المحلية  
**وقوله** على الشوكية انما هي مبتدئة المجره من المركب **وقوله** كسوفية فدل  
ان الكلية عندهم على القضية المحكوم بها على كل فرد لا يكون لا يكون  
بغيره **واما** ان تقيضها الى مسرور ومهل ونجيه وانما مراده بالكلية  
ما موضوعه كسوفية او لا **والثاني** بالكلية بالاشارة الى ان كل واحد من المجره  
**وقوله** والاولى انما موضوعها كسوفية او مسرورة او محملة **الخ** **ففسر** له  
**افساده** اربعة حيث جرى اما بكل او ببعض او بانه شيء وليس بعرض او شيء  
هذا فدل على ان السور فيسان كسوفية وهو ما دل على تعميم الحكم لجميع انما جواد وحز  
وجزئى وهو ما دل على تعميمه والقضية في كل من انما مرحية او صالحة

فرد



















مساو لنقيض عنه علمه على المبرور ثناء المثال واما بالسلب اعم لصدفه بل انه  
يوجد ويكون الشاخي مبداء ههنا الصواب والكذب معا سميت حقيقيتين وتامة  
الجمع لما يقسمان احدهما اعمش وهو البتة اعم الجمع فذلك بان لا يتعمد لهما  
على الصواب ولا على الكذب على الكذب وظهوره لا تتوكل موجبت العنادية الطولية  
واما الشئ واما اخر من نقيضه نحو ان يكون الشئ لا يغير واما ان يكون  
اسود فنقيض لا يغير لا يغير واسود اخر منه كما ان ابيض اخر من نقيض  
اسود وهو لا اسود قبله صرفا مع الوجود صواب الشئ ونقيضه لا يغير  
كل منهما يتلزم صدق نقيضه باي من اجل ان صواب (ما) اخر من يتلزم صدق (ما)  
وصواب الشئ ونقيضه محال والفاصل اجتماعهما على الكذب لا كذب (ما) اخر  
لا يتلزم كذب (ما) قلم يلزم من كذب الشئ ومع نقيضه الشاخي ان  
تفسر لما هو اعم محال وهو البتة لا يتعمد كروبا على الصواب سواء اجتمعا  
على الكذب ام لا فكون هذا المعنى شاملة للحقيقة وكذا اما نعمة الخلو  
تفسير ان اخرهما اخر وهو البتة نفع الكذب فذلك بان لا يتعمد كروبا على  
على الكذب ولا يتعمد على الصواب سميت ما نعمة الخلو لا كروبا يشتمل على الوجود  
عنهما وهو البتة تتوكل موجبت العنادية الطولية من الشئ وما هو اعم  
من نقيضه وهما نقيض كروبا ما نعمة الجمع نحو ان يكون الشئ لا يغير  
واما ان يكون غير اسود فيقيم اجتماعهما بان يكون اخر شاكرا لا يصح  
ارتفاعهما بان يكون ابيض اسود ولا ارتفاع كل منهما ما يتلزم ارتفاع نقيض  
واما من اجل ان ارتفاع (ما) اخر من يتلزم ارتفاع (ما) اخر فيجتمع ارتفاع الشئ  
ونقيضه وهو محال وصححه فلهما معالان صواب (ما) لا يتلزم صدق (ما) اخر فلم  
يلزم مرصه في صواب الشئ ونقيضه الشاخي ان تفسر بما هو اعم من كروبا  
البتة لا يتعمد كروبا على الكذب سواء اجتمعا على الصواب ام لا وهو هذا النقيض  
شاملة اينما الحقيقتية وما ذكرنا نعلم ان كل واحد من هاتين المجموعتين والخلو بالمعنى

لغيره  
هو  
و نقيضه

الثاني

الثاني اعم من خاصيتها بل لكلاهما ومن الحقيقتية بالكلية واعم من مقابلتها مرصه  
اجتمعا سميت بالحقيقتية وانما لكل واحد منهما مبداءا اخر فمصره  
فبذلك يكون اخرها بالمعنى (ما) اخر من صوابية تقابلتها بل ان المعنى الحقيقتية  
ومصره فمصره سميت اخرى تبايرها بالجمع من عشر نسب وبان لا تعلم ان قولنا ان  
وهو ان القسم لا غير الحقيقتية لا اخر من يدل على انه اراد بانع الجمع وما نزع الخلو  
المعنى الثاني اعم من كونه الحقيقتية اخر من صوابية لا يصح حمل كلامه على المعنى الاول  
ما اخر من ان قال هو الثاني ومن النقيض او لا لما علمت من نهايتها مع الحقيقتية  
**تنبيهات** الاول قد علم من تعريف الحقيقتية انما لا تتوكل من الشئ كروبا  
اذ لا اسكنة بشر الشئ ونقيضه او المساوي لنقيضه واما نحو الكلمة اما اسم  
او فعل او حرف او شبهة فما ذكره فيه النسبة ما حصة وهي الشئ او الشئ او الشئ  
المتعداته متشابهة على فظاها حقيقتية والنقيض الكلمة اما اسم او غيره وغيره  
انما فعل او حرف واما ما نفع الجمع والخلو فقد قيل مجازا تركبها من الشئ او الشئ  
للمعنى الوضائكية بشر الشئ وما هو اعم او اخر من نقيضه ونقيضه المتعد  
بانه النسبة لا تتوكل من الشئ او الشئ او الشئ اما انما انما انما انما  
موانعهم وكذا يقال في ما نعمة الخلو فان قلت على نقيضه لا يغير  
بشر ما اشتمل على حقيقتيات وما اشتمل على موانعهم او خلو فقلت البعوض  
يشترط لا خيرة من الفظاها اذ كانت النسبة ما حصة تكون حقيقتية نحو  
الكلمة اما اسم او غيره وغيره اما فعل او حرف فكل منهما حقيقتية واذ كانت  
غير حاصلة لما المثال الثاني تكون ما خيرة ما نعمة جمع لانه (ما) اخر من  
انما انما غير وغيره اما جبر او كبر فمصره (ما) خيرة ما نعمة جمع فلهذا يقال  
في مانع الخلو الثاني قد علم ان المفصولة من الشريكية هو الحكم مما تضمنته من حجة  
او تناقض بانواعه او سلمية وحق وصدفها هو مكافئة حكمها المذكور للموافيق  
وكذا بما عرفت من غير اعتبار لكون كروبا اظلمنا طبعه في كروبا غير متماثلين

شكرا

لشئ

ومر الحقيقتية







التفسير

من اسرار الكلية المتقطعة كلما وراطر فيها ان تكون لعموم راد فتركز القضية  
 معما حلية فكل ما هو في الدنيا نادر وقد تكون كقوله ما كتبها بالثبوتية  
 من الوافعة على البحر فتستعمل استعمالاً وان الربك وتفتتت شرهما  
 وجوا بأخوكنا او قروا نار البحر. الكليات الله وعنه مراد اليك كفتية  
 واستعملوا ايضا المتقطعة منى وعنه راد طالع بهم بغير العادل اشرف  
 معنوا الشك غير مما تاتنا به راية واهل المنكر يستعملونها كقوله وقيل ان  
 انما لم يرضهم وقيل على من ذهب من اجاز كثر فيتها وهو انما لا واستشعر على  
 انما لم يشوا هزنا ولما كلفه اولئك بالثبات اذ فيهما على الحدث ٧ الزمان منى  
**فصل حاتم** وانما معنى ذلك بكنة سورة وقوله نالنا شمس النجم اجمعتا  
 فقال البواله المعنى منى ذلك وقال اوله ان اعكاه زعمه واستعملوا اذ في  
 ما يكون وهو على ٧ انما لا دخل على المنكر وكثيرا ما يقع لغيرهم كقول ابراهيم  
 والمصروف قوله ليس والصبيرة ليس الشبه صير الشار والمجلة بعده البحر  
 وكذا انقول به قد يكون وغرو رعاية بجانبه ايضا عنة السخوية وان كان  
 الفضة من نلنا اسرار انما هو قعيت الحكم او تبعيته لاما فيهما من النسب والية  
 من التبع بكونها الفضة يلزمها النصب على المصروفية بفعل معز ووزن  
 وطية كغيرها ولا يجب فكيفها خلا فالماية التفسير  
**التشافق** لما برع من افهام الفضايا اخذ في بعض احكامها  
 وهو الشافق والعكس ووجه الحاجة اليهما ما اشار اليه ابراهيم في بقوله  
 وما كان الابل قد يقع على ابدال النقيض والمكسوف. نقيضه وقد يقع على  
 الشئ والمكسوف عكسه احيى الى تعريفهم فقال ابراهيم وقال المكلوب  
 انما يعرف الابل على ابدال نقيضه فيا من الخلف فانه ينتج نقيض المكلوب وشاله  
 ان تقول به الاستلال على حدة وثا العالم لولم يكن هاد ثاله بغيره غيرا لا كنه  
 متغير قبحا حدثا كذا الوافعة فيا من الخلف كذا مثله هو الاستلال

يعنى

على المكلوب. بابدال نقيضه ١٢ انه ينتج نقيض المكلوب بما ذكره تأمله قال او قال  
 المكلوب انما يعرف الابل على عكسه ما يقع في اشكال الثلاثة غير الاول  
 فانه غير رادها الاول فانه ينتج غير المكلوب على ما ذكره وقاله فاولا  
 في الشكل الثاني ١٢ شئ من البحر حيوان وكل انسان حيوان ينتج شئ من البحر  
 باضا ونريد الى الشكل الاول بعكس الصغرى وجعلنا كبرى وعكس النقيض  
 والشافق ١٢ اصطلاح هو ما اشار اليه ابو بقوله  
**تألف خلف الغضير ١٢ كيف وصرف واخر امر فقي**  
 خلف بمعنى اختلاف والكيف بالحياء والسلب وقوله وصرف واحد اي دفعه  
 فقي بمعنى يقع في لزوما والمجلة الحالية فقي فيه فيما قبلها من تمام المقرب  
 فكانه يقول الشافق هو اختلاف فضيتر بالحياء والسلب على وجه  
 يقتضي مجردة الى ما اختلاف لزوم صرف احداهما وكذا راد في يخرج  
 اختلاف غير الغضير كاختلاف مجرد من نحو قيس ولا جسر واختلاف  
 انشاء من نحو قيس ولا يقع في الما وما اشبهه بوان كان تناقضا المعنى  
 لا كرا ليعنى تناقضا ١٢ اصطلاح ١٢ خرج به كذا الكيف باختلاف بغيره كما  
 كاختلاف فضيتر بالعدول والتخصيل والكلية والمجوزية والشركية  
 والعلوية ونحوه الى على في الكيف يغني عنه ما بعده لانه ما خرج به  
 يخرج بما بعده كما قيل وفيه نكرا فيخرج بالكيف نحو العالم حادث العالم  
 فديم وهو لا يخرج بما بعده تامل خرج بالغير راد في باختلاف الكيف  
 على وجه يخرج معه صوفيا وكذا في خرج فيايم زيد ليس فيايم نفا حلاو  
 يخرج معه كونهما ففك وانه كاختلاف كميتر بالحياء والسلب فكذلك بان  
 معا حيث يكون المتمول اخضر من المصروف فكل حيوان انسان ولا شئ  
 من الحيوان با انسان فان كان اعم او مساويا كذا بت الحالية ففك نحو  
 شئ من الحيوان با انسان او با كسوفان كان مباينا كذا بت المرجية ففك

كذلك











دونه غيره فباشار التي تخرجه بالمعنى المصروفة بقوله

**العكس قلب جزء والخصية مع بقاء الصوى واليكيفية**

**والكم والموجب الكلية** بقوضها الموهب الجزئية

ومراده بقلب جزء والخصية تبهيل كل واحد من كبر في الخصية ذات الترتيب  
الكيفية بغير راف مع بقاء الصوى والكمي علو وجه النزوم يخرج بكمي  
الخصية تبهيل السور شكا والجملة تبهيل هذه الكيفية ففك كقولنا زيد  
انصار زيد عالم وقد غلب الخصية الكلية والمنظمة وانما المنظمة فاعلم  
لما كانت خصية عليه بقوله والعكس مرتب بالكمع البيت وهو محمول التقييد  
بذات الترتيب الكيفية وقولنا بغير راف يخرج العكس التقييد بوجه

لان التبهيل فيما كانا لا ليس بغير كل من الكيفية والمراد بغير راف ان  
يغير كل منهما مرتبة راف منصرها منه حكم ما نقل عنه مركونه منصرها  
محمولا او مفعولا او تاليا مفعول حكم ما نقل عنه من اللفظ افلما مشا  
كل انصار حيوان بعكسه المستخرج بغير الحيوان انصار قبالا لان كان  
صو عام مفعولا به فافراد قبصار محمول مفعولا به المجهول والحيوان  
كان محمولا مفعولا به المجهول قبصار مفعولا مفعولا به فافراد وان  
فلما في المنظمة كلما كانت الشئ انما كانا حيوانا بعكسه المستور قد يكون  
اذا كان الشئ حيوانا كان انسا نا قبالا لسان كان مفعولا قبصارا زمانا والحيوان  
كان لازما قبصارا مفعولا قبصارا من الكيفية راف التبهيل يزول عنه ما كان له قبله  
ويصير له ما كان له حيزه وليس المراد ان الموضع يصير محمولا وهو  
مراد به رافراد كما كان والمحمول يصير مفعولا وهو مراد به المجهول كما  
كان لانه خلاف القول بغير وقوله مع بقاء الصوى اعترض به عن التبهيل المذكور  
الذي لا يفي مع الصوى المبرور راف راف كقولنا كل حيوان انسان بعكس  
كل انسان حيوان وليس المراد ببقاء الصوى ان راف والعكس راف

دون غيره فباشار التي تخرجه

يكونا هاد فين في الواقع بل المراد ان راف راف كقولنا لو فرض صفة كونه صوى العكس  
قاله الفلكب وانما اعني بقاء الصوى ولم يعنى بقاء الكيفية لان العكس لان  
لا رافه علم انه يلزم من صوى المزموع صوى لازمه ولا يلزم مركونه كونه لازمه  
فقولنا كل حيوان انسان كانه مع صوى عكسه وهو قولنا بعض انسان  
حيوان وقوله واليكيفية ان راف راف والسلب يخرج التبهيل الذي لم يوقعه  
الكمي كما لو قلت بعكس كل انسان حيوانا ليس بغير الحيوان انسان فلا يسمى  
عكسا للصوى وقولنا علو وجه النزوم يخرج التبهيل الذي كور اذا بغير مفعولا  
الصوى والكمي علو وجه راف راف دون النزوم كقولنا كل انسان نا كونه راف  
تصرف معه كقولنا حيوان انسان لا كونه صوى الكلية الموهبة بعكس شلها انما هو  
اتفاق في خصوص المادة اعني كل المحمول فافراد لا للموضوع وليس راف الصوى  
الكلية الموهبة مرجح غير راف ليل قلبه حيث يكون المحمول اعم فقولنا  
كل انسان حيوان قبالا بعكسه يصور كلية بل جزءية قلها ان كانت الكلية  
الموهبة ثم عكس كقوله اقدم الجواهر صفة هي غير راف استثنى الموهبة  
هذه الصورة ثم اشتراك بقا الكيفية بقوله المراد بالكلية في راف راف  
ابن هارون من القليل انما تلعكس كقوله ان كان المحمول صوا  
وتعكس جزئية اذ ان اعم هما في المجهول انهم لا يعترضون من راف  
راما كان مفعولا به جميع الموهبة وكذا هو المراد اذا راف راف كقوله كقوله  
يخير الكلية الموهبة وتغير على الخلافه ففهم علمت ان اصول الفضا راف  
كلية جزئية ومحملة وشخصية وكلها موهبة واسالبة فالمجموع كما بينه  
قاما الموهبة راف راف بعكسها كقوله بالمستوى جزئية موهبة بالكلية  
كما تقدم فافراد افلتت في الجزء راف بغير حيوان بعكس بغير الحيوان  
افراد افلتت في الموهبة الجسم حيوان بعكسه بعض الحيوان جتم واد

حيوان

انسان

حيوان

انسان







والله اعلم

[illegible]

• كتاب في الفيلسوف •

هذه احوالهم في قصورنا فطوا المكاتب راعا على من هذه البعرا في هذه المصروفات في تحصيل  
المكاتب المقصود يعني التي هي اشرو من البصورية وهو في اللغة مصروف فاس  
التي على الشيء لا قرر، بغيره، وفي العود ما اشار اليه الناظم بقوله  
ان القيا من به فضا يا صوا، مستلزما بالقرائن فلو اذني.

بجمله صور من فضايا به محاريج صور صفة بمغرواه فوق صور من فضايا والفرق  
جنس للغياس بالمعقول كما انه جنس للغياس بالملجوع **والمراء** هذا اقل القول  
السيران الكلا والغياس على الملجوع **نما** زلة للامة على المعقول **وقوله** من  
فضايا يخرج القضية الواحدة والمركب النافذ كالنابى **و** مراد به من فضيتر  
جا كثيرا كعل الشئ مع **ب** المعنى او المراء من جنس الغضايا وعلى كل فهو شامل  
للغياس النابى وهو ما تركب من فضيتر والمركب وهو ما تركب من الكثر وسيزك  
النابى **وقوله** ومنه ما به محونه مركبا **نم** **وقوله** مستلزما يجزم **ما** قول المركبة

بجمع  
الشمسية

مرقاۃ استعمال المستعمل  
ج ۱

تغیر و تبدل و احوال و کتب و اسناد

التي تستلزم فواء اخر ولو كانت تنضم لبيان الاستغناء والتخيل الى غيرها  
 به غالب القياس المحكي في قايها بعد تسليم مقدمتها ما يفهم بلزوم المولود  
 لعلها يات بياها ان شاء الله كلام القاصي وقوله بالذات مخبر عن القول المولود  
 من قضايها الذي هو منه قول، اني قاله انه بل يخصر الحياة او بواسطة مقومة  
 غربية بقا لا يكون كقولنا لا شئ وكم انصار المحرقة لا شئ وكم المحرر بطلانها  
 يلزمه لا شئ وكم انصار بطلانها وهو طاعة ولائها لزم بالخصر الحياة فيقال ان  
 المحل متبرر لبيانها لو جعلت القاصي الكبري بدل المطاها لكانت النتيجة  
 مع صون المقدمتين اما الثانية فالمراد بالمقدمة الغربية ان تكون ايجابية غير  
 لازمة اخرى معتمدا على القياس كقياس المساوات وهو ما تركب من قضيتين  
 متعاضدتين اولاهما يكون موضوع (ماخرى كقولنا انما مساو القاصي)  
 والثانية مساو للكل قبل الزعم (انما مساو مستأول الحائفة تكون لهما) بل هو  
 بواسطة مقدمته اجنبية وهو ان كل مساو لمساوي الشئ ومساو له المات  
**والمتمم** يتفق مع المألوم (ما حيث تصرف هذه المقدمة نحو التغيير ملزم  
 لما ذكره والحمد وثا ملزم للافتقار يستلزم التغيير ملزم للافتقار بواسطة  
 ان ملزم الملزم ملزم لعلها الم تفصو تلك الفرقة (ما جنسية هلا يطره  
 شئ كقولنا انما انصار مياير للعبس والعبس مياير للناصية قبل يلزمه ان انما  
 مياير للناصية بعد جد وان مياير لاجاير مياير كقولنا الثلاثة نصف ستة  
 والستة نصف ثمانية عشر هلا يصرف الثلاثة نصف ثمانية عشر بعد صون  
 ان نصف النصف نصف فان قلنا انما نتاج الشكل ما اول بواسطة تعقبة  
 اجنبية وهي ان المبرج تحت المبرج منرج اجيب بانها ليست اجنبية بل  
 هي مبرج صورة القياس فهي بيان الملزم النتيجة بصورة القياس  
 ما في فرضت ودخل التعريف القياس انما كالتشكل ما اول وغير الكايل  
 وهو ما يتوقف انتاجه على مقدمه غير اجنبية بل عكس لاخرى المقدمتين

وہی کہ ہے امر لا انسان فبالحق

عن صفوة الكفري  
عن صفوة الكفري

والمجلد الثاني / المجلد الثالث

۴  
دکتر

دکھنا







المفرق بين **تسمى** (ما كراهي الثلاثة) بالحرارة لا حر الشئ وكسره مشبه وهو  
 متسمى بالمفرق **تسمى** كقبيته تركيبه المشتمل اليها بقوله فركبنا مفروما نة على ما  
 وجبا والعبارة كذا يدل من نون التركيب الحقيقية وقوله وانكراؤا را  
 بالمفرومات اقل الجميع **وقد** انظر الفرق الفيا سر السبعة كان وسياة الكلام  
 على المركبة ولا بد من ترتيب المفرومات واختيار الصحيح منها في العا سرة ان يجمع  
 النتيجة لمزوما (ما بعد صحة المفرومات) لانه لا لزوم لهما ولا لزوم المفرومات بحسبهم  
 كما يلزم منه فانه لا بد من فساد ابر سينا والموافاة ان كان الفيا سر صحيح التالي  
 صاه والمفرومات وجب ان تكون النتيجة طاعة فانه كما ان كان كذا او احدها  
 فبغيره تكون النتيجة لم تكن ان يكون مجر و كل مجر بما دونه فانه فخره فخره ان شاء  
 صاه و كل صاه حيوان **فقال**

**وما من المفرومات صغرى فيجب ان تراها في الكبرى**  
 يعني ان المفرومة الصغرى وهي ذات الغر با صغرى ضرورية في الكبرى وهي  
 ذات الموراكبة الحقيقية (ما صغرى هو المنزوع تحت ما وسى التحكم عليه  
 بالاكبر كما يلية يلزم الحكم بالاكبر على ما صغرى هو المكمل قبلوا استغنى بقوله  
 ما تروا صغرى في المادة وان تراها عن هذه البيت كان اولي وبعده ابر الجاهل و  
 الالاف في المفرومات بين ان الصغرى فخره والكبرى مجموع فيجب ان تراها في  
 المنصوص في العموم فيلتنفي موضوع الصغرى وتحمول الكبرى وهو النتيجة  
 انتمى **تسمى** من ان تراها في خاص بالشكل الاول والاكبر لما كان غيره من الاشكال  
 راجعا اليه في حياته الطول القاطن فيه ورا جري في هذه ان تراها في بيان يكون  
 الواسعة اعم من ما صغرى فخره عن سائر اشياء وكل اشياء حيوان وهو كذا صير  
 او سماء ويا ليه فخره كل اشياء ناكح وقلنا كسر حيوان لانها وان تضاف اليه  
 الصون لا كسر لا صغرى مراه منه فانه لا ترا ودمه مفهومة فانه ان (ما صغرى  
 اخضر من مجموع ما وسى فجمع ما تراها في وبترا ليا ب عن تراها في فخر

م  
اشياء

العالم متغير وكل متغير ما في العالم والمتغير مشتمل على ما في الصون وقيل  
 ان المتغير اعم لغرض العالم على المجرى المعكرونة زيادة المتغير بل لا حول المادة  
 تكون الشئ وايضا او اسود واما طيات (ما اعتبارية بالادوية والنزواتها  
 من المتغير وليست بتعريفية واما تراها في جبينها كذا هي **تسمى** **فقال**  
 • • • • • ذات احد اصغر صغرى • • • • • وذات احد البكر صغرى • • • • •  
 • • • • • واصغرى في المادة وان تراها • • • • • ووسى يلغى لى (ما شاج • • • • •  
 فانه تفهم ان حرود الفيا سر ثلاثة احدها (ما صغرى هو موضوع الكل) او  
 مفرومة والمفرومة المشتملة عليه تنصى الصغرى والثلاثة (ما كبرى وهو محمول  
 الكل) او ثانيا والمفرومة المشتملة عليه تسمى الكبرى والثلاثة الموراكبة  
 الجامع بينهم وقية ينزوع (ما صغرى عنه) ما شاج يحل ما كبرى على ما صغرى ويلغى  
 الواسعة فخره العالم متغير وكل متغير ما في العالم فانه لا حول المادة  
**فقال**

**والشكل غير هؤلاء الناس يملكون قضيتي فيسلمون**  
 • • • • • من غير ان تسمى ما استوارا اذ في المبالغة بله اشار • • • • •  
 يعني ان مجموع قضيتي الفيا سر سميتمى شكلا باعتبار البيعة الحاطة له من  
 الشئ وضع الواسعة في المفرومات ما لانه من كونه موضوعا ومفهوما او محمولا  
 وثانيا وصيتمى ضروريا وفرضية باعتبار ما سوارا ليا في المفرومات فيسلمون  
 وكليتهم وجزئيتهم **فقال**  
 • • • • • والمفرومات اشكال وفيه اربعة يجب ان تراها الواسعة • • • • •  
 • • • • • حمل صغرى وضعه بكبرى • • • • • يدعى شكل اول ويترى • • • • •  
 • • • • • وحمله الكل ثانيا عسره • • • • • ووضع في الكل ثالثا ليه • • • • •  
 • • • • • ورا بع (ما شكل كثر ما وك • • • • • وهو على الترتيب في الشكل • • • • •  
 يعني ان الشكل لربعة اقسام بحسب افتراق الواسعة بكل من الكبريين



ان الموضع اما محمول او ثال في الصفرة موضع او مقدم في الكبير ويسمى هذا  
 القسم بالشكل الاول وفي النظم الكامل انه الزاوية على الذئب الكبيبي وهو  
 شغال من راسه الى راسه ثم منه الى راسه وهو لا يغير راسه ولا يحتاج والمتنج  
 للمكالمات اربعة **واما** محمول او ثال فيهما ويسمى هذا القسم بالشكل الثاني  
 لموافقة للاول في مقدمه منتهى الصفرة لا شغلا لما على الشرف المذكور وهو  
 موضعه الله لاجله يكتل المحمول ايلا او سلبا ولا شغله للذئب الذي هو  
 انشور وان كان سلبا من الجزء وان كان ايلا بان التلوي اذ يعطى على القطر و  
 وان غلبت الكبيبي **واما** موضع او مقدم فيهما عكس التلوي ويسمى هذا  
 القسم بالشكل الثالث لموافقة للاول في انشور مقدمه منتهى الكبيبي  
**واما** موضع او مقدم في الصفرة محمول او ثال في الكبير عكس راسه ويسمى  
 هذا بالشكل الرابع لموافقة للاول في مقدمه منتهى راسه ان كان بعيدا عن الربيع  
 جراعتي اسفلكه بعضهم عر رجة رة اعتبار رجة رة اربعة اشكال مرتبة  
 في الاشكال على حسب ما رتبها كما في النظم وهي على الترتيب في التكرار في  
 علم وجهه **اما** ثل شكل منها يفر فيه ستة عشر ضربا لا كل واحد من هذه  
 اما كلية مربعة او سالبة او جزئية او اربعة اربعة ستة عشر مجموع  
 الضروب اربعة وثمانون ضربا اربعة اربعة في ستة عشر عروق  
 كل شكل من الضروب ولم يعتبروا في غير الضروب الشخصية والمطلقة لان  
 الاول في فترة الكلية والثانية في فترة الجزئية كما ستعرفون بها عنيت  
**فيسمى** الاول في ثروا ان (ما شكل بالثلاثة) الاول موهرة اية  
 بالفترة في الغرور العيبي استا راسه في احتياج الخليل عليه السلام هل انزل  
 الله تعالى بالبربرية ونهيت عن الضروب حيث اعاها وقال الخليل مررب  
 فقال ربوا الله بحسب وميت قاهره جليس قننل احد من قننل (ما في وقال  
 اننا احب واما ميت قننل الله وقننل الله الحبيبة قننل الله الخليل الى ما يتعلق

ومما اكلية الموجبة والكليية السالبة  
 والكليية الموجبة والموجبة السالبة  
 موضع انشور من الكبيبي انشور  
 اسم تعضيل في الفترة ثلوي  
 ج

اسب الخلق وقال ان الله يات بالشخص من المشورة قات بها من الرغب في قننل  
 رغبوا في مشورة قننل الله ان الله يات في قوة قننل الله لا قننل رارة  
 بالمشورة من المشورة وكل من لا يغير على الله ليس بهي يتجى ان الله ليس بهي  
 قننل الله ويكمن قننل الله من قننل الله جات بها من المشورة لا من المشورة وقننل الله  
 من قننل الله حال المشورة لقننل الله ولا يبيعه انك رة على الكبير عكس قننل الله  
 من قننل الله ان الله يات بالشخص من المشورة وقننل الله يغير ان الله يات بالشخص من  
 المشورة ان الله يات من المشورة قننل الله كبريا ما هو الى البري والمضرة ايضا  
 يكتل قننل الله **والثاني** هو الهاء قننل الله الصفرة ان لا قننل موهبة موهبة  
 ليكره الموضع مكره **وقننل** في الكبير وكل من لا يغير رة لمحة سالبية  
 وان لم يغير رة ما بالصور المقطوع الكلية السالبة ان السعة المعنى  
 اللون ولو جعل عاجز مكان لا يغير قننل الله في الكبير ولا في من العاجز رة  
 لكان اولي مشيخ سوف الله ليل امتثا يا بان يغير لوكا رة لغير رة على رة  
 قننل الله بالشمس لانه لا قننل الله عليه قننل الله ويكمن بها من الشكل الثاني  
 بان يغير رة الله ان الله بالشمس رة قننل الله رة الله بالشمس قننل الله به يغير  
 المقصود حصرا المستحب من رة في الشكل الاول وكما في رة الله من غير  
**واما** الثانية في استنلاله ايضا على تيار عليه الصلوة والصلح بالاقول على  
 الموجبة عن الشمس والشمس والكوكبية قوله تعالى قل من عليه البر البرية  
 لان قوله جلا اهل الاهاب رة ولي رة قوله هذه اجلة رة ليس رة اهل  
 يتجى من الثلاثة قننل الله رة قال الصفرة من قننل الله اهل الكبير وقننل الله اهل  
 رة ليس رة المعنى لاهب عباد رة الله وهو يتقوا رة الله لا يكره رة  
 من رة اول وهو اهل بان يغير رة اجلة ولا شة من رة رة قننل الله رة  
 ويكره رة من رة امتثا وما بان يغير لوكا رة رة ما اجلة رة ويكره رة من  
 الرابع بان يغير رة رة ليس رة اجلة رة رة ليس رة رة رة رة

فيض







البعثيات كل يوم فئات مد فو كل فئات مد فو مدوي ينتج كل يوم مدوي  
 الخوايات كل يوم فئات مد فو كل فئات مد فو مدوي ينتج كل يوم فئات المدوي  
 من كليتيه والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله من البعثيات كل يوم  
 حاد و لا شيء من الحاد ينتج بعض من البعثيات لا شيء من الحاد ينتج بعض من  
 البعثيات من البعثيات كل يوم حاد و لا شيء من الحاد ينتج بعض من البعثيات  
 ينتج لا شيء من البعثيات ينتج كل يوم حاد و لا شيء من الحاد ينتج بعض من  
 من الحاد ينتج بعض من البعثيات ينتج كل يوم حاد و لا شيء من الحاد ينتج بعض من  
 والبعض من البعثيات ينتج جزء من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 وكل من البعثيات ينتج بعض من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 مدوي وكل فئات مدوي مدوي من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 حاد ينتج بعض من البعثيات ينتج حاد من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 سالبة ينتج جزء من البعثيات ينتج كل يوم حاد و لا شيء من الحاد  
 من البعثيات ينتج بعض من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 صوم و لا شيء من البعثيات ينتج بعض من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 من البعثيات ينتج بعض من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 المرفوع ليس من البعثيات ينتج بعض من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 وفهم داول منه لا تاجه الشريف لا يجاب والكلية ولا ينتجها ضرر غير  
 جميع لا تشكل التاج لا تاجه شرف الكلية وان كانت سالبة لا تاجه  
 من البعثيات المنتجة التاج الثالث واخر الرابع لا تشكل التاجين  
 والثالث ان يخلع الكيف مع الكلية الكبرى له شركه **وفهم**  
 ان تاج الشكل الثاني ايضا شركه مع الكيف وهو اختلاف  
 كبر منه ما يكون صغره موجبة وكبره سالبة او العكس وثانيه  
 باعتبار الكيف وهو كلية كبره ان يخلع من الشريفين وجه انا وهو

لا تشكل التاجين

ان البعثيات اللوان يوزن بالبائير الملزومات وانه من البعثيات الملزومات  
 لوزن اختلاف الموجب للغير وهو ان يكون الموجب النتيجة تارة لا يجاب واخرى  
 الحاد فاما المنتج من صغره ينتج الشريفين لا يجاب ايضا استايلا زنا بطريق  
 التحصيل فاما كبره كلية فكلها وان كانت موجبة التاج مع البعثيات الصغرى  
 وان كانت سالبة التاج مع الموجب الصغرى واما كبره البعثيات فكلها  
 اختلاف الكيف اسفك ثمانية وهي الموجبات كليتيه او جزء البعثيات وفهم  
 كلية او عكسه والسالبا كذا والكلية الكبرى اسفكث اربعة الكبرى  
 الجزء تاج السالبة مع الموجب الصغرى والجزء الموجبة مع الصغرى  
 السالبا ينتج الصغرى داول من النتيجة من كليتيه والصغرى وفهم موجبة ينتج  
 كلية سالبة فكل حاد حاد و لا شيء من الحاد ينتج بعض من البعثيات  
 شيء من الحاد ينتج بعض من البعثيات ينتج حاد من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 الشكل داول الصغرى التاج من كليتيه والكبرى وفهم موجبة عكس داول ينتج  
 ايضا كلية سالبة فكل حاد حاد و لا شيء من الحاد ينتج بعض من البعثيات  
 حاد ينتج شيء من البعثيات ينتج حاد من البعثيات ينتج بعض من البعثيات  
 داول ثم يعكس النتيجة الصغرى التاج الثالث موجبة موجبة صغرى وسالبة  
 كلية كبرى ينتج جزء من البعثيات كقولنا بعض الموهوم فهم و لا شيء من البعثيات  
 فهم ينتج ليس بعض الموهوم يجاب ويعكس الكبرى يرجع لرايع الشكل داول  
 الصغرى الرابع موجبة سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزء من البعثيات  
 سالبة كقولنا ليس الصغرى كبره كل حاد حاد حاد ينتج ليس بعض الصغرى  
 حاد و وجه ترتيب فهم (ماض) على ما ذكرنا ان داول البعثيات الكلية وفهم  
 وان داول والثالث اشتملا على صغرى الكلا طرعت الموجبة فهم كل على ما يليه  
 فهم ينتج من البعثيات من البعثيات من البعثيات من البعثيات من البعثيات  
 فهم من البعثيات من البعثيات من البعثيات من البعثيات من البعثيات

٢٧

195







او كما نزلوا عن شجرهم في مائة سنة وان كانت صفراء جزءية موعنة قليل من شجرهم في ذلك  
 بل شجرة الشاهج ان تكون كبيرة سالبة كلية فذلك وان استبان ان كثير من موعنة المختار  
 ان لو كانت شجرة غير هذا واجتمع المختار في الحالة الاولى لم يتصور ان يخلو المربع  
 للعلم قال العليم من ضروري هذه الشكلا هذه عشر ضربا لان شجرة الحالة الاولى هي  
 ثمانية وشجرة الحالة الثانية يصفه ثمانية وهذه كلها موعنة في الحالة الاولى  
 ولياه الصغرى وبها انما ان تكون جزءية سالبة وهذه لا يحتاج الى اختيار بها  
 تتج مع موعنة من المختار ان ياربها ضربا كلها عديمة وانما ان تكون سالبة  
 كلية وهذه لا تتج مع موعنة واحدة وهي الموجبة الكلية لا يحتاج الى اختيار مع موعنة  
 عداها بصفه من ضروري ثمانية وانما ان تكون موعنة كلية وهي تتج مع موعنة  
 كبريات ثلاث الموجبة الكلية السالبة فذلك ولا تتج مع الموعنة السالبة في  
 بصفه من ضروري واحدة تكمل ثمانية اضرب عديمة في الحالة الاولى وليا  
 عديمة بالضروري انما ان تقول كل انسان ناكس وبعض الحيوان ليس بشيء او بعض  
 الحيوان ليس بشيء والخروج الاول لا يجاب وفيه القاء السلب ويتبين ان موعنة  
 الثلاثة مع الكلية السالبة موعنة لا تضرب في الكليتين والاختلاف بين موعنة  
 تقول لا شيء من الانسان بغيره ولا شيء من الطائر من الجوزة بغيره والخروج  
 الاول لا يجاب وفيه القاء السلب ويقع منه موعنة لا يخرج من مالا يلزم لا يخرج  
 يلزم انما موعنة موعنة مع الموعنة السالبة موعنة لا يخرج من مالا يلزم لا يخرج  
 الكلية موعنة او سالبة ولا تضرب في موعنة تقول مع الموجبة بعض الحيوان  
 ليس بغيره وكل طائر وكل حيوان ليس بشيء والخروج الاول لا يجاب وفيه القاء السلب  
 وتقول مع السالبة بعض الحيوان ليس بشيء ولا شيء من الطائر من الجوزة بغيره  
 والخروج الاول لا يجاب وفيه القاء السلب ويتبين ان السالبة الثانية ان شجرة  
 تكون الكبرى كلية سالبة بصفه الكبريات الثلاث كما تقدم وتبين ان  
 المنقش تقول بعض الحيوان انسان وكل ناضر وكل موعنة موعنة والخروج الاول

الكبرى

لا يجاب وفيه القاء السلب وتبين ان الثلاث قبضوا هذه عشر ضربا كلها عديمة ويتبين  
 من الستة عشر خمسة هي الشجرة الاولى الشكلا هذه عودتها اما ان تكون الضرب  
 الاول من كليتين موعنة تتج جزءية موعنة يجوز ان يكون موعنة موعنة من كليتين موعنة  
 موعنة موعنة وكل هذه لا يمكن تتج بعض الموعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 ان جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى وعكس النتيجة السالبة من كلية موعنة  
 صغرى وجزئية موعنة كبرى تتج جزءية موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 يمكن تتج بعض الموعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 الثالث من كلية سالبة صغرى وكلية موعنة كبرى تتج كلية سالبة موعنة موعنة  
 موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 بالبدل وعكس النتيجة السالبة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 ولا شيء من القديم بغيره موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 الوجود موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 التي الاول بغيره موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 النتيجة السالبة والقاء مشاركة في اجاب الوجود موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 بالبدل والرابع اخر من النتائج

**قوله**  
 • موعنة الاولى اربعة • كالقائمة الثالثة قائمة •  
 • ورابع خمسة في المختار • وغير ما ذكره في المختار •

هذه موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 اربعة الشكلا اربعة وستين موعنة منها موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة  
 خمسة واربعون موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة موعنة

الموعنة هي القليل  
 بقية الموعنة







بوجهه عند وقت فيه النتيجة من القياس الاول وهو صغرى للشك وهو قولنا  
النبا شريفاً وبعيداً الخ وفي القياس الثاني استثناء ايضاً ومنه لو كان بين  
الهمة والعدم سرّاً زمانية **فقولنا**

**وينتهي الى ضرورة كذا مره ورا وتصل في حتمية**

سبباً الى البرهان هو القياس المولف من القضايا اليقينية ضرورة كذا  
او ذكرته في مكتسبة من قبل المولف من الضروريات كقولنا بعد ربعه  
اشارت كل شئ زوج ومن النكريات كقولنا العالم حاداً وكل حاد حاد في  
عنه كل من النوعين من العرض فبايم بالبحر وكل فليم بالبحر حاد في  
ضرورة واليكبرى نكزية واقابة هذا الى البرهان ان نال من النكريات ولا  
بدان فذكر منتهية الى الضروريات والزم الدوران استقر بالمكمل  
على المقدم ما تاتى او المتصل الى استقر على المكمل بفضية ثم عليها باغوى  
الى غير نهاية ولما عرفت ان البيت حتى نيكلم على سواء البرهان ان اولي

**فقولنا ومنه ما يدعي بالاشتراك يعرف بالشرك بلما اجزاء**

**وهو انه دل على النتيجة او ضررها بالاجل لا بالقوة**

لما برز من اول فسمى القياس وهو ما قرأ في شرحه في شائهم وهو الاستشادى  
وهو كونه يسمى شركياً ايضاً وله الدلالة مقدمه ما ولم لا تكون شركية  
ومقدمه ما عرفت لا تكون لا استثناءية او مشتملة على عريف الاستثناء وهو  
لا كبر الى المستقر في عكسها في كل ما ذكره الشركية فيضعه او يعرجه قاله  
السبب وعرف هذه القسم بانتهى الى ان على النتيجة او ضدها بالاجل لا بالقوة  
وخرج بقوله بالاجل لا بالقوة ما قرأ في شرحه في شائهم بالاجل لا بالقوة  
كما تقدم لما بالاجل لا بالقوة معنى كون هذه القسم مشتملة على بالاجل لا تكون  
منه كونه يتبادر من ضرورة كذا على نقيضها وان كانت في القياس جزء  
منطوية ما فتية كاملة ولا محتملة للصرف والكذب وطارت في النتيجة فضية

حج

كاملة محتملة للصرف والكذب **فقولنا** لا اعتبار يكون مغايرة لمقدمه في القياس كمال  
بعد القياس مستلزماً بالادلة قولنا اخي قال لشركي علياً بالاجل كقولنا ان كانت الشمس  
كالقوة بالها موجودة لا كذا الشمس كالأداة قالها موجودة وقولنا ان افرادها موجودة  
هو النتيجة وتركيب بعينه من كونه القياس لانه تامة الشركية لا كذا حال كونها تامة  
جزء فضية وحال كونها نتيجة فضية تامة فاما قولنا المشتمل على نقيضها بالاجل كما هو  
استثنائياً فيض الشك فقلنا لا كذا ليمر البها وهو موجود قائم ينتج قليلت الشمس  
بكالقوة وهي غير منه كونه القياس لا كذا في فيه نقيضه وهو كذا الشمس  
كالمادة والمتراد ايضاً بالانقيض ما تاتى وضرورته فذكره ولا يقدم الشركية ليمر  
بفضية والنتيجة فضية ولا تناقض بين فضية وما ليمر بفضية **فقولنا**

**فان بنا الشركية التتاليه التي وضع في الموضع التالي**

**وربعه تال ربع اول و لا يلزم في عكسها لما اجبته**

القياس الاستشادى فيضم الى التالي وهو ما كانت شركيته منقطة والى انطالي  
وهو ما كانت شركيته منقطة وه كونه مشترك في (ما عرفت الى ان تكون) و  
استثنائية فيه حكمت بوضع مقدم الشركية اذ اثباته او برز في التالي بعبارة  
ويستجيب (اول غير التالي) وجوبه الملزوم بوجوبه اللازم وفي الثاني فيض  
المقدم لا بالاجل اللزم بوجوبه الملزوم ولا يستثنى (ما عرفت الى ان تكون) و  
ولا بوضع التالي ليجوز ان يكون اللزم انتم من الملزوم فيلزم من ثبوت ما خي  
ثبوت ما عرفت ومن نقيض ما عرفت لا يلزم من نقيض ما عرفت ما عرفت ولا من  
ثبوت ما عرفت لا يلزم من ثبوت ما عرفت لا يلزم من ثبوت ما عرفت لا يلزم من ثبوت ما عرفت  
جزم التبعيه وهاهنا او قلنا ليس بما تاتى انتج مبوليس بجرم ولا اشاج في عكسها  
**لما عرفت** ان يشترك لاشاج ما استثنى وعللها ثلاثة تسزوك احدها ان

تكون الشركية موجبة بالصالبة عينية لانه اذا اطلب بانطال او انطال لم  
يلزم من وجوده امرها ونقيضه ثبوت ما عرفت او عرفت ان تكون كلية بالي

وضع اي اخي



عقيدة يجوز ان يكون الزوم او العناد به بعض ما هو لا يستلزمه وضع اخر مثل  
الكلمة المخصوصة وان كانت غير كلية الثالث ان تكون لزومية في النقطه او عادية  
في النقطه فاللا تعاقبية فيهما عقيدة وتغل ابر معرفة عن العباد ان الشركية  
القياسية منقطه او منقطه غير الكبرى وان لا يستلزمه بقاء الصغرى على عكس  
ما هو شرعي لا فترادس **فصل اول**

- وان يكون مفصلا فوضع ذاه يتج ربيع ذاه والعكس كتر
- واه ذاه اخص من اخصه فربح جمع فيوضع اذ كسي
- ربيع ذاه ذاه واه عكس واه قابح ربيع كاه فربح عكس ذاه

**اعلم** ان ما يستلزمه ان لا يعطى الى اذ كانت شركية منقطه حقيقة زحني  
مراه بالاختصاص المشترك بهما مع ما حثرت تكون مركبة من الشئ ومساوي لفيض  
قاه مركبة من الشئ ولفيض حقيقة فاذا انزوت شوكها كاه كاه واه  
ما يستلزمه ان يتج ربيع ذاه لا شاي اجتمعا على انصافا واجبا ربيع يتج ربيع  
وضع ذاه ما رعاها او عفا عيون قلبه اربع نتائج تفولند ايا اما ان يكون الموجود  
فما واما ان يكون ما ثابته اقلنا لانه قد يتج ليس بجا ذاه اقلنا لانه  
ما ذاه يتج ليس بجه ذاه اقلنا لانه ليس بجه يتج بجه ما ذاه اقلنا لانه  
ليس بجا ذاه يتج بجه ذاه اقلنا لانه يكون الموجود ما ذاه او ليس ما ذاه  
يتج شيئا لان النتيجة قد تكون غير مستلزمة وتكون المساهمة عن المكلوم وهي  
في العرف جعل المكلوم جزا من المليل والافعال في ما ذاه فيا من تحت امر ومقدمة  
ونتيجه ذاه ان كانت شركية ما ربح جميع مشترك ما يستلزمه وضع ذاه  
المركب من قاب وضعه المقدم يتج لفيض التاه وان وضعت التاه يتج لفيض  
المقدم لا اجتمعا كقولنا اما ان يكون الموجود جيا واما ان يكون عودا ذاه اقلنا  
لانه جرم يتج ليس بجه ذاه لانه عرض يتج ليس بجه ذاه لا يلزم من ربيع  
اه كاه ما وضع ذاه جزا من وضع المخلو عن ذاه فلو قلت لانه ليس بجه اذ ليس

لا متتابع او بقاء

مشكك

موق

بعض ما يتج شيئا ذاه ان كانت شركية ما نعة غلو مشتركة ما يستلزمه ان يكون ذاه  
رافعة لاه كاه شركية فاذا رجت غير المقدم يتج وضع التاه واه رجت  
غير التاه يتج وضع المقدم لا متتابع المخلو ولا يلزم من وضع ااه الكاه ربيع ذاه  
يجوز واجتمعا كقولنا اما ان يكون الموجود غير جرم واما ان يكون غير جرم  
فلنا لانه قد يتج بجه غير جرم ذاه اقلنا لانه جرم يتج بجه غير جرم  
قلت لانه غير جرم اقلت لانه غير جرم ليس يتج شيئا ما **فصل**  
ان ان شركية حقيقة يتج اربع نتائج تستلزمه وضع ااه الصغرى واه  
في ربيع والذ شركية ما نعة جمع يتج راي وليس يتج الحقيقة والشركية  
ما نعة غلو يتج لا غير تير والذ هو **فصل** اشترك بعضهم لما شاج  
ما نعة المخلو ان يكون كاهها سا ليس او عفاها ما اما ان يكون جرم وهو  
غير جرم ولا يل عليه واه شاج فايته مع كونها ايا ليس بجه اما ان  
يكون ربيع الجرم اما ان يكون ما من الغرض ذاه اقلنا لانه ليس بجه يتج  
هو سا من الغرض ذاه اقلنا لانه ليس بجه يتج هو الجرم بجه ذاه اقلنا  
امتداد يتج ربيع ااه بجه ربيع ااه بجه ربيع

**الواجب الفيلسوف**

- ومنه ما به عونه مركبا لكونه من جميع ذاه
- مركبة ان تزداد تعلمه واقلب نتيجة به معرفته
- يلزم من تركية بافتري نتيجة الى عالم كراه
- منطل التايخ الفع حوى يكون او مقصودا حل حوى

اعلم ان لوازم القياس هي ما هو رايه لا هو بجه كراه لما صفة نهك واه  
وهي هنا ثلاثة رايون القياس المركب وهو ليس بجه من مقدم يتج مقدمه  
نهاية ونتيجة مع مقدمه اخرى يتج نتيجة اخرى هكذا التايخ  
المطلوب ذاه اقلنا لانه متراكب فيا سا ااه الى التايخ ما بجه

يخبر



وَمَثَلُ الْمَثَلِ نَوْدَا  
هَذَا الْمَثَلِ الْعِلْمُ  
مُتَقَبِّلٌ وَطَرِيقُ مَقْبُولٍ  
حَالُهُ دُونَ حَالِهِ  
يَقْبُضُ إِلَى مَعْلَمَةٍ وَنَا  
مَقْبُوضٌ إِلَى مَعْلَمَةٍ وَنَا  
إِلَى مَعْلَمَةٍ وَنَا  
يَقْبُضُ إِلَى مَعْلَمَةٍ وَنَا  
إِلَى مَعْلَمَةٍ وَنَا  
وَالْأَطْلَابُ

卷一

خبر  
حرقه  
الحرقه







**• معجم وضع هذه الاشياء واخره •** والبيان بوجه الحكمة كالنور  
**• فتان الصغر والفرغ من الفياض الشجر •** اذ فعل النقص وتناثرها الفياض  
**• وفوقها قدامها •** والدماء كما انما لا يتصور فيه الوزر ورفقت صرور على التمثيل  
**• والمحة ثلث •** اعتبر واحد الوزر ٢٠ بيتا والجمهور لا يعتبرون فيه (١٠ الوزر وهو  
 المشهور بانه **• واما الصفة •** فهي فيما من مولد من فظايل وهيات او  
 مميزات قالوه هيات فظايل كانه يتركب بها الوهم امور بخير محسوسة ومما  
 يعجز به كانه الوهم انه يباعد العقل المقدم من النتيجة لغفيل ما يحكم  
 به لما يحكم الوهم بالحق من البيت مع انه يراجع العقل ان البيت جاء والجاه  
 لا يخاف منه المستخرج لفرلنا البيت ٧ يخاف منه قلة او طول العقل الوهم الى النتيجة  
 تكسر الوهم وانكرت المراء بالمشيمات فظايل كانه تشبه المشهورات  
 الغرض من الصفة تخليك الخضم واسكانه واخرى شاعبت مع ثبات  
 الجوز عنت ولذا تشبهها بالسم يعلم ليخبر يعلم باناس من شره وهو تشبه  
 حسرة في هلاله البيرة اسم هلاله البره **• تشتر فزال •**  
**• اجلت البرهان ما القمن •** مقررات باليقين **• تسترون •**

يعنى قول البرهان هو اجل الحجج المتقدمة لا ياء انه معرفة الحق والصدق  
 به وهو الحكمة اية اعم من التمييز بل بالحكمة والموعظة الحسنة وانه اعم  
 المبالغة وهو الصفة كانه ثبات التثنية وتلخيص الحق بالاعلان افر  
 الى البرهان الحكمة لا ياء ثبات المقدم من الابل ما فضايلة من المستونة  
 وهي الموعظة الحسنة راية ثم تعرف البرهان بانه ما لا يعرفه من صفات  
 يقينية فما وافقة على الفياض لانه المحقق بافرضه للجمع المحقق فيخرج منه  
 كما تستقر والتمثيل قوله العلم فبطل يخرج ما عروا ببرهان من الحجج واليقين  
 هو ما يقتضاه الجازم انما هو ثبات فيخرج ما يجازم الكثرة بانه كذا قيل  
 البرهان وبالاثبات التثنية ثم يبرهن انواع اليقينية **• تشتر فزال •**

**• من اوليات مشاهرات •** هديات متواترات  
**• وصرىات وعسوات •** قتل جملة اليقينية

هو اليقينية الضرورية بانه ستة انواع اخرها اوليات وتسمى اليقينية وهي  
 فظايل يحكم بها العقل بحسب تصور كبرهات كما يحكم بان الواحد نصف الاثنين وان الكل  
 اعظم من الجزء وان النجوم الوار لا يكون وقت واحد مكانا ثانيا المشاهدة ان  
 وانه بها الوجه انيات وهو فظايل يحكم بها العقل بواحدة الخواص بالصفة مما يحكم  
 بان لا يجوز ما لا يوافقها ومنها ما يجوز بغيرها من غير ان كانت البرهانية كشمسها  
 بنواتها وحوالها وحكم المحسوسات كونه راجدة الى الحس اما يقينية هذه النظر  
 حارة واما الحكم بان كل نار حارة فيتم عقلي من حقيقة راجعة الى ثباتها الى  
 الحكم واما المشاهرات بالخواص الحكمية فبما المحسوسات وهي الباء ستة محسوسات  
 التاكيد اثلاث المجربات وهي فظايل يحكم بها العقل بانضام تكرار المشاهدة اليقينية  
 والقياس المحقق المستخرج للغير اليقينية والوقوف المتكرر على الحجج واحول الباء لعمى  
 سبب وان لم تعرف ما هيته وكل ما علم وجود السبب علم وجود السبب فيه  
 فكمعارة العلم كما يحكم بان الشجر خضرا من اجل ان السبب في الخضرة بالخشبة موطن  
 وغرة الخ مما جيب تاثير كاهرا من الظار بخلاف ما لا تاثير كاهرا النار الرابع الى  
 المتواترات وهي فظايل يحكم العقل بها بواحدة كثيرة شهادة العبر من بامر  
 محسوسات اليقينية كثره متدفع توافقه على المكذب فيحكم الى العقل  
 احكام لا يخبر والى القضية فيا سر جعفر وهو انه لو لم يكن هذا العلم حقا  
 لما اخبر به هذه الحجج فبما انه لا يعرف التواتر فيما لا يتواتر اليقينية المشاهدة اما  
 البعد الذي لا يحل التواتر بافلا منه بالظايل فيه حصول اليقينية بالحكم وزوال  
 راحتمال ومناهة اليقينية من شدة الحسنة او ما شئ من مشاير العشر من او  
 راجعوا والسبب في قلة ابل عليه كما قال السحر للفكح بحصول العلم من غير  
 يقينية بغيره فمعرفة العلم بطلانها بالاختلاف الواضح والخبر واليقينية

كذا في نسخة



الخامس من الحركات وهو فظا لا يمكن بنا ان يغفل عن سر فؤي من الفيسر يزود معه الشئ  
 ويميل الي غير بشا هوة الغواير كما يحكم بان مؤدا الفهم مستفاد من نور الشمس  
 يرى من اختلاف تشكيلات نوره بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس من قربها وبعدها  
 والتجفيف من الحظير بجمارة من الكبريت عند راتلقات الوطاطاب بالحرور والو  
 هو سكتي دجة فلا حركة فيه ولا لاه فيك اقبالنا شغاله وفي لاند ريجي  
 عكس العكس ومن سبر الحدسي سرعة راتلقات من الجاه والى المكاتب بقدر قور  
 لان راتلقات له دعي يوصف بالسرعة شسم ان العلم الحاصل من الحدس من  
 التواتر من التجربة لا يكون حجة على الغير كما قال الحكماء وغيره بجواز ان لا يخط  
 للغير ما حصل له وكذا الوجه انيات والمحمسومات لا تقم بما حجة راعلي من  
 شارح المستزاد بما في الحاسة السادسة من الحركات وهو فظا لا يمكن بنا العقل  
 بوانسكتة الحواس الكما هرة كما يحكم بان الشمس نيرة والشارحارة ففصوله  
 من اوليات لم يبان لغزله قبله من معة ماتا باليعير يقترون وما بعده معكروفا  
 عليه بحدو العالم في بعضه وفولم فتلالة حلة الفينيات تحصيل وتصيل  
**ثم قال وبه لا اله الا الله وحده لا شريك له . هو الحق لا اله الا هو .**  
**عقله او عام او تولد او واجب واول المسعود .**  
 اشار به الى اختلاف وجه اعادة النكر للعلم بالتيقن وذكره في المارحة  
 اخوانه في الحقيقة ثلثة فمدا هب احدها منه هب اهل الجوان انه تعالى  
 هو الما للعلم بالتيقن عقيب الفكر بلا واسكة ولا تأثير لغيره فيهما كما لا  
 تاثير لغيره في شئ من الممكنات ثم اختلفوا على قولين لحد هما قول اصاح  
 الحرير وما الغواير هو قول اكثرها ببناء ان لزوم انه كور عقلي كوزوم  
 العرض للحواس فالتفكر الفرة فلولو اجه هاهن (لأنه لا ذال محال بل  
 تتلوه ففهم معا او تركه ما تعاكس ابر اللوازم الحما شمع ملو ما تبا وكور  
 اللزوم بمر الجاه ثير عقليا لا يبا في كون كل منهما جعل الغاء والاختلاف

جود

يصعد على كليهما ان شاء وقلة وان شاء تركه ومعلوم انه انما يجعله على الوجه  
 المحسوس لا يستحيل القول الثاني للشيخ اب الحسب لا شعورنا بالزوم انه كور عامي  
 كوزوم راهوان لمس النار فيجوز ان لا يخلقه الله تعالى على شريو جزى العادة فزال  
 بعضهم ووجه القول هو ان الكما لان العلوم الحما شمة اعراض بعقب بعضنا بعضا  
 قايوما نغ من ان يخلو الله تعالى للعبه العلم بالهذه متين امر تتيقن لا يخلو له العلم  
 بالنتيجة بمرامة هب الثاني وهو القول الثالث النكتم منه هب المعقولان رابا  
 جادة المذكرة بطور التولم ومعناه عند عم ان يوجب جعل العالم معلوما اخر  
 تحركة اليه الموجبة تحركة المعناج الحدة اليد في النكر على من جهم الباطل فلولو  
 لا حجب بلا واسكة تحركة نية والعلم بالنتيجة فلولو له بواسكة فلولو راول  
 التي هو نكرة تحركة المقطاج وكعبه بطلان من جهم تكا في رماة لة الفكرة حجة  
 عقلا فلولو على اجراء الله تعالى باليه التاينات لاله راهوان هب الثالث  
 وهو القول الرابع النكتم منه هب الجلاسية انك بكرميو حيل الله ان تا  
 ثير العلم لة انشا معلونا جال ذكر عنه هم علة مؤثرة لة انشا حصول العلم  
 بالنتيجة ويستحيل عنه هم عطلان لا تؤثر العلم في معلونا مؤثرة من هو اسهم  
 الله لاشبهة لهم عليه اجه هم الله وما تقرره علم الكلام من رماة لة الفكرة حدة  
 على ان الله تعالى على كل حاة كما في ابطال كلامهم والله المودع للرب في  
 فلولو شتي بمر ميا الغياير الباحوليجوز منه وهو المفا لكسة ويران جلا  
 بة تارة يكون من جهة الصورة وتارة يكون من جهة المادة والاهاء وتارة يكون  
 منشاء البعد وتارة يكون منشاء المعنى **فقال**  
**وهذا البرهان حيث وجرا به مادة او صورة فالمتصور .**  
**في البعد كما شتر الما او كجلا اة تباير مثل الرد بجا فصولا .**  
 قوله البرهان صوابه الغياير لان ذال لا يقتضي بالبرهان وقوله فلولو الله  
 راول وهو انما الماء يكون البعد وفي له شباير اجه هب انما يكون







وانكسر شرح بغيه (طيات)  
في الروضة المعذبة (تسرو)

[illegible][illegible]

فشار

وفى

نمای

[illegible]

اصل  
الجمع المذموم  
على سبيلنا و...

[illegible]







































والصلاة اياها اربع وخمسة واربعون صلاة

أمرهم الشيخا وناسر دعا وفي النفاور باليتامرو فعا

مح  
الامير

صَدْرِهِ

١٥٠

فلو جلب وجعل الصدق والحق من الشيء، أمر بغيره القابل له والاستيعاب منه، في فهم التبيين و  
منه من جعله من فهم الطلب ونحوه، فيشرى السعيد الشريك للعلم الخوني، ويعلم من هذا التفسير أن  
ما لا يغلب الصدق والحق، ولا يغلب طلب فعله لا يغلب الأول لا يغلب اليمين طلب وأخبر بل يقال فيه انشاء  
وتيسر كذا للتيسر وغيره، وبعضهم يقول من الانشاء والتيسير، فيقول القائل انها لا تجتمعا والصدق و  
الطلب يسمى انشاء، بل دل على الوضع على طلب، فيعمل معنى امر او على طلب الكف يسمى نهيا، والامر  
شبهها لأنك تبهت به على مقصودك، فيخرج فهم كل ما يدل على الطلب التمرام الا الوضعا فلا تسمى والتخرج  
النداء والتخفيف والتعريف والاستيعاب، والفهم اذا جعله او من جعله لنفسه، واما التل  
نية التي تقع جوابا للفهم فتخرج كذا في ابن هارون، فلا والتعجب يرجع الى الخبر ويخرج جميع ايضا  
ما لا طلب فيه لا وضعاً ولا تروماً، نحو انت لداق وبعث واشترى، **قال ابن الحاجب** والصحيح ان بعث  
واشترى يتا وتطقت واعتفت ونحوها من جميع المفود انشاء، لانها لا تخرج اليها ان نسبتها لها  
في الخارج ولا تغيب حينها ولا كذا ولو كان خبر الثمان ماضيا لثمنه معناه.

بعضه ای که از آن در این کتاب

والجـزـو والجنـوبـيـة

لما تقع في كلام الفاعل في الشيء الجزئي والمنتزعة مع بدوادة معنى الكل والكلية والجزء والجزئية كما  
 منتزعة الكل والكلية مع الكل العادة والشيء الجزئي والجزء مع العادة والشيء والكلية والكلية  
 منتزعة ولاجل هذا المنتزعة الكل والكلية في هذا الشيء والشيء في هذا الشيء والشيء في هذا الشيء  
 في الشيء والجزء والمنتزعة الكل والكلية والمنتزعة الكل والكلية والمنتزعة الكل والكلية  
 يخرج لها كثيرا في صور البقعة فينتج عن العلم التام في

الكل على التجميع كذا اذا تغيرت انواع

وحيثما كان في حكمه فانه لم يبق في حكمه

وَلَا تُكْرِمُوا الْبَيْعَةَ فِي الْيَوْمِ وَالْجَمْعِ وَمَعْرِفَتُهُ جَلِيلَةٌ

[illegible]











وَأَمْسَلُوا بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْلَوْا بِأَوَّلِهِمْ  
وَأَمْسَلُوا بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْلَوْا بِأَوَّلِهِمْ  
وَأَمْسَلُوا بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْلَوْا بِأَوَّلِهِمْ  
وَأَمْسَلُوا بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْلَوْا بِأَوَّلِهِمْ  
وَأَمْسَلُوا بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْلَوْا بِأَوَّلِهِمْ

المصدر

وبه الغمر انه الزير فلان وبه الاسيد انه العرمل فلان وبه نفع الحبل















على غوما في نهاية المتصلة الا ان المذكور اوجه الشرطية المنبصلة هو المسمى مقدما وانما  
كوزن لانه هو التام وانما روي في هذا التقديم والاشارة خير باعتبار العلة لان اجزاءها متناهية  
باعتبار النسب الصوري لا يتميز من غير اعتبار الابدان القديمة والاشارة لانه على كل من  
التعصيل ينزل قول الفاعل جزءا من المفعول وانما اجزاء المتصلة والمنبصلة احدهما  
يقال به مفعول والآخر تان بل مفعول في المتصلة هو ما دخل عليه في الشرط وانما في المنبصلة  
والثانيه ما دخل عليه في الجواب وهو الجاء وانما تقدم بعضا والمقدح في المتصلة  
هو المتقدح بعضا والتلافي هو المتلافي بعضا كما تقدم بقاء هذا العلم وانما في بعض  
التلافي هو التعصيل اعتمادا على ما يفتنهم في السماع اللطيف وهو البناء على التسمية  
جزء في المتصلة مقدما ونالها كما هو كلام التام وصرح به بعض شرح ابي بلع وجوه والسير الشريفة  
في شرح الخوارج انه عند السوس في شرح ابي بلع وجوه اختصار التسمية بالمقدح والتلافي في  
المتصلة خذلان كما كانت الشرطية منبصلة لم يفسر احد من علماء التسمية المتصلة والتلافي بدليل  
حد سواء وكذا في قول التام وانما على التلافي في قوله فحكم التام في المتصلة والمنبصلة بدليل  
تقسيمهما بعد اتمام التعليل في المتصلة بقاءه في الاجزاء معطى على الشرط وانما المتصلة في  
اعتبار رتبة احدى التفتيتين بالآخر بحيث لا يقع التام الا بتمامها معا كما مر في قوله فحكم التام في المتصلة  
في التعليل في ما تنقير به كل واحد من الاخرى فقال

**انما بيان ذات الاتصال ما اوجبت تالائي الجزئين**

يعرف المتصلة هي التي يتم فيها بلزوم احدى التفتيتين للآخرى كون احد بطلان سبب الاخرى  
او متسببة عنها او يكونان معا مستقيمين من ثلاث قبل الاول كون كل احدى التفتيتين الحجة في التام  
موجود قبل طلوع الشمس سببا في وجود النهار والنهار سببا في طلوع الشمس فان كان النهار موجودا  
في الشمس الحجة او بالعالم مضمنا او بالكوأب خفية في وجود النهار وانما في العالم مستقيما  
لا من اخرى وطلوع الشمس في النهار وجود النهار وبعده الكوأب مستقيما ايضا طلوع  
الشمس **اعلم** ان القضية المتصلة ضربان لزومية وتلقائية في التام كما في زمانا وتلقائية وهو  
التي تكون الصيغة بين خبرين بالاسم او علاقة بينهما بل ان تقع في الوجود طلوع الشمس و  
نقطة الانسان او نصيب الخمار وهذا معنى الاتباعية بالمعنى الاخر وهو نوا (بالضربين) في احد  
في التام وانما تفسير هذا بالاسم هو الذي يتم في بيان التالائي لا ينافي في بيان تقدمه وتقدمه في التام  
سواء كان المقدم واللاحق ايا عبد الله الشرع فلا ومنه قوله تعالى ولو انما في الارض من  
شيء الا فلان والي بعد من بعد سبب الخبر ما نجد تناكضا في التام **اعلم** ان  
عقوبة القضية الصادقة مقدما ممكن الوقوع وهو قوله تعالى ما في الارض من شيء الا فلان  
لم يقع ونالها وهو قوله تعالى ما نجد تناكضا في التام **اعلم** ان

المعنى

المعنى كماله المنزلة على الالباب كماله سبحانه ولا يتلوه في هذه القضية ورفع مستقر ما به  
بعدم تقدير وقوع المفعول ولا ينافي في التام **قال الشيخ السوس** ومثل ما موجود كثيرا في قوله تعالى  
فقل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتال الى قتالهم وقد علموا انهم على علم وسلم نعم العبد  
صعب لو لم يخف الصلح يحصم وهو كثير في كتاب الله وفي قوله تعالى ولو انما في الارض من شيء  
الذي يعلم خبر الاسماع وهو اسما على فقه لو او لم في قوله **فقال الشيخ السوس** في قوله تعالى  
ورد قول من قال ان على صوري في اسما في قوله تعالى ما نفع بالحق ان قوله تعالى في قوله تعالى  
واراد على فاعلة التام يعني ان سببا عدم الاسماع عدم العلم بالخبر في قوله تعالى ولو  
الاسماع لتولوا وتلك كلاما - اخي على صريفة لو لم يخف العلم لم يحصم معناه التام ان وعلى تقدير  
الاسماع بغيره على تقدير عدم الاسماع في قوله تعالى ولو انما في الارض من شيء المتصلة  
فقال

**وذا ان الاتصال انما اوجبت تالائي الجزئين**

يعرف ان الشرطية المتصلة هي التي توجب بين خبرين فيهما انتفاء احدية فيكونان متعلقين  
ببنا في كل منهما صاحب وبذلك صيغتها متصلة لا تفصل كل طرف عن الاخرى ومباعدته عنهما اما في الاجزاء  
ع او في الاجزاء او بطلانها معا **فقال** ما لا يخفى في الخبرين المتصلة والمتصلة **فقال** اوجبت  
تالائي في بطلانها في المتصلة وانما لا توجب التالائي في بطلانها بل توجب بطلانها في واحد  
فما يطلبه الصيغة التالائي والاتصال به واذ لا صيغتها متصلة كما سبق بيان ثم هذا التالائي الذي يكون بين  
خبرين المتصلة على التام انهما لهما ان يكون التالائي بينهما في خبرين التام في قوله تعالى  
القضية ما نفع الجمع لان خبرين فيهما التالائي في خبرين التالائي في قوله تعالى  
من تقيضم كفوا لاجلهم اما جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار  
الجمع لان هذا الجسم لا يكون جمادا او جوارا معا وقد عيونا عنهما بان يكونا نبالا وكفوا لاجلهم اما  
ابيض واما السود واما احمر من الطرفين اخر من غيرهما في الاسود اخر من غيرهما في الاحمر  
ما ابيض قد يكون ما ابيض او السود بان يكون احمر واما جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار  
اسود **الشمس التالائي** ان يكون التالائي بينهما في خبرين التالائي في قوله تعالى  
ما يربحهما وقد جرت بحال ولا تتركب هذه الامن التالائي في قوله تعالى  
لان تقيضا لاجل جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار  
القولان جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار  
وهو متشكك وقد ينفرد احد طرفي التالائي في جميع جهة التالائي او لا توثيقه ولا ينفرد احد طرفي  
معا بل على كل من طرفي التالائي في جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار او جوار  
العلم في العلم يقولون في مثله زيد المولى والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي  
يتم بان يكون في العلم والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي والي

او في التالائي  
التالائي











والعملية علم ما في العالم من نفعه بقدر الكيفية اي بلا اختلاف في الاجزاء والسلب يرد مع  
الاتفاق في الشرط والتمثيل في النفع في هذا والامور المتقدمة ولما كان على الاختلاف في الكيفية  
الاختلاف في العلم اي مع الاتفاق في الامور المتقدمة ولما كان على التفصيل في التمثيل عليه  
التعريف المذكور فخرتم به الجلاء المودعة بالتعقيب والتعقيب في قولهم بان تفرق حقيقة او  
مهمة تقع عليها المسورة جالوا ولا تتشقق في الحق موضوعها في نفسه مع غيره وقالوا  
فحقيقة مخصوصة غوزيد فالحق في حقيقة موجبة نقيضها شخصية سالبة غوزيد ليس  
بفالحق وان كانت شخصية سالبة غوزيد ليس بفالحق بنقيضها شخصية موجبة وهو زيد فالحق  
**ومثال** المسئلة الانسان انسان ليس بحمار جلد الانسان الشخصية فيكنوع نقيضها  
بنقيض الكيفية كما قالوا في المسئلة جلد لا يكتفي فيها بذلك بل حكمه حكم الجزئية اذ هو في قوة  
تفاد كمال الحق عليه اعل العرف اي صحيح غير عقلا ونقلا فيغير المسئلة نقيض جزئي يتفاد عقلا  
في الانسان حيوان وقدر يد بالالف واللام الحقيقة لا الاستمرار في قوة قولك بعض الانسان  
حيوان بنقيضها نقيض تلك الجزئية الموجبة وهي الشئ ومن الانسان حيوان **ومثال** المسئلة  
السالبة كقولك مثلاً الحيوان ليس بل انسان واللام الحقيقة ايضا لا الاستمرار وهو ايضا  
في قوة قولك بعض الحيوان ليس بل انسان بنقيضها نقيض تلك الجزئية القلبية وهو الكليته المجر  
جينة وعلى قولنا كل حيوان انسان فلذلك افرق بين واحد واخر لو قلت الانسان كليات الانسان  
ليس بكاتب اي بالفعول في العلم ان كان ينسبها لتفاضل بعض الانسان كاتبة وبعضه ليس بكاتب  
واما بنقيض الانسان ليس بكاتب لانه من الانسان كاتبة بل كليات المسئلة في قوة الجزئية لانه  
انقدر الحقيقة المتحد في جميع المواد وطول العلم يتوافر اعرف علم علم كان ازيد في جميع المواد  
لما كان مختلفا وسيقول الفالح في باب العكس ومثلاً المسئلة التامة لانها في قوة الجزئية  
جلو قال معنا وانما تفرق شخصية ولا يتبع بالعلم في الكيفية كما قدمنا في بقولنا انكم محصورون بالنور  
الحل لكان مواجها للعلم وغيره ويكون سكتة عن المسئلة استغناء بالجزئية لانها في قوة التامة ومعنى قول  
تم جلد نقيض هذه المذكورة نقيض القضية المسورة فيزيد على الاختلاف في الكيفية الاختلاف  
في العلم وهي الكليته والجزئية بنقيض الكليته الموجبة جزئية سالبة وبالعكس واليه اشار بقولهم  
قال في موجبة كلياته بنقيضها سالبة جزئية

فان نكر موجبة كلية **تقيضها سالبة جزئية**  
وقرنه بالعا والاثم مخرج على الصورة يريه وكذا العكس اذا كانت سالبة جزئية تقيضها موجبة كلية لان الثما فمرجع اثمين لادان يكون منتزعا كما يضلها لا ينفرد به احد طرفي دون الاخرى  
وكذا افولم وان نكر موجبة جزئية تقيضها سالبة جزئية وتقيضها موجبة جزئية  
تقريبه وبالعكس وهو ان تكون موجبة جزئية تقيضها سالبة كلية فاذا قلت في التلخيص ان  
جميع كل احدث معلوم بعد التبرير وعلى ان يكون له من كل كلية صلافة وتقيضها الكلية تقيضها

سلطنة

الحمد لله

اختلاف ليس رجلا للديار وتعدوا واذا قلنا في الكلية الصالحة لانه من واجب على المؤمن ان  
 وتعدى كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب بعض الحكم واجب على من انا اجل وعلا فلو ما كان حالها  
 للعبد كونه نقول المعترضة في قوله الله تعالى قل ابراهيم اني جئت بك نبيا ورسولا  
 رد على اليهود اذ قلوا ما افر الله على بشر من شيء قل من انزل الكتاب الذي جلد به موسى نورا وهدي  
 للناس وعلما من غيرهم به فبقا فضل الصلابة التي لا يخلو الجوزي انتهم به يدان فلو لمع ما انزل الله  
 على بشر من شيء في معنى لانه من البشر انزل عليهم كتابا وقوله تعالى في الفرق عليه السلام من انزل الكتاب  
 الذي جلد به موسى افر الله في معنى بعض البشر انزل عليهم الكتاب وهو موسى **فجيب**  
 تنبيه مما تقدم ان التخصيص في التخصيص في بعض النسخ في ثلث اقسام الاختلاف فتدبر واحذر وهو  
 اختلاف في الكيف والاعجاب والصلب مع الاتفاق في الامور التماثلية والامور التي لا يشترط في  
 تنافضها كمن كان في الاختلاف في الكيف والاختلاف في الكيف وهو الكلية والجوزية مع الاتفاق  
 في الامور الصالحة ايضا والاعمال الصالحة فلو لمع التماثل في التخصيص فيكون ذلكي تبيين التماثل  
 التماثل في الكيف والاعمال الصالحة فلو لمع التماثل في التخصيص فيكون ذلكي تبيين التماثل

فصل في القدر الكبير المسمى

فيه بل المستوي يخرج عكس التغير بل انه لم يقع شيء ضل ولا اقل على المستوى انتم اكثر استعجالا  
وانتم اذ اطلعت العكس ولم يفيد جالدا لم ادم المستوي كما نيت عليه بعض متوحيج التبيين وسند في حد  
هذا انشاء العلم حقيقة محض التغير في قسمين اعني المورب والمخالف والعلم في العلم هو  
القلب والتحويل والمخالف ٢/٢ صلاح بعد انشاء الثاني الذي يقع في العلم المستوي ويغول

الْقَمَرُ قَلْبُ خَزْنِ الْعَقِيمَةِ مَعَ قَلْبِ الصِّدْقِ وَالْبَقِيَّةِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْجِبِ الْإِلَهِيَّةِ فَقَوْضَوْهَا الْمَوْجِبِ الْجَزَائِرِيَّةِ

قوله فليس بعينه فوله جزو القضية احقر من ان تبدل بالجزء الذي لا يمتنع عليه مستقويا ودخل  
بهم الخلية والشرعية المتصلة وانما المفصلة فلا عكس لها كما يعينهم عليهم الشاخص فوله والعكس  
في مرتبة بالكلية البيت مثال الخلية كل انسان حيوان وعكسها المضمون في حق الحيوان انسان كما قال  
الشافعي وهو قوله الموجب الجزئية ومثال المتصلة كلها كل انسان انسانا كل حيوانا فكلهم الله  
المضمون قد يكون اذ كان هذا حيوانا كل انسانا على ما قد مناه في اسرار الشرعية فكل بعض الاية  
على ابدان يكون التبريد في كل واحد من الجزئين فكلاهما بل هو قبل الوقت في الحد الذي لم يركب عليه الحد الذي  
في الوقت ان الحد الذي ليس هو في الاصل المحموم الذي انما هو في الوقت في الحد الذي كانا فلما الوقت  
مستغنى في الحد الذي يتكون العكس المستغنى في الحد الذي الوقت انتمى وحوادث الشافعي بقوله قلبا جزوي  
القضية تبدل كل واحد من كل في القضية يعني الاخرى يخرج عكس النقيض ان التبدل في حد ما في  
عين الخبر يعني وانما عكس النقيض هو اجمع تحفيضة تبدل كل واحد من كل في القضية بنقيض  
الاخر مع جواز العدم والشيء كما في العكس المضمون الا ان التبدل بالانقيض في حد نقيض



٥٥ البند

والعلم لان غير ما وجد به اجتماع المستبين بالاشهاد  
ومثل المصلحة الصليبية لانها فوق الجزم

يعني ان الحكم النافع لكل فئمة الاله وجد في كل السلب والجزئية وهو المراد بالخشنيين وهي الجزئية  
السالبة فهو بعض الخبيث وان ليس بالانسان وهذه فئمة صادقة والاصحى عكسها وهو بعض الانسنة  
ليس خبيث وان وعدم ما استشهد بها من القوم انهم قد تنكروا بعض المبادئ نحو بعض الانسنة ليس



























بقوله كل فليس بعرف **مسألة** كل من مفتاح وعرف اليه لا يباع بمقتسم متبعا لا يتبع بعرف المفتاح لا يباع  
بمقتسم متبعا ولا المشتبه به والفرق بين الثلاثة الأخيرة منها ثلثة كلها اصلية جزئية والبيع الشرعي التام بقوله  
وتلك ليس بعرف متبعا من غير النقص الاخر من غير الفرع يتبع ليس بعرف متبعا ثم اشارة الى الشرع والاشارة الى البيع  
بقوله **وزايع عدو** ثم **الحشيش** **بالصورة** فليحاشي

وزاع عدم جمع الحشيش  
صفاها موجبة في وقته  
لا يصور في هذا التفسير  
كثيرا عما عالت له كذا

يعني ان القياس المسمى على طبيعة الشكل الرابع وهو انه يكون فيه الواسطة موضوعا على الصفي هو ابداع الكبير  
ببشرية ابداع الاجتماع في مقدمتين ابداعا واحدا والاعتماد على اجتماع من جنس واحد او من جنسين اعني جنس  
الكيف وهو الاجاب والسلب وجنس الكم وهو الكل والجزء فخصته الكيف بالاجاب وخصته الكم بالجزئية الا اذا  
كانت الصفي جزئية موجبة ولا تنتج الا مع السالبة الكلية واليه اشار الفيلسوف بقوله لا يكون في طبيعة البشر  
ابداع صورة واحدة بوجهها فجميع الخشنة ومعنى تنسب ان تكون الخشنة في ذاتها لا في غيرها بل في الصورة  
بقوله صفي الكم موجبة البنية ابداع الصورة يعني ان تكون الصفي جزئية موجبة فبشرية الانجاب معها ان تكون  
البشرية كلية سالبة لان لم تكن البشر معها كلية سالبة فكانت اما سالبة جزئية او موجبة بنفسها  
وقال انه لا ينتج في الطبيعة قوله صفي الكم وكبره على ابداعه على المقدمتين وانما اشتهر به عدو اجتماع الخشنتين  
في غير الصورة المستتاة لان اجتماع الخشنتين ان كان في مقدمتين لم يكن في ابداعه الا اذا كان سالبا البشيتين او  
كل ما كانت الصفي سالبة والكبر موجبة جزئية وايضا ما كان لا ينتج اختلاف النتيجة بالعدوى تارة والذات  
اخرى وهو دليل على عدم لزوم الصفي كقولنا لا شيء من الانسان يعرف ولا شيء من الحيوان ينطق والنتيجة  
كاذبة وهي لا شيء من البشر يعرف ولا شيء من الاجاب وهو كل من يعرف ولا شيء من البشر لا شيء من الاجاب  
نفسا فكانت حادثة وهي لا شيء من البشر فلا تكون الصفي سالبة والكبر موجبة جزئية  
هو لا شيء من الانسان في كل واحد من اجزاء جسم حيوان فكانت كاذبة والحق الاجاب وهو كل حيوان  
جسم وفولت بدل الكبير وكل من في ابداعه حيوان اصدقته وهي لا شيء من الاجاد من في ابداعه وان  
كان اجتماع الخشنتين في مقدمته واحدة فلا تكون سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والنتيجة الجزئية  
ية اما صفي كاذب كبير وايضا ما كان فيصير الا على المذكور كقولنا كل جسم حيوان وكل من في ابداعه  
جسم فنتيجة كاذبة والحق الاجاب وهو كل حيوان من في ابداعه وفولت ليس كل حيوان انسانا  
وكل من في جسم حيوان اصدقته وهي لا شيء من الانسان يعرف ولا شيء من الحيوان ينطق وكل من في ابداعه  
ابداع الانسان الذنب والحق الاجاب وهو كل حيوان من في ابداعه وفولت كل انسان يعرف ولا شيء من الانسان  
ناطقا اصدقته وهي لا شيء من الانسان يعرف ولا شيء من الحيوان ينطق المذكور في الشكل الرابع يكون النتيجة  
اضرب لاجتماع الخشنتين في غير الصورة المستتاة بنفسها فثابتة احدى السالبتان مع السالبتين  
باربعة والسالبة الجزئية الصفي مع الموجبة كلية وجزئية والسالبة الجزئية كبر مع الموجبة كلية  
الكلمة صفي والسالبة الكلية صفي مع الموجبة الجزئية كبر في مقدمتين اربعين احدى السالبتان كبر

مسلم

[illegible]

تسعة اوالوثة ثلاثين ثلث قبسة واربع عشرة

اقتدار البلاء في قوله فبفتح مضمينه نحو قبله له بضم السين ما ذكر من لا يقتصر الى الكل شكل بل هو من ابي كوي  
اقتصر الشكل الاول الى رعين وارضع والثاني الى رعة ايفاء والثالث لستة ارفق والمربع خمسة ارجح وقد  
تقدم تشييعا وبيانها بعد رعين عن الاعداد في مجموع المنقح من الاشكال الاربع في الصفحة عشر ضربا



والباقي من كل شكل هو العقيم وبالعقيم من الشكل الاول اثنا عشر ومن الثاني ثمانية عشر والثالث عشرة والرابع  
اخرى عشر مجموع العقيم خمسة واربعون ضربا وايضا اشارة السامع بقوله **وغير ما في ثلثه** **ليست** **جميع**  
ما اشتملت عليه الاشكال الاربعة من الضروب متتمه هو عقيمها اربعة وستون وفي كل شكل يتصور  
قيم ستة عشر ضربا كما تقدم وبالشكل الاربعة في عموم ضرب اربعة في خمسة عشر باربعة وستين ضربا وانفع  
لكل شكل يتصور فيه مشتت عشر جرد ولا مشتت لا على جميع ضروبها فخرج عقيمها عشرة وحكم المتقدمه حتى قلنا  
لا بد من اشارة المتتمه منها والعقيم ونجعل على الضرب المتتمه حروف التمام هذه **ان** علامة على التمام وعلى  
العقيم حروف العيين **ي** **ا** **ذ** **ع** علامة على عقمه وممثلة صورة ذلك **والسم** **علي**

ضروب الشكل الاول ضروب الشكل الثاني

كل ج ب وكل ا ب ع	كل ج ب وكل ب ا ق
كل ج ب ولاشي من ا ب ت	كل ج ب ولاشي من ب ا ق
كل ج ب وبعض ا ب ع	كل ج ب وبعض ب ا ع
كل ج ب وليس عفا ب ع	كل ج ب وليس عفا ب ا ع
لاشي من ا ب ت وكل ا ب ت	لاشي من ا ب ج وكل ب ا ع
لاشي من ا ب ج ولاشي من ا ب ع	لاشي من ا ب ج ولاشي من ب ا ع
لاشي من ا ب ج وبعض ا ب ع	لاشي من ا ب ج وبعض ب ا ع
لاشي من ا ب ج وليس عفا ب ع	لاشي من ا ب ج وليس عفا ب ا ع
بعض ا ب ت وكل ا ب ت	بعض ا ب ج وكل ب ا ع
بعض ا ب ت ولاشي من ا ب ت	بعض ا ب ج ولاشي من ب ا ع
بعض ا ب ت وبعض ا ب ع	بعض ا ب ج وبعض ب ا ع
بعض ا ب ت وليس عفا ب ع	بعض ا ب ج ولاشي عفا ب ا ع
ليس عفا ب ت وكل ا ب ت	ليس عفا ب ج وكل ب ا ع
ليس عفا ب ت ولاشي من ا ب ت	ليس عفا ب ج ولاشي من ب ا ع
ليس عفا ب ت وبعض ا ب ع	ليس عفا ب ج وبعض ب ا ع
ليس عفا ب ت وليس عفا ب ع	ليس عفا ب ج وليس عفا ب ا ع

فوله وتبع النتيجة الاخيرة **نقد المقدمات** هذا الركن من المقدمات التي وجب  
النتيجة قد تتبع المعوجة وقد تتبع الصالبة وقد تتبع الكلية وقد تتبع الجزئية (اشار في هذا البيت الى ما  
يعرف به علم النتيجة في كل ضرب من الضروب) النتيجة قد تتبع مفردة او انفعالية

اذا كانا يعلمان او احدهما الاخر وهو السلب والجزئية لا معنى لهما اذا كانت احدهما سالبة او جزئية  
والنتيجة كقولك كل ما هو عدل ان المقدمات اذ لم يكن في علم الاخر سالبة كانتا موجبتين كليتين والنتيجة  
موجبة كليتين فخرج من هذا ان شرطي ايجاب النتيجة ايجاب المقدمات معا وان شرطي كليتين هما كليتهما  
معاً

ضروب الفسائل الثلاث

كل ج و كل ب ا ق  
 كل ج ولاش ما ب ا ق  
 كل ج و بعض ب ا ق  
 كل ج وليس بعض ب ا ق  
 ما شى مع ج ب ج و كل ب ا ع  
 لا شى مع ب ج ب ولاش ما ب ا ع  
 ما شى مع ب ج ب و بعض ب ا ع  
 ما شى مع ب ج ب وليس بعض ب ا ع  
 بعض ب ج و كل ب ا ت  
 بعض ب ج و ما شى مع ب ا ت  
 بعض ب ج و بعض ب ا ت  
 بعض ب ج و ليس بعض ب ا ت  
 ليس بعض ب ج و كل ب ا ع  
 ليس بعض ب ج و لا شى مع ب ا ع  
 ليس بعض ب ج و بعض ب ا ع  
 ليس بعض ب ج و ليس بعض ب ا ع

ضروب الاشكال الرباعية

[illegible][illegible][illegible]







































الاوانه من انواع الغلات الخفة ومن الخليل في صورة الفيلسوف ابو خنجر نحو الصغرى تامله وضعه  
للبحر وغور انسان له شعري وكل شعري ينبت ينبت الاتصال ينبت وهو كذبا وجاذا الغلات  
محافظة ان نحو الصغرى وهو قوتله له شعري لم يحل بقرامه موضوعا للبشرى ينبت عليهم بعض  
الافلاك من شرايح اليملا غوج والسم تعلق اعلم

وانتمهم وفتح الكتاب المبادي نحو الله تعالى  
في وحسن عونه وقظم العيون وبينهم وصار الله  
على صلي على صيد راوولي وراوولي وراوولي  
والله والطايب وازواجه وذريته للصمد  
الطبيس الطاهر على مره وكلام العراغ  
منه ٢٢٢ (م) فتشعر الله المجمع  
الشيخ اعلم (٢٢٢) او يد الله  
انتم على التوفيق الله  
اعلم الله  
والله اعلم  
بما في  
الكتاب

الرجاء ان الله اعلم  
عنهم اي عنهم ولا تتركوا واجازا اي العبد الكمال والبرهان  
مورثهم اي عنهم ولا تتركوا واجازا اي العبد الكمال والبرهان  
صرايح وهو صريح في قوله (م) فتشعر الله المجمع  
من كبره وهو صريح في قوله (م) فتشعر الله المجمع  
طانه نقل الله من كبره وهو صريح في قوله (م) فتشعر الله المجمع  
عنهم اي عنهم ولا تتركوا واجازا اي العبد الكمال والبرهان  
اي باجس وعينه واربع التوفيق الله  
اعلم الله  
والله اعلم  
بما في  
الكتاب

الرجاء ان الله اعلم  
عنهم اي عنهم ولا تتركوا واجازا اي العبد الكمال والبرهان  
مورثهم اي عنهم ولا تتركوا واجازا اي العبد الكمال والبرهان  
صرايح وهو صريح في قوله (م) فتشعر الله المجمع  
من كبره وهو صريح في قوله (م) فتشعر الله المجمع  
طانه نقل الله من كبره وهو صريح في قوله (م) فتشعر الله المجمع  
عنهم اي عنهم ولا تتركوا واجازا اي العبد الكمال والبرهان  
اي باجس وعينه واربع التوفيق الله  
اعلم الله  
والله اعلم  
بما في  
الكتاب



اضيف له و في اضافة الشهور المعرفة غلو لا زال نسل علمه بالنسبة الى  
 هذه نقطة من بحر او فطرة من نهج كيف والله تعالى يقول وما اوتيتم من العلم الا  
 قليلا **قلت** يمكن ان يقصد بالحب الموانع البعثانية من سائر المعاني التي  
 يبرأها الخلق والقلب اذ هي موانع من صفاء مرآة المراك و اذا عظم الله عزك  
 من شاد من اوليائه اما عن كسبه من راحة او لا عنه كما في حوال النسيم تشعشع  
 قلبه بانوار المعارف وتبليت مرآته واستنقش فيها جميع ما يلقي عليه من حيث  
 ظهرت له شهور المعرفة **واو** **فقرانها منكشفة** عن الغد والظلمة والهمزة  
 اليمانية يدل ما قبلها **فقرانها** ان تصفه بجميل صفاتك وكل منها جميل في غاية جميله  
 اء اجمالا ابلغ في النطق المقصود سبقت الاشارة اليه والمصنف رحمه الله  
 حيث ابتداء ما يسر وقد قيل عليه ما يسر اتى ثانيا في حمرة بما يعبر قوله ذلك  
 بنفسه وان شاء الله تعالى **فقرانها** من العظمة انها في المكنون وما من تعظيم الله له بتا  
 هيله للعالم وذلك نعمة مطلوبة الا انها لغزلة تعال واما بغيره وبك في حديث  
 وبالمطرح اشعار بتعدد الحمد لتعدد مقتضيه **جاء** عن شاذنا هذه الجملة  
 صفة لمنصوره **فقرانها** **قلت** الضمير بوصف **قلت** المختار عند  
 الموفقين المنع من صور ينهت المادح والفاخر من صفات الغيبة كما هو  
 مرزبه الكسائي **فقرانها** في شرح تفصيله وتاويل الوارد من ذلك  
 على البدلية تكلف **فقرانها** **قلت** هل يصح جعلها اعتراضية لتخرج من مخالفة  
 الامام والجمهور **قلت** لا لا متناع حلول المفرد محل الا اعتراضية  
 كما اشار اليه في التفصيل في الغرور بينها وبين البدلية كغيره **فقرانها** **قلت**  
 ما بال الامام مع الجمهور يمنع وصف الضمير ويبرز وصف الجملة مع  
 تصريحه باسم الجملة اعرف المعارف ومنع المنع عنها متناع ان يكون  
 غير الضمير من هذا المع انه قد يكون مبدعها حتى في موضع المتأخرين

957



وجعلوا العلم مطلقا عرفا من المصطلح بل من ضمير الغيبة واربع يمكنه فتقوله  
وصف الجمالة الغير القابل للابطل الموصوف بل وكذا ما لم يعرف له  
اشتراك من الاعمال او مطلقا ومنه الضمير القابل لابطال الزاكنة  
**قلت** اما منع وصف ضمير الغيبة القابل للابطل فاعلم انه ليجرد العمل  
على ضمير التكلم والمطالع كما قاله ابن الهنري في حاشية الكشاف الا  
ربيع على ان ابن هاشم نقل في باب النفا من شرح التفسير ان سبب المنع  
فيه بمنزلة اسم تار من عاده ولو اتيته اسمها كان لا متع وصفا وهما  
غيرية الاول فاضحت لترك خصم الجرد والمفارقة ان تقع في الامر غاية  
واما وصف الجمالة فليصير معلول الماخ كركانه ليجرد المرح وليس يشك الامر  
الاول كما هو في سائر المنع في وصف الضمير كج لا اعتبار عليه **فان**  
**قلت** فلم يمنع المادح والاذم من الاوطاف في الاجزاء على ضمير الغيبة  
او مطلقا **قلت** هما مطلقا بالوضع في المنع عند المنع فذلك الباب  
**وقوله على الاعمال** طة محمد وطمة هو **بمنه الاصل** وهو تصديق  
النسب في الله عليه وسلم في كل امر يفي علم محييه به ضرورة المعنى في  
النظر بالشهادة في غير شرها او شرها انسب في المقاصد الثاثة لا كثر  
المعقير وعكس شيخ الاسلام في عواشه شرح الجمع ونسب الوان الزاكن  
الا والتمكليم والثاثة للسلف **والاسلاف** وهو اعمال الجوارح من  
نحو بالشهادة تير وصلاة وصوم وزكاة وجع المعقير مع هذا التصديق  
اع حريته النفس شرها او شطرا طرا وقد قال شيخ الاسلام المشهور  
انه التلطف بالشهادة تير في حق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك والمخاطب انما  
مثلا زمار ويح اهل كل واحد منهما على الاخر كما في الاكابر ومرشع قيل  
بتراد وفيها وعرف المنع عليه لالة السيلان ولقد التفت

الله تعالى

على عظمة هاتين التفسير حترار ما عواهما بد ونهما استنراج لا يقع  
صرح بذكر المنع به مع انه لو حزمه كانا هراجه كل منعه به متقما وغيرهما  
ومن الموصولة بقوله **فصلا** معشر هذه الامة بدل من مفعول محمد اء محمد  
المقصود اء لا اجل تخصيصه اياها عن سائر الامة بما يتبع **خير من اء** الذي  
اوتيه **فقد ارسلنا** اء الى العلو فاعا اء او هم اليه يشرع وامر بتبليغه  
ولا ينسب بقم وقيل هما بمعنى هرا الاول وهذا الباعل العدم ثاثة العمل  
من غير البلاء والمتعلق لتقريبه اياه منزلة القام كما في بعض ويمنع  
اء من حطته له صفة الارسل **وخير من اء** الذي اوتيه **حاز المقامات**  
جمع مقامة او مقام على غير قياس على ما اقتضاه كلام التفسير **العلم** جمع  
على بعض الغير تانيته اء على كبرى وكبر والا فطر من الا فطر الشء افضل  
من ذلك الشء فلا فصور في تفسير من الثاثة ثبته وهذه النعمة التخصيص  
اخبر من نعمة الاديان والاسلام في تخصيص الله سبحانه اياها به عليها اركى  
الصلاة والسلم من التشريف على من غيرنا والتفخيم ما يعرف **بمنه** تغيير  
المعبر من كشاهد تاييد القيامة على الامة عند محمد في تبليغ انبياءهم  
ومطالبة الله تعالى الرسل بالهيئة على التبليغ فحقا العدل نقل فيشهد على  
وجوه كذا بنا وتركية الرسل اياها ثاثة قوله عز وجل وكذا جعلنا  
امة الاية وكفجه ابواء السماء لا عمالنا وارواحنا وتباشر الملكوت  
بنا وكصلاة الله علينا وما انعمت وكالا عظمة من الاجتماع على الصلاة فان  
سبعيا بر عييفة حسبا نقل عن اء الله امة محمد صلى الله عليه وسلم وطى  
عليه كذا على الانبياء وقال فتادة اعظم الله هذه الامة من العفة شيئا  
لم يهمل احد من الامة قبلها خاصية خصم بها وكرامة اخر من بها  
الغير ذلك مما يكون بسلمه وكبر بنا فضلا على من غيرنا حيا النبي محمد اياها

الله تعالى







من المعاني من باب جناه الذل لان التفسير ومعنى الكلام على الاستقامة  
 الصلاة بدوام تفكر الفكر في مسائل العلم ودوام تفكره فيها بدوام العلماء  
 المتفكرين ودوام تفكير الفياح الساعة لحريث الصبيح لا تزال طائفة من امتي  
 طاهرين على هذه الصورة من خالص عتق بيا تترام الله في الساعة كما في بعض  
 الطرود ولو فرض الصلاة بالصلاة لكراهة جماعة كالنور ابراد اخرها من  
 لا في كمال اول الصلاة في اية الامريتها الجمع على وجوبها في الجملة مقصورة  
 عليه لكنه كما في حريث الصبيح اما الصلاة عليه في ذلك وكيف الصلاة  
 قال فقولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم انك خير مجيب  
 اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم انك خير مجيب امرنا نقر  
 غيره فيها فلذلك عطف المصنف على الصغير العبر ورجل قوله **والله**  
 وهو اقرب المومنين من حيث فاشع والمطلب على الامم واطم عن الامم اهل  
 ابدلتها في العباد ليل تصغيرهم اليه على الصلوة عليه اقتصر اولو التفسير  
 كما في الله وابرطه وفيه اولي سمع في تصغيره اولو عليه اقتصر في الصالح  
 ورجع بالمراد هو البرد في ذلك في ان الاستغفار وخبر استغفاله باول  
 الخلو والشار كالملوك واشيا علم ولا يقال الا لا سكا والجمع والفاقة  
 للصغير عرب الغالب في ان الشاع في ان الفارس الحاك حقيقه والى  
 والى بما تقيح حقيقه والى وترك اعادة التماضي في العطف على الصغير  
 العبر ورجع الى اشرف الشاع في بنا ابراه غير ما تبلغ المنى وتلك  
 عناء المنسوب العواد **وعطف** على الله الشامل لبعضهم لتتم  
 الصلاة بما فيهم فصر للشر بالكا أس الا ورجع كما قال ابو هريرة وهو  
 اسم جمع وفيه جمع لما فيه بمعنى الصالحين وهو من اجتمع مومنا بمحمد  
 صلى الله عليه وسلم وفيه ومان على ذلك وهو كما قيل ولهم لا فتا به

كلمة المستحق

في عليه ان يقول في التذكير  
الاعتناء

الا كما في هذه الموع لا شفاء الكل بانقضاء جزء ولا جماع كما قال ناصر الدين  
 على خلافه وفسوله **اول الهدى** ان الرشاد **من شبلهوا يا نعم** **الاهترا**  
 ان الاسترشاد بهم مع لا كما في القشامل لبعضهم الله والمنشيه هو الله  
 تهل على ما قاله في الجامع الصغير حيث قال وقد سألته فيم عليه السلام فيما  
 يتلوه في الصلاة من قوله يا محمد انك عتق بيا تترام الله في الساعة كما في بعض  
 اضره من بعض من اخذ بشئ مما اختلجوا فيه وهو عتق على لقي والكثرة  
 غير ملاحقة في التشبيه ومرش غير ملاحقة غير مكثرة في العتق وقيل  
 الصلابة وهو باعهم في العلم الدينية والا فطاع الريانية مما يوجب له  
 لا فتراء به مما هو شبيه الشياخ وناهيك به اهلا لا فتاء في قول الله  
 تهل فيهم ما سبر في الاما سر على الله تهل بيا هو اهل وعقيم بالصلاة على نبي  
 صلى الله عليه وسلم اراد ان يتخلل لمقصود به قال **وبعد** هو من الترو  
 المعربة اراضيف او قطع عن الاضافة مطلقا او قطع ونوى لفظ المضاد اليه  
 ولا يمتنع تشبيهه بمرور الجواب في الاستغفار بها عما بهرنا وجمودها  
 باعتبار التفتية والجمع ولا خيار عنها ونعتها ولاضافة لها والتعب  
 لغيرها وهو كلام محتمل لنية ما اضيف له لعلها يكون مجزا او معني  
 يمكن مبنيا بعد حمد الله والصلاة على نبيه والى **بالمنظور** ان العلم  
 المسمى بهذا الاسم للمعنى الاضافة في اذراك الكليات والكمال في مصر من  
 القوة النافذة ولا فتاد في مظهر من التلطف المطلق علمها جميعا المنفرد  
 ما شتول منه اسم لذلك كما اشار اليه العول والسير كما يسمى ميزان الوزن  
 القوة النافذة به ما يقرب من الادراكات فتترك لغة الصبح وسع السفين  
 قد خول العباد اما التوجه اما ما التقديرها في نغم الطلح والواو عوض عنها  
 والعامل في الطرود على الاول وفيه مقدرة بعد كرا قول وعمل التاء اما

ان يالقه

على



المقدمة لفيما يتفادى من الفعل وقوله **البيان** بالفتح اء العقل متعلق بقوله  
**نسبته** اء اء مع عمل المصروف ما قبله من كثر وشبهه اما ان عمله  
 في ذلك لا يحتاج الى تقدير يري مضموري كما هو مذهب المفسر اولا لا يلزم  
 من المأول بالشئ ما لا يلزم في ذلك كما هو مذهب الرضي وغيره وجوز في شرح  
 التفسير بعد اء اء وجب التصريح في المنزلة مستند في الاشياء كقوله ما لا دليل  
 عليه من المصروف والظنة فلتستوفي في قصر هذا التعليل على المعلوم  
 الظرفي وشبهه ونظرو ذلك المصروف متراخي على اء كابر **كالبحر**  
 اء كتمسك **اللسان** والجملة غير المنكوف اء اء اء وسبقتها اء صناعة  
 المنكوف الى الرؤية كتمسك النور الى الكلام والعروض الى الشعر وكما ان النور  
 اء مراعاة تفهم اللسان عن غير الخطا فيه بالبحر وتلك فائدة كذا النظر  
**يعم** اء مراعاة **الافكار** جمع فكر بمعنى الرؤية **من غير الخطا** اء ظلال هو  
 الخطا فيما ذكر من الافكار ويصح كون الاضافة مرابا شئ اء اء وتلك فائدة  
 اء غايته ومقتضاه **وقوله عن فيو البهم** اء المجهول المقصود اء مرشاه  
 ان يجهل من المعاني الخفية **يكشف** اء يزيل **الخطا** بالكسر والمد وقصر  
 ضرورة فريته من **الافكار** **قلت** ولم يفتح المبرور بعلى متعلقه **قلت**  
 للفصاحة اء اء الضروري من العلم لا يحتاج الى هذه الصناعة بخلاف  
 المنفرد منها كما استعمله بالفري واذا علمت ان فائدة ما ذكر **بها**  
 اسم بعلم بمعنى فذ **من اصول** جمع اصل وهو ما يبنى عليه غيره والمراد به  
 القانور الكلي المنظم على فريته اء تفريته اء اء اء **قواعد** اء اء اء  
 جمع فائدة بمعنى اصل والظايف والقانور جملة **تجمع** اء اء اء  
 للقواعد والتا للتاينث واما استثنائية وكما فيل وقد قال ما سمع هل استفيد  
 منها شئ وفعال **تجمع** **من جوده** جمع جود والمراد جوده اء تلك القواعد

**قواعد** كثيرة والعامة كما في الصحاح والقاموس ما استبعدت من علم  
 او مال والتا والتا في مخالطة العنبر بالاصول اء اء اء اء اء اء  
 من تلك القنور ما لا يخفى **سميته** اء المؤلف المولد للمعيار **بالعلم**  
**المروني** اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 الاسع ليتطابقا وفرا الى نصف اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 وجه العلاقة فيه نكرا لما ذكرنا من المعنى الباطني ليس مستحق للفظ المطلق  
 عليه بل مستحق للمعنى الدقيق لكنه استعمل في غير هذا لما استعمل في المسمى  
 والمستعمل فيه ثانيا **قلت** اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 انه شبه هذا الكتاب بما وضع الابد له حقيقة في الايطال من المساجل  
 الى الاعداء واطلوا عليه اللط لاذك على سبيل الاستقارة ثرا اء اء  
 التسمية على الاطلاق وعلى المعنى الباطني لمقتضى اء اء اء اء اء اء  
 من حيث الاطلاق والابداء عليهم واستعماله فيهم في الجملة **قلت**  
 هذا علم ما في من التكلف ممنوع اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 لم يتوقف على فريته ضرورة انه مجازي وليست ثم فريته واما ثانيا فلا  
 لو سلمنا الاول فلا نسلم ان هذا الكتاب استقارة في لغة العلم اصلا لما علم  
 ان الاستقارة اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 هذا مفعول واما ثالثا فلا نسلم ان جميع ذلك وان اء اء اء اء اء  
 استقارة فلا نسلم صحة هذا الخطا **قلت** اء اء اء اء اء اء اء  
 لنوع اعتبار العلاقة والفريته المعنوية من اء اء اء aء aء aء  
 التفسير باللفظ المقصود **قلت** اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 للمعنى المجازي كما ان الخمينية في الصحاح المعنوية من اء aء aء aء  
 في قولنا اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء







حيث انه يصح ان يتوصل اليه الاطلاع على حقيقة ما هو جنس له حيث يقع اليه  
بطلان عليه بفسر **واعلم** ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه  
الذاتية التي تلحق لذاته او لا من سببها او لا من غير سببها وتغيير القول في الموضوع  
وتفاسمه مما ليس هذا علمه **واما الواضح** فلا يعرفه بماله دخل في  
دواعي الدخول اما واضح طوره الصنعة فليس كما قاله **واما الباطن**  
فلا يعرفه اسماء بغير طلب وقد تفهم اسم هذا العلم **واما**  
الذي يستمراد به لانه الحاصل على معرفة النسبة بين العلم عن ان ادعى علم  
ان هذا العلم جزء في ذلك كان مستقدا منه او كلي لم كان مستقدا له  
وذلك العلم السافل يستفيد من العلم والافريقية وتكون بين السافل  
مسائل العلم **واعلم** ان استمراد العلم هو ساديه الاصطلاحية وهي  
ما ينسب عليه العلم وهو **امسا** تنظراته وهي عرود اشياء تستعمل في  
ذلك العلم وهي موضوعها وجزءه او جزءه في علمه او عرض في علمه  
فيما يخص العلم الجسم الطبيعي هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة والعمود  
هو موضوع ذلك العلم والقيولي هو الجوهر الذي مرشاه الفول  
وفيه والجسم البسيط هو الذي يتالف من اجزاء مختلفة الصور والحركة  
انتقالا في حيز ثار **واما** تنصريفات وهي مقدمة يتالف منها  
افقيسة منتجة لمسائل ذلك العلم وهي اما بيينة بتفصيلها  
وهي المباني على الاطلاق او غريبة الخرب بتفصيلها  
تتألف من اربعين في علمه وان يتكون منها مسائل لهذا العلم  
العلم ايضا التنصيفات والجمع **واما** المسائل وهي القضايا التي يطلب في ذلك  
العلم نسبة معمولاتها الى موضوعها بالبرهان وموضوعاتها الى موضوع  
العلم بمراد او مع عرض ذاتي له واما نوع موضوع كذا كذا واما عرض ذاتي

الموضوع

للموضوع كقول المفسر في امر الافعال كل مفيد انما مشتاركا او مباين  
وعمولا انها الاعراض الذاتية اما المفوضات او الاعراض الغريبة فلا تكرر بموت  
المسائل على ما بينه الشيخ ابو علي في كتبه **واما الفضيلة**  
فلا تفهمها بحيل الطالب على الافعال او مفوضات واعيم وفضيلة كل علم  
بحسب ما يدرته وشرفه معلوم وما هيكل بفضيلة هذا العلم انه الحكيم  
على ما سوا بالرد والقبول **واما** الباطن فلا يعرفه بماله دخل في  
عبث وطلاوت قد تمت فائدة هذا العلم **واما** المنسب فلا يعرفه  
تطلع على ما يستند منه العلم مما هو اعلى منه وما هو مستند الغير الخ هو  
اسفل منه وقد علمت ان الباطن ما هو مساهل على ان مطلوبه في  
بالبرهان يتعرف الاول على الثاني والتوقف جزء من المتوقف عليه على ما  
اشتهر على ان الباطن في انما يكون اعلى **واعلم** ان العلم ان يتشارك  
بموضوع بالذات او بالجنس فمتنا سبة متساوية او متناهية عن وعن  
مروجه او مطلقا ولا يقتبائية ومن عن النسبة المبرودة في الباطن  
هي ما تقدم في قوله نسبتته كالنظر للسان فقد جرد جهلا **واما**  
حكم الشارع فلا الطالب مع جهله ربما يقع في ما عساه ان يكون مستوعبا  
او مكروها اذا علم اجمع او يعرف عساه ان يكون واجبا او مشروبا  
اذا علم اذ قد وان زاد من شأنا ورغبة واذا علمت ذلك جلي هذا  
عقد النصف هذا الباطن ليعلم على ما فيه ويخرج من عهده ما عساه ان  
يحدث ليسا **وف** **الخلاصة** هو اسع مصدر يعني اختلاف  
في امر الاشياء **واما** السطور ثابتة على ثلاثة اقوال بالاتباع لما قبله  
لنقد راحة العدل الى العدل ولا مستقلة اما مفوضات تنوير العدل  
المعروف الى عرود من مستعملين في اشياء النجم على بطلان علمه بالاتباع



هنا خلاف مشهور الاستعمال بل عرفوا الاقوال بالاداء ليعتبر لها  
 عدد من كلام الزركشي في مقدمة حيث قال وهل يمنع الاشتغال  
 به فيه ثلاثا من اهل الصلاح والنور **يعني** الاشتغال به وقال  
 الفخر الرازي لا يعرف به الا بوثيق علومه والتمتاز جواز له وثيقه ذهنية  
 وما رتب الكتاب والمسته لسلع من ذلك **الاول** ان ليس يمنع مطلقا  
 واليه اشار بقوله **باب الصلاح والنور** نسبة التي تسمى من فروع الشان  
 كتابه القاموس من غير علم خلاص بقدره ولو قدمه في الذكر على من قدم  
 وان من من الطرس سلع مما يتبعنا عليه اقامتها اجمع على جساد وهذا  
 دليل على صحة التام بالعرف من جهة الله اه هذا من محرمات الشاوية  
**حرمانه** تبعا لغيره وهو من العباد من الجملة الخيرية قليل بخلاف  
 الوصفية بكثير والموصول بها اكثر من الشاوية على ما نقل الاشير في  
 جواريه بضعة عشر على ما حرمه من العلم الكيفية والكمية جمع  
 كثير وفالهر وقد سهل على كل من يقول توحيد الله مرفوعا على من ينظر  
 وانه مرفوع غير وان لكل تعلية بكل امر في عشر عتبات وان جتري من  
 لا يعرفه بالكلية الصلوة في حيث من من **يعني** الاشتغال به وانه لا شرع  
 له دينية ولا دنيوية ومن كثر الى الله تعالى في التوحيد وهو جاهل به الى اخر  
 كلامه وقال في شرح عقده في حيث تقدم كل على اداء التفرقة واخيرها  
 من مباحث احوال المستد اليه واستفقت التعليل ورد في حيث ان ثبت  
 في التخصيص على القائلين المتطهر لا تباين اهل السنة لا يتصور تطابقا  
 بقدر المتطهر الذي اتفقوا اكثر المفسرين خصوص المحدثين والفقهاء من  
 كل المذاهب خصوص الشاوية واهل السني على تقريره والتقليد على  
 المشتغل به والقائمين وعرفتهم وقد جفت به ذكواتها ليقاوت قلت

جواب لو عرف

مفسرين

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه كلام لا يمتنع في الحضر عليه وهو كما سمع وقد نعت ابيته الخيرية كالمسلمين  
 والذهبي وابن رشد على عدد في رواية المشتغل به في ذكره الاخذ من جماعة  
 لذلك وبالله التوفيق انتهى وكتابه المؤلف سماه بالاقوال المشروية في تقرير  
 المنظور ولم في حشر العلم ضرورة كلام ايضا يطلب منه وقد طاحت الفيت عن ابن  
 قيمية انه كان يقول ما اضار الله تعالى بفعله عما امر به في تعريفه المنظور وشيخ  
 العبري على اقل مصر في اكتابهم على المنظور واشتغالهم به غاية التشجيع  
 واشتد لشرف الدين المياهي وما العلم الا في كتابه وسنة وما الجهل  
 الا في كلامه ومنظوره وما الخير الا في السلوك بحسنة وما الشراة في كلامه  
 ومنظوره **والثاني** انه ليس بمنوع مطلقا بل **قال** من العلماء الموثوقين  
 بقوله **لهم شيقا يعلم** هذا العلم له نه كما قال ابن سينا الموصول الى اعتقاد الحق  
 باعفاء اسبابه ونهج سبيله وقال بهذا ما سبق في نسبه للرواية ليس شيقا من  
 البهارة الا شمانية يستغنى في استعمال الرواية عن التذلل لما عدا هذه الالة الا  
 ان يكون انسانا موبدا من عند الله انتهى وفي ان الفخر الى ما سبق على ما نقلوه عنه  
 وكلامه في الاحياء كاهر في وجوده على الكفاية حيث جعله داخلا في الكلام وحل  
 عليه بزلط وهو الاظهر عند النظر وقال الشيخ ابو علي الماجري في معية التوفيق  
 من مختصره العدد والبرهان والتاريخ يتسبب بهما جميع العلوم النظرية فمر لم  
 يستغنى الا بعد من صنفاء العلماء ابا حنيفة المقتشير عن اهل التوحيد من  
 العلم الى الوجود التام ليس بقوله تعالى يا ولي الله ائمتهم وهو قريب من الاقوال  
 وجهه السيد الشريف فنا شريفا وعلمانيا متجدا وهو على تعليمه من الاقوال الا  
 ما ابرع مرة وغيره وقال بهضمة على ما نقل شيخنا العلامة سيد ابو علي امتنع  
 الله ببقائه في هواسه ان هذا العلم لا يعطيه الله الا لمراديه من اوليائه وقال  
 الامام السنوسي وهو الخوار العلم كله كسر اليد من صفو العلم من هذا

Copyrighted material



البروج جعل من غيري الى غيري لم يعرفه لم يعرفه وجعل اساطير الفلاس  
 النافرة عنه بغيرية غير انسانية ولقد كشف الفناء عن حاله ابو حامد حيث  
 قال: وله في تفسير من لم يره: بقره توجب ما لا يجب: وما ذكره السيد موسى  
 من ان في نقله وفي محنته اثبت ثانيا لم يصلح معاصره بل شنع عليه في مسائل  
 الشيخ المفضل في الدنكار حيث بلغه القول المشهور لما ارسل اليه اليه ايمانا  
 يقول فيها: سمعت بامر ما سمعت بمثله: الران يقول: ايضاح المراد في العلم حجة  
 وينتهي عن الفرق في بعض قوله: هل المنطق المعنى لا عبارة: عن الحق او حقيقة  
 غير حجة: الران يقول: ودع عنك ابدالكفر ودمه: والارثية في نقله  
 وتكلم معه شيخنا ابو علي حجة الله بما يجب الوفاء عليه من حواشيه على  
 شرح الكبري واعلم ان ما ذكره المانع لم نطلع له شبهة يتسك بها فضلا  
 عن الدليل اما لا شتق من الوفا في الوفا فلا يختص بها مع الاكثار من مسائل  
 فيه صفة التخصيص فليلا البدوي مما لا ينبغي تضييع جزء فيس من العرفية  
 اذ اكدت اعلم علما يفينا: باجمع حياة كساعة: ولم لا الكرمين  
 بقا: واجعلها في صلاحها: **والثالث** من الافعال وهو **القول**  
 الصحاح قال يقول قولاً وقوله **المشهور** في الواحدة من حيث التصديق به  
**الجملة** في المطابقة للواقع لصلها متظاهرا فيقاع كثير من ائمة الاسلام المقدس  
 به ما يستحقون عليه العقاب من غير واغواء كثير من البلغاء الذين ليس  
 لهم ممارسة كتاب ولا سنة والصواب في تذكيرهم من لما عسوا ان يزعوا عن الملة  
 الاسلامية والسنة المحمدية زعماء من اراد ان يذوقوا هذه النذرة فيقاع  
 ويروى مسالك الجوهر النزهة: هو احوال في تذكير به في علم الاكليات  
 وحدهم يتساهلون فيها كل التماثل والتفصيل: اخذ من قول التفر  
 السبكي وقد سئل عن اشتغاله ينبغي ان يفهم على الاشتغال به الاشتغال

بالثالث

بالكتاب والسنة والعبادة فاذا رجع في ذهنه تفهيم الشريعة وحسن العقيدة  
 وهو من احسن العلوم وانفعها في كل بحث **جواب** في الاشتغال به **للكامل الفهم**  
 الصحاح الفريفة اول ما يستنبط من الجبروت قوله لعل فرقة جبرية يراد  
 استنباط العلم بعودة الطبع انتهى الفهم من الفريفة اول ما يستنبط من  
 البير واول كل شيء ومنط طبعه انتهى **مع** ما علم من فاعل به من فعل  
 كسافر واداء فقه **السنة** محضة كذا لا يفهم وهي عن فاعل محمد صلى الله  
 عليه وسلم واداءه **مع** من **الكتاب** يعني الفهم اذ اللغة المنزلة على محمد صلى  
 الله عليه وسلم لا تعجز بسورة منه المتعبد بتلاوته لرسوخ الفهم في ذهنه  
 كما سبوا الفهم للفرق عليه مما سبوا قوله **ليصدق** **بالي** **الصواب** من الافعال  
 العقلية واللفظية عندما يلتزم بغيره علة فيسار ابر واصل في الصلابة  
 من شرح الجمل واما القياس السوفسطائي ويسمى المقاطعي فانه يجب  
 فهمه وان يعلم فليعلم في كفاية في السوفسطائي في الادوية الفاتلة  
 ليجنب ويقابل ضررها اذ استعملت بما يضافها وقد قيل: عرفة البشر  
 لا للشر لا لتوفيقه: ومن لم يعرف الشر من الناس يقع فيه: انتهى والمراد بالحوار  
 في كلام الزركشي والمصنف سلب الاستماع وينبغي في كلام المقبول يتقوى  
 حتى يجابوا بما هو ذمه والما هو ذمه والله تعالى اعلم **اف**  
**العلم العام** **ق** اعلم ان بيان الحاجة الى المنطوق متوقف  
 على انفساع العلم بالضروري ونظري وار الثاني مكتسب من الادوار الكتابية  
 به من ليس به الاعلى من ايج خاصة بعضها يفيد العلم اليقيني وبعضها مجرد  
 النظر الانشائي لما كان النظري المكتسب بكون تصويرها وتصديقها وكل  
 منها يستند بطريق عام فيحصل به وجه ذكر الضروري والنظري والتصور  
 والتصوير وما يتوصل به المكتسب من كل منهما اوبيا معنى جميع ذلك ولذلك



عند المصنف هذه الترجمة فذكر نفس هذه الصناعة المتقطعة المتكسبة  
 التصوري والتقصيري من مظهر وجهه المشرق بحصرها فيها وما انبش عليه  
 انفساها ذلك من اقسام العلم النظري التي تصوريه هو المشرق به تعريفها  
 وما تنوقف عليه الصناعة من انفساها العلم الذي ضروري ونظري المشرق به ايضا  
 تعريفها في الانواع جمع نوع والتقصير بها ولو لم منه بالافساح لكونها  
 اخبر منها والعلم يطلع على اشياء مطلق الادراك والادراك الجانح الخاص  
 المراد عند الاطلاق ادراك المركب وملكية يفتقر بها على ادراك جردية  
 غير اذ الصناعة وفواعلها وصور المراد هنا المعنى الاول وعرفه الحكماء  
 بمصوورة الشئ في العقل والمعنى الثاني عرفه الشيخ ابو علي برسمها بانه  
 اعتقاد بالشئ كذا وبانه لا يمكن ان يكون الا كذا بواسطة موجبة والشئ كذا  
 يخرج الظن والشك والوجه لا اعتقاد امكان لا يكون كذا في جميعها والتقليد  
 صحيحا واسدالها تبقا الواسطة بينهما والجهل المركب لكون الشئ به  
 ليس كذلك وتفسير العلم بالحروف اعترافا لمقابل الفهم وليس يع اطلاق  
 شئ مما ذكر اما النظري والادراك ولا يستمرعا بهما سبوا لجهل واما الضروري  
 فلا يهاجم الضرر اذا طرد ما فانه ضرر كعلمنا باننا مثلا واما التصوري  
 فلا يهاجم انكسار صورة المدرس في ذهنه مركب اذا علمت  
 ما علم العلم اعمطو الادراك فصار تصور وتصديروا العلم الاول  
 شارة بقوله **ادراك مجرد** اوصول النفس الى ذلك المعنى بتعامد  
 من غير اعتبار الادراك نسبة ثبوتية او سلبية كادراك معنى الحرارة والبرودة  
 والحرارة والبرد مثلا **تصور اعلم** ذلك الادراك لا انكسار صورة المدرس  
 في ذهنه **وذكر** نسبة تامة خبرية بين مجرد باليقين او الاشياء اعداد ادراك  
 انتقائها او ثبوتها عملية كانت او انتالية او انتقالية وذلك هو الحكم

عند محقق الادراك ككافة الادراك ومن علم جمهورها واخر الحكم به  
 انفعال ممنوع قال العلامة الرازي في شرح المطالع التقدير انه ليس للنفس به  
 تصور الطريق هنا تأثيرا في العلم ونحو النسبة وهو ادراك انتقالية  
 وليست بوافقة قال المولى سعد الدين في دليل انتقالية هنا بالمعنى والاكسار  
 ونقله عن الشيخ وقال السيد فتو ذلك كما يوقف عليه من هو انشيه **تقصير**  
 ذلك الادراك للنسبة المسمو بتصور كذا في كذا في نفسها تسمية له  
 باشره بمغفله كادراك معنى النار والحرارة والعالم ليس يفهم مثلا المسمو  
 بادراك معنى النار والحرارة ونسبة اخرها الى الاخر وكذا ما بهر ومما  
 حملنا عليه كلامه من ان التقصير هو الحكم وهو ادراك وفوق النسبة  
 والاشياء هو من جهة الحكم وهو كذا في التقدير بالتصورات الثلاثة  
 شروطه ومذهب الامام خلاف ذلك وانه عبارة عن مجموع الادراكات  
 الثلاثة او الثلاثة مع العلم وبالمسئلة بكل من الحكم والتصورات  
 الثلاثة عن اجزاء التقصير وهو ان علم النفس السبكي حسيها  
 نقل عن المولى العرفاني انه لا فرق ضعيف لار الفهم مطبقون على ان يحصل  
 التصور ليس التقدير بافضاء ومحصل التقصير ليس بالهجة بافساء  
 يحصل ثلاثة اجزاء التقصير محضات لما يحصل فسيقة لا تصور من التصورات  
 مما يجهل ذلك الاطباء وايضا ليس الجزء الواحد اء العلم الموصل للجنة باولي  
 من باء الحجة اء الثلاثة الموقوفة للتقريب في اعتبار اء العلم المجموع  
 موصل للجنة لا جل كونه من موصلها بالامر بالعكس وحينئذ تكون  
 الهجة موقوفة البتة وفان السيد الشريف اذا كان الادراك المسمو بالحكم  
 مستتبنا بطريق موصل اليه وهو الهجة وما عدا ذلك من تصور الحكم عليه  
 والنسبة مستتبنا بطريق اخر موصل اليه وهو التقريب فلا جابرة في ضرها



الى الحكم وجعل المجموع فسمي واحدا من العلم فسمي بالتصديق ولا هذا  
المجموع ليس له كبري وخام فالجموع مقصود الجراحي بين الطرفين  
الموصلة الى العلم لم يلتصق عليه في العواجب في تقسيم ملاحظة الـ  
مقياس في الظهور فيكون الحكم احد قسميه المسمى بالتصديق لكنه مشروط  
في وجوده ضمن الـ افراد متعددة مراد الفهم الا ان انتهى **قلت**  
وبهذا يظهر معنى من هذا ان التصديق هو ادراك الجامع للحكم  
والمفيد يكون مع الحكم كما هو مذهب طائفة الكثرة وانما عدم  
علمنا به بل على هذا تصور الحكم عليه وحده كونه من القضية  
تصديق ضروري انه ادراك مع حكم وكذا الحكم به والنسبة والمجموع  
وبالمسئلة بكل تصديق على هذا يتبع سبع تصريفات ويلزم ان يكون كل من  
التصور والتصديق من صفات الامر وكل ذلك واضح البطلان **فان قلت**  
الظاهر من قوله ودرك نسبة ما هو مذهب طائفة الكثرة وانما عدم  
وعليه حمله بعضهم **قلت** التحقيق ما ذكرناه في النسبة  
التفهم من ادراك الـ والصلب معنى مجرد لا يقع التفاضل بينهما وبين  
ادراك البعده لا يتغير ليس في الكلام ما يدل عليه جوب المصير لتلك  
الغرضية الى ان المراد بالنسبة النسبة التي بين الحكم به والحكم عليه  
وهو الحكم السابق نعم لو صرح بها بالحكم كان ذلك **فان قلت**  
ليس في كلامه ما يقتض حصر العلم في القسمين **قلت** بل فيه ذلك  
في المبدء اذ بعض بصلب ما قبله في عند مقابلة بالاشتراك والمجموع  
هو ليس بمشتر ولا مجموع وكذا ما قبله بالمطابق والمركب والقضية  
بالمعنى هذا ان ادراك ادراك الوفوع النسبة او لا وفوعها تصديق  
وان كان ادراكا لغير ذلك وهو المقصود بالمجرد فتصوره في الاستثبات

وكل ما ليس بغير **فان قلت** ادراك النسبة فولا يكون مطابقا وهو  
تصديق كاذب وهو محال وكيف يمكن من انفس العلم **قلت**  
بذلك اعترف الشيخ ابر عرفة في تكميله على ابن الحاجب من علم العلم من حيث  
كونه مطلقا ادراكا قصيرا ان كان ادراكا لغير مطابقة النسبة الحكيمية  
لما في نفس الامر وتصديق ان كان ادراكا لظاهر **فان قلت** ان تقول هذا  
الكلام لا ينبغي ضرورة عرذلة السبيل فضلا عن الامام ابر عرفة لما اشتمل  
عليه من انواع الخلل لا التصديق عليه ادراكا للمطابقة وهو غير النسبة  
المطابقة فلا يكون طارعا على شيء من المعرف اصلا ويصور عليه في الجملة انه  
منعكس وتعرف في التصور بانه ادراكا لغير مطابقة النسبة الخ  
طارد بجميع قسمي التصديق المطابق والغير المطابق زيادة على هذا  
وهو غير مفرد على ان غير المفرد قبله وكيف جعله من انفس العلم **فان قلت**  
الجملة بالمعروف منه لان ادراكه اخرجه من التصديق وادخله في التصور فالحق  
ان الجملة لا ينال في العلم بهذا المعنى وانما ينال بالمعنى الاخر ولذلك فسر  
الحكماء العلم من حيث انه مطلق ادراك بمصو صورة الشيء في العقل من  
غير اعتبار المطابقة وانه واجب فمع العلم ان ادراك المطلق  
التي تصور والي تصديق والتصديق الى جانب وغيره والاول الى اعتقاد وعلى  
والاول الى كبري وباسد مع ان القاصد تصديق كاذب وجهل دليل العاقل في  
**فان قلت** القول بعمل التصديق والتصور فسمي للعلم غير مستقيم  
اذ التصور يراد في العلم ونسب احد الشراذيم غير فسيم من رديقه وبما كان  
قسيخ الشيء قسمي منه ونسب فسيمه فسيمه وهو محال **فان قلت**  
ان التصور فسيمه سادج مشروبه بغير الحكم ومطلوب مشروبه بغير العلم  
فسيمه التصديق الاول والمراد في العلم الثاني والتصور بالمعنى الاول نوع له

غير

على ما ذكر



بالمعنى الثاني فمما انقلبه اخذ الجنس مكل نوعه وبذلك يستفاد ان يقال  
ان التصور في التصديق مشروط بعينه فنفية التفسير بمنع الحكم بها  
شتر اكد في تفوق ماهية التصديق شتر كما او شتر كما حال لكونه من اشتراط  
الشئ بما بهانته ولا يما معه لا المعنى في التصديق مكلو التصور لا ساء  
دجه المعاني للتصديق هو اما اشتراط اليه العلامة القطب الرازي وشتر  
نفاهيه وانما ان يفرض ان اذا العلم يتفهم الى التصور الساج  
والتصديق فكما مراد به من مكلو التصور ولا وجود للمفهوم الا اذا  
فسميه واذا بطل اشتراط الشئ اء التصديق بنفسه تغير اشتراطه بالفسح  
الاخر وهو التصور الساج المعروف فيها فذاته للتصديق بما مر منه  
ما في له فكلها على ان القول بالالمعنى في التصديق مكلو التصور لا ساج  
ممنوع ضرورة ان المعنى تصور المحكوم عليه وبه النسبة وهو تصور  
ساج بالضرورة هو لا وفدا عترض للمولم سعد الدين كمال القطب  
من عشرة اوجه فالعصم ما هو المشهور وهو التصور المقابل للتصديق  
وهو ادراك لما عرانا النسبة وافهة او ليست بواحدة من غير اعتبار  
لوفوعها والادوموعها فلا يلزم الاول كقول التصور اذ اذا كان احقر من  
العلم لا ريبه ولا الثاني لا فدا لا نشتر في التصور على العلم **تفسيرها**  
**الاول** فذ علمنا ان المراد بالعلم في كلام النافع مكلو الادراك وكلام  
في الشرح مفيد لذلك بتفسيره بالمعروف اعترا سكر كما سبقوا اعترا انهم  
دخول العتريز وبعضهم اعتقد ان المراد بالعلم الادراك الجان المراد  
عند ذلك طار وبنى عليه ان اشتغال النافع بتفسيره دور تهريم اشارته  
لقول املع الترميز يعرف العلم باليقينة وكلا المعنى والمبنى عليه في غاية  
المستور نهائية السفرة وبوضوح ذلك اعنا عن الايضاح **الثاني**

فشرح

فشرح المصنف التصديق الى جانز وغيره والاول الى علم واعتقاد بهج وجامد  
والثاني الى كونه مشكوكا ووجه والمعنى في الاخير ان الشك حاكم بالظن  
المساوي والواهم حاكم بالظن المرجوح وهو في ذلك تابع لطبيعة  
والتحقيق وبما فالذوي اء الحكم بينهما فكل من قيل التصور **الثالث**  
بمعنى تفريد العلم اء الادراك الجانز الخاص وامكانه مع غيره او افعال  
الاماع الغروا به حاكم مع استناده الاماع والجمهور وادخا الاول بان تصور  
غير العلم لا يعلم الا به جلوع العلم بغيره لتوقف تصور على تصور غيره المتوقف  
على تصور فيلزم توقف تصور العلم على تصور وهو دور محال في جوابه  
ان تصور غير العلم انما يتوقف على حصول العلم لا على تصور ولا يلزم من حصول  
امر تصور فلا دور ولا استغناء التواخي الثاني بالتعريف بالذاتية ان كان  
عسير في اكثر المذكرات المسببة فليكن في الادراكات التي هي اخص اعني  
شتر كبري معرفته النفسنة والتمثال في الابلو المعاد ثورا نسيكاد يكون من شتر  
به النفس في ساج عارة عبارة صحيحة يعرف بها والكثير يظن ان علم المشاع  
وليس كذلك والجمهور الذين يرون تعريضا اكثر حرودهم مظهر فيهم  
وزعم ابراهيم الجاهل ان اع الحروود له صفة توجب تمييزا لا يمتثل التفسير **الرابع**  
المعهود في هذه الصناعة حمل المعنى بالكسر على المعنى بالمعنى ووضع  
هو الذي في شتر الاول معلوم والثاني مجهول والمعهود في الصناعة عند  
المسائية على ما عطفه الغزويني في الايضاح والمولم والسعد وغيرهم  
خلافه كما هو معلوم وكلام المصنف جار على القانو الترمي **ولما**  
كان التصديق متوقفا على التصور توقف المشروط على شتره استغنى  
التصور التديق عليه والرد في اشارت ببوله **الاول** وهو التصور  
على الثاني اء التصور **عند الوضع** اء الذكر لهما في مقام التفسير



والتعلم واذا قدح الاول على الثاني قدح ما يتقدم على الاول على الثاني  
 بالضرورة فالمعروف قدح على المجهول كما يتوقف عليه المعروف من مباحثه لا افا  
 وانما قدح الاول على الثاني في الوضع **قدح** عليه **بالطبع** وهو كون  
 الشيء بحيث يحتاج اليه الاخر ولا يكون وقوعه الا في اماكن التصور محتاج اليه  
 التصديق فلما متنازع الحكم الذي هو التصديق بين التصورات الثلاثة  
 اما ان جعلت اجزاء للتصديق بالامر واقع واما ان ليس علة للتصديق فلا فناء  
 فيه لكن ليس التصديق يتوقف على التصورات الثلاثة او اخرهما بالانقضاء  
 بل بتصديق مع العلم ولو بوجه ما مثلاً تصور سمعية لا نفسان كما في العلم  
 عليه للمعلول بالظاهلية مثلاً والاعلان العلم انه مجرد الشعور ليس على العلم  
 فيه واعلم ان العلم المتصور والتصديق نظري وضروري وقدح الاول  
 بقوله **والنظري** نسبة للنظر واسمه يفهم ويقال كسبب والمطلوب هو  
**ما** تصور او تصديق **احتج** في تصديق **للتأمل** فيه كالتصور العالم بانه  
 حادث او ليس بفهم مثلاً وما اذكر في هذا التصديق ليس بظاهر التصديق  
 اء العلم قدح لا يكون مقتراً كسبب وطلب لكن قدح من التصورات كدقت لرك  
 وهو ضروري في المذهب القديم ويصور عليه في الجملة انه احتياج الى  
 تأمل وكسبب والمنعكس في تعريف النظري من التصديق ان يقال هو ما  
 يحتاج به تصور كسبب في التأمل وكسبب **قال قلت** اذكر تعريف  
 للنظري ليس ايضا بمفرد لذكر بعض اقسام الضرورية في كماله سبب  
 والعبريات والمقاربات ضرورة احتياج بعضها الى قياس غير كليات  
**قلت** التفسير بالعلم المقتضى للتكليف قد يقال بمنه لعل علم  
 ذكره في البرهان افر الضرورية الى النظريات من العبريات ونبي  
 الكسبيات مما سبب في محله **وعكس** ان النظري والاول والعكس بالنظري

النظري

النظري ولا جال لمراده التفسير **هو العلم الضروري** وقد يقال له ايضا  
 البديهي والعطري وغير الكسبي والمطلوب والنظري وهو اذ تصور  
 وتصديق لا يحتاج به للتأمل فالاول كتحصن عن الحرارة والبرودة مثلاً  
 والثاني كالتصديق ببناء الكلال علم من جهة مثلاً واعلم ان التصديق  
 ايضا ليس بمفرد لما سبق والمفرد ان يقال هو ما لا يحتاج به تصور طرفه  
 ولو بالكسب التي تأمل في الحكم وانما قيل في مساده مفرد ذلك وجوابه جار في  
 مساده عكس هذا ايضا وتفسير النظري على قسمين الضروري وان كل مخالفا  
 لمقتضى الطبيعة لتعريف الاول وهو جودا والثاني بهد مباحثها ولا يهمل سبط  
 امر ما بعد ثبوت كذا ضرورة عليه الشيخ في شجالة وفصول **العلم** وصف كاشف  
 لما قبله **فيمه** **الاول** في العلم من اذهاب ثلثها الصحيح  
 ان بعضها ضروري وبعضها نظري مستفاد منه اذ لو كانت كلها ضرورية  
 لما احتجنا ببعضها الى كسب وفكر كالتصور عن النفس والتصديق بحدوث  
 الجواهر مثلاً ونظريه لما استغنى بها بعضها عما سبق كالتصور عن  
 الحرارة والبرودة والتصديق بالنفس والاشياء لا يتممها مثلاً لكانا يحتاج  
 في بعض دور بعض ليست بضرورية كلها ولا نظرية كذا مع انها موجودة  
 فنبت ان بعضها كذا وبعضها كذا وهو المطلوب اذ لا واسطة في كسب القول  
 بين الضروري ومقابل ما راجع للعلم بالمطالب التفصيل والتصورات ضرورية  
 برمتها والتصديق بانه منها ومنها وكذا المصنف بظاهر ولا يابى العمل على  
 هذا المذهب انه غاية من العلم ضروريا ومنه نظري وهو ما هو به المذهب  
 لكن تاهل تعريف النظري والضروري من تقسيم العلم التي تصور وتصديق بها  
 يشترط بافصال كل منهما الى ما ذكره من غير ان كمال العلم صريح في المذهب  
 المختار وقد وقع **القباع** المشهور انه لا واسطة بين الضروري والنظري



وبعضهم يفعل العبد شيئا والعجوبة والمتواتر وما من القضايا في استقامتها  
معها واسطة فالشرح المقاصد وبهرايشع كمال الامال حجة الاستماع  
رحمة الله وذا واضع والضرورة غير مفردة للعبد وذهب الفاعل الى  
جواز كونه مفردة والى باعتبار استناد الضرورية مثله وغيره باعتبار استناد  
الى علم نظري والى النظرية مستند الى ضروري او ما ينتهي اليه وجوز الاستاذ  
ابو اسحق وفوقه من غير نظري **فائدة** ليس هذا العلم صناعة اعت  
المنظور المحتاج اليه في اكتساب النظريات من الضروريات بضرورة كماله والى  
لا يستغنى عن تعلمه ونظري كماله والى احتيج في تفصيله الى فاني واخر  
يبعد في تفصيل النظريات من الضروريات بضرورة كماله هو المنظر فيتوقف في  
تفصيله على نفسه وهو دور محال وان جرت سلسلة الاكتساب الى  
نهاية وهو تتسلسل محال ايضا واذا كان موجودا وليس بضرورة كماله  
ولا نظري كماله ثبت انه بعضه كالشكل والى ضرورة وبهذه كماله  
الرابع نظري مستفاد منه **ولما** ذكرنا صلاحيهم في نفس العلم  
بموجب متعلقه اراد ان يتركوا صلاحيهم في موصلي كل من التفسير المنحصر  
باعتبار موصلي في تفسيره في **وما يدور في تصور نظري وط**  
فسمي هذه الصناعة وتقدم العجوبة في معاد اخرهما على العمل  
نوع في الصناعة الخفية لان اخرهما ثابت فاعلم فاعلم  
في الفاعل لا يتقدم على فعله وذلك العمل طلة الموصول  
فان العمل بينهما بما ذكرناه **يدعي** اع يسمى في الاصطلاح  
**يقال** انتركه وشرحه الماهية في الجملة كما يسمى بالتعريف  
والحد في احداهما فانه كما ياتي وقوله **بل يقتل** هو وان كان  
تتميمها للبيت ففلا لا غرض متوقف عليه انه تفصيلا وان التامم

رحم الله

رحم الله المحل والى فقال بالاحتياط في الصالح يقال بطلته وا  
بطلته اذا خليت واراثة وهذا هو المقصود هنا ان ترك الفهم ومطل  
ومسبب حكمة وفيه ايضا الاحتياط في التصريح وفي تفسير الخارج ومثل  
في اللغة المباشرة في الدعاء وفيه استتلاح كلب الدعاء لم عما سبوا والى  
سبوا **والتمهيد** نظري **به** **موصلا** بفتح اوله وثانيه مبني للمجهول وفي تفصيل  
مجهول به معال اخرهما المنع السابق في البيت فله **يجت** بالفتح سميت  
بذلك لان التمسك بها على غير وجه خصم اذا غلبت وهو كما ياتي في اصناف  
فيا سر واستفراء وتمثيل والدور بغير مادة انما انما بهما وجه في الخطاب  
وتعريفه بطلته **يدعي** علة الموصلي ما ذكر **عند العقلا** الذين لم يرب  
اختصار بالاعمال الموصلة في المفردة الضرورية **ادع**  
**الدلالة الوضعية** اعلم ان غرض المنطق مفسر كما سبق على  
بيان كماله واستعمال ما يصل من العقلية التصورية او القصدية لكراما الخبيث  
ايجادا واستفادة الى علاماته دالة عليها بوجوبية بالموهوب وهو المنظر منها  
وليست الا لافاد الماطة من الاصوات المقطعة الماطة عن الانقاس الضرورية  
وهو انفع من الاشارة والمثال واسهل من جعل حيث الدلالة من حيث انها تدل  
على الماهية لا من حيث انها موجودة او حواها او اعراضا مثلا بابل المنطق  
ومرقد ما في الشرع فيه ولما كانت الدلالة مشتقة من الدلالة ومعرفية  
المشتقة ثابتة عن معرفة المشتق منه فمع مبحث الدلالة على مبحث الالفاظ  
اذا علمت **هنا** فيقول انواع الدلالة بمسبب الاستفراء ستة كالتا  
اما العينية او غيرهما وكل منهما اما عقلية او طبيعية او وظيفية واثار في  
ثلاثة بستم **ولما** اخترت نوع دالة الالفاظ وظيفية الدنصاف  
وعمع البائدة افتقر نظير المنطق عليه وهو افضل ثلاثة باعتبارها

هذا الاصطلاح في طرقة







البصر من اللزوم ما كان ذهنية كاللزم الخارجى جفت ساقه لا اعتبارا لها وسواء  
 لزوما عنه في الخارج ايضا كما سبوا كما البصر للغير وما اعرضنا به كلامه من كونه على  
 حيز العشرة والمضامير مسير عن وجه عتق والاد وهو قليل جدا وبيان العصر  
 في الثلاثة ان دلالة اللفظ اما على تمام مسماه اولا والى المطابقة والثالثة اما  
 على جزاء اولا والى التضمن والثاني ان لا يترا **فان قلت** هذا العلم ممتنع  
 لان دلالة العلم على شئ من اجزائه ليس بواحد معاذ كونا اما الاول فلا لولا  
 العلماء من قولنا لا نؤلف العلماء مثلا لا يدل على زيد العلم مطابقة لانه ليس  
 تمام ما وضع له ضرورة واما الثاني فلا يرد المذكر ليس بجزء معاذ كونا العلم  
 على كل واحد من اجزائه ايضا بوضع اذ انتهى عن الكل لا يستلزم عن شئ من اجزائه  
 على الخصوص وهو خلاف المقصود وحسبنا في مقابل بالجزء والجزء واما الثالث  
 فلا يرد غير خارج عن المراد العلم بغيره ايضا لو كان لان ما وبقية الاجزاء كذلك  
 في غير المتضمن **قلت** هذا النوع وان علم الفرائض والشعر ورد في بعض  
 ممنوع من العلم كلفه العلماء السابق موضوع كما صرح به الناصر اللطيف في  
 حواشي شرح جمع البواعع للمعلم واثار اليه المولى في تلويحه لجميع الاجزاء  
 من حيث هو جميعها لا لكل واحد منها وكل منها بعض الموضوع له لا تمام  
 ودلالة العلم على بعض اجزائه تخصيصية ومنه ما في هذا النوع انما ينهض  
 ليرد كمال اللفظ موضوعا لجمع الاجزاء بما هو مجموع وهو ممنوع ولو سلمنا له  
 من نسل نكحوا النوع وانما ينهض لو لم تكن اجزاء المجموع مفصولة  
 بالعلم استقلال وهو غير النوع ولذلك لا اعتبارا لاللفظ عاما والشئ  
 الواحد له اعتبارا راعى وهو انقله لا يشير عن شئ به عجز الفلشاني في ان  
 شئ الاسلاف في حواشي شرح شئ وهو افرى وقال طاج الصريح هو تفصيل  
 التواحيب فيها الجواز الى هذه العلم بما هو موضوع لا يرد من انشئ بصره

في الجفر من شئ لانه  
 غير ان كان  
 العلم على شئ من اجزائه

باعتبار

باعتبار جهة واحدة وهو الجهة التي اشتركنا فيها كمال العلم فلا والى من  
 كيف غاب عنه هو او غير مراد عليه اشكاله مع انه ممتنع كمال اللفظة  
 قد يما وحرثا كالفراشي في المنقول والامر في الجواز وغيره **قلت**  
 وهو الممتنع لمراد صريح في التضمن ايضا ومنه مرفوع باعتبار ان  
 شتر في الجهة الواحدة وهو ان استقلال كل من الاجزاء بالعلم اثباتا  
 او نفيها امر او نفيها والله اعلم ومن علم ابره من ان دلالة العلم على شئ من اجزائه  
 مطابقة فاما ان موضوع للمعنى وهو الذات المستقيمة بالعلم في المثال السابق  
 وهو الصورة لها في الخارج امثالها بما يقفها صرح عليه اللفظ وجعله كالمركبة  
 حسبها صرح به وفيه نظر لكونه اذ ذلك مطلقا لا عاما وهو معاذ كونا التواحيب  
 ونيزه بالقرآن وهو واختار جماعة كالعضد وشمس الدين الاصبهاني  
 انها مطابقة باعتبار العلم في قوة فظا يابعد ايجادا لا توفى زيرا وهما  
 وكل منها يمكن فيه على مرده ان عليه مطابقة فيما هو في قوته يمكن فيه على كل  
 فرد فرد ان عليه مطابقة وفيه نظر ايضا لا يلزم كما قال اللطيف من كون الشئ في قوة  
 شئ في شئ كماله ولو سلمنا له وفيه نظر ايضا لا يلزم كما قال اللطيف من كون الشئ في قوة  
 في قوة شئ في شئ كماله **واضح** كلامه ان الجواز ليس له هذه الدلالة لانه ليس  
 بموضوع في عشق المذهب وانما جازية في المركبات كالمفردات لا نظاما  
 ضوئية فيما اشهره ابر عرفة وجزء به غيره واختار الفرائض والقاج السبكي ان  
 دلالة التضمن والالتزام اخير من المطابقة ليجوز كون المراد بسيط لا لان له بيتا  
 وانما فيها ينظم كل اعم من وجه اخر من اخر يستعمل به خصوصهما فيما  
 له جزء ومنه ذهني وتنفرد التخصيصية بهما الجزء وليس له الا في التواحيب  
 في العكس وفي العلم بالمراد المطابقة تستلزم التواحيب لانه كمال حقيقة مقصود  
 لان اقله مقابل نقطه الغير وهو ممنوع فاما لا شئ ان يلزم من تصور ماهية تصور

Copying and Sale



غيرها غير نفي. بالتفريق والالتزام. تصور ما لا يتصور انظر الكلا. لذلك لا لا  
ولا زمره. فلم جرد ذهب الكاشف في الجامع الى ان التضمينية تقتضي. لا  
لتزامية. كل تصور المركب من الماهيات يستلزم تصور انما مركبة وهو  
ممنوع ايضا لا نال منظم انه يلزم من تصور الماهية تصور انما ماهية فضلا  
عن الحكم عليها بالتركيب او البساطة **واعلم** ان ما ذهب اليه من كون  
دلالة التقي التضمين والالتزام كالمطابقة المتفرع على كفايته لغير الاصل  
سببها في الجملة هو من ذهب اليه من المطابقة. وفي انهما عقليتان  
نظرا الى السبب الحقيقي في جميع الجزاء والالتزام هو في الكلا والمركب سواء وضع  
لهما لغة ام لا وعليه الامام. وفي التضمينية لا دخول الجزاء تحت كلة الموضوع له  
اللغة الحقيقية والالتزامية يخرج الالزام عقليته وعليه الامام. وابرر الحاجب وهو  
التفريق في الشريد العشري. مشهور قول المتكلمين تفريق الدلالة الى  
دال ينطوقه فتتدرج تحتها المطابقة والتضمين والرد الى بعض هذه المواضع  
والمخالف والرد الى ما يقتضيه كبريتا مع عراصة التفسير والتفسير والرد الى ما يما  
كحديث لا يقضه القاضي وهو غرضنا وكل هذه دلالة التزم **التي هي**  
**الاول** بما ذكرنا من التضمينية في تعريف كل من الدلالة الثلاثة فيكون  
كل من متعابها عراله بها اذا برضا لفظا مشترك كما في الشئ. ولا زمره والجموع  
كلية الشمس المشتركة بين الجزم والشعاع والجموع منهما بما اذا اظهر على  
الجموع مطابقة واعتبر دالته على الجزم تضمنها فيصور على هذا التضمين ان دلالة  
الاولى على ما وافقه لا اظهر على الجزم مطابقة واعتبر دالته على الشعاع التزاما  
وقد صدق على هذا التزم ان دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وحينئذ يبطل  
تفريق المطابقة من كل من التضمينية والالتزامية او اظهر على الجزم او الشعاع  
مطابقة صدق على الاول الدلالة على جزم الموضوع له وعلى الثاني الدلالة على لا الموضوع

له ويبطل ضرورة تفريق التضمين والالتزام بالمطابقة او اظهر على الجزم واعتبر دالته  
على الشعاع بالالتزام فيصدق على التزم ان دلالة اللفظ على جزم ما وضع له ويبطل  
كل من تفريق التضمين والالتزام او اظهر على الجموع مطابقة واعتبر دالته على الشعاع  
تضمنها فيصور على هذا التضمين ان دلالة اللفظ على لا زمره ما وضع له لا في الحقيقة  
في جميع ذلك فمطابقة واعتبارها او اظهر على جزم ما وجب كما في السعد في  
كتبه والعلامة الشيرازي وغيرهما وقول الشيخ السنوسي في شرح المهرية  
ومختصره اختار من كلام اير واصل فليوالدلالة على الوصف المناسب المتخصص  
بالعلانية مفر عن التصريح بالليثية حسبما اوجبه اعتراضه عن الامام في تصحيحه  
بما يجب ان لا يفرق اعتبارا وهو الاية اذ في مقامها لا اكتساب مجرور في  
**الثاني** قول الامام خاصة بدلالة اللغة لا في قول الامام كما ذكر في الغرر  
وعنه كما اوضحه الحقيقة والمجاز فظاهر بالدلالة لا في قول الامام والافرى  
ينتهي الى ان يشرح التضمين من جهة اعتبارها في اللفظ وقول الشيخ في  
شرح المحصول بخمسة عشر مرارا ومرارا فظاهر ان دلالة اللفظ صفة للموضوع  
وعلى اوجه فاقم قوله والدلالة به صفة التكلم والافادة واسطة فقط  
**الثالث** اعلم ان شاع في كتب الفوائد دلالة التزم في الجزم والافرى  
على التزم والاستدلال على المدعى وما عليه من السمع مطلوب من المطلوب لا تسب  
**الرابع** اللفظ دلالة على الصور الذهنية يختلف في الدلالة والالتزام  
الاولى والاولى والاولى والاولى الصور الذهنية دالة على ما في الاعيان لا يتلف في دلالتها  
الاولى والمدلول معا فكل اشار اليه الشيخ وغيره بل في ذلك وهو ان  
الاعيان في الاول في الاعيان في الثاني في الاول المستصحب كغيره  
والاولى في الثاني في الاول في الثاني في الاول المستصحب كغيره  
شرح المقاصد اعلاها مرتبة ثم يليه ما بعده **فصل**



**في مباحث الالفاظ** قد علمت فيما سبق ان بحث المتكلم عن الالفاظ  
مرجحة انه يتوقف عليه عرضه من استعظام ما جعل من المعلومات التصورية  
والنقدية الكافية في البحث عن المعنى مادة وهو في الحقيقة كذلك فليس له  
حكم في البحث عنه مرجح انه امر او نهي او عا او ظاهر او باهر او مؤثر او مكنون  
او مفيد الى غير ذلك مما يتبع فيه هذا الاصول انما علمت هذا بقول  
المباحث جمع بحيث بمعنى البحث التفتيش والتفتيش والالفاظ جمع  
لغة بمعنى ملحوظ به سواء قلتموه وجاهلوا كثر اجزاء له مجرى اطلاقه من المصدر  
وسواء قلتموه به حقيقة او حكما كالصغير المقدر باننا في ان في باننا بجملة  
مرجحة انه مستعمل في مجرد وجوده مثالا في الالفاظ في الالفاظ  
المعروفة في الالفاظ هذه الصناعة ليجز ما سبقت ونحوه ووجدت في  
لغة السيرة والالفاظ المعروفة مما يات من بيان لفظ كلية وجزئية ونحوها  
ومشككت ومتزادة ومتمايزة واثنية وعرقية وجنس واثنية **فان**  
**قوله** كلامه وانما يتبع ذلك في فهم غير مستقيم وهو المدرك ان كل  
هنا على المركب وعرفه كالمجرد الثاني انه تكلم على مباحث المعاني كالكل  
واقسامه ونسبهم الثالث ان الموضوع والرابطة والسرور والجملة  
واداة الشرح مثلا ما يدخل تحت عنوان كلامه ولم يتكلم في هذا الفصل على  
شيء من ذلك **فلما** اما في قوله في قوله لما توقفت عليه من  
تقريب فسيمهم المفصولة كما نسيات واسترعى مزيد بحث فيه عند قوله والالفاظ  
اما طلب الخ واثنية الثاني فلا موصوف بها وصف به معناه بالعرف والنتيجة  
بلد لا كثير من الفرق كالشيخ يجعل له من مباحث الالفاظ وان كان التفتيش  
ان ذلك ليس مقابلا لمباحث المعاني وبالله صفة من نسخ على النوال  
الثاني كالرسالة الشتمية وناظر الغير اظهر وان كان المصنف الاثر

117  
اوجه وانفع على هذا التفسير على تسمية الالفاظ بما يسمى به معناه دون  
تلك وهو انما في قوله واما الثالث فلا ما ذكره وان كان من الالفاظ  
المعروفة المجموع عنده في هذه الصناعة فانها لما كانت من ترايع  
الفضية اخذ ذكرها في التتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدور متفرق  
وتحقيقه في الحان في قولنا كل فيلسوف هو متكلم مثلا اربع كلمات  
معروفة والبحث عندها من حيث انها معروفة مثلاً من كونه في هذا الفصل ان  
المعروفة من حيث ذاتها ما هو على المركب واما وصفه اخرهما بالمو  
ضوعية والآخر بالعمولية مثلا فليس في الالفاظ التركيب والجمع على المركب  
بانه فضية لا خزانة تفريد كل من تلك الاجزاء لفظ الفضية كقولنا في  
الرابطة هو الالفاظ الرابعة بمر اجزاء الفضية واما هو الالفاظ على كمية  
اجزاء موضوع الفضية مثلاً وعلى هذا القياس **مستعمل الالفاظ**  
هو خرج ما لم يوضع ووضع ولم يستعمل وكرر الثاني غير محل انتفاء بما ذكر  
ما سبق من الدلالة العدم ظاهر بخلاف البناء على انه الحاشية والالفاظ  
ستعمل فلا الفراض والالفاظ واردة غير مستمالة وهو الحقيقة او غير  
لهافة وهو الجواز اما اعتقاد السامع مراد المتكلم من لفظ يحمل منه  
على مقتضى وقوله **حيث يوجد** تفريع لموضوعية المستعمل لما يحمل عليه  
من قوله **اما مركب** ومولف وقوله كلفا بمعنى في قول الشيخ اية على **والا مبد**  
بمعنى انه لا يتلوا عن الاقطار باخرهما دليل في قوله المتكلم في  
راي المؤلف اخبر من المركب واذا علمت انفساع المستعمل  
من الالفاظ لما ذكره واردة في تمييز كل من فسيمهم بما امتاز به عن فسيمهم  
**فان** منهما وهو المركب قدمه على فسيمهم الجرد وان كان مقتضى الطبع  
كما جعل الشيخ وغيره تفديع المعروفة عليه لتفريق اياته بالمو جودات







المعنى كما سواها واللا فسد عكسه واعلم انه يرد ان يقال  
بناء على ما سبق في تفسير الالفة من ان اللفظ المركب باسند  
العكس وتعرف بالمجرد فاسند اللفظ المركب فيل يفسر معناه  
داخلية في تعريف المفرد خارجة عن تعريف المركب فلهذا هو العلم  
بذكر الفصحة في تعريف المركب والمجرد ويحسب الالفة باللفظ كما  
لنوعه في بعض كتبه اشدا اما من يفسر الالفة بالجمعية فيقول بوضع  
المركب في المشهور كما سبق فلما يراد عليه اصلا والشيخ ابو علي في  
مفسر الالفة باللفظ مذهب عليه ذلك في تعريف المركب لانه في ال  
اللفظ المركب والبولك هو الذي يدل على معنى واحد اجزاء منها يلتصق  
مسموع من معانيها يلتصق معنى الجملة كقولنا الانسان يشرب  
اوراق الخبز اما ان تعريف المفرد فيلسفة العكس فلهذا من جهة  
عدم صحة فعل في الالفة فيسند الصابغة الالفة البسيطة لانه في ال  
اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى واحد من اجزاءه يدل بالذات على  
مراجرة ذلك المعنى وليس فيه ما في غيره مما نحن فيه من ساد اللفظ  
بالمركب المذكور فتعبر بمصطلح فانه ليس معنى هذا **فصل**  
**الادراك** كمال المصنف ان وصف التركيب والافراد جازيا في اللفظ  
مستعمل سواء كانت دلالة مطابقة او قسما وهو المشهور  
وبعضهم كالامام وطائفة الجامع والشمسية فيفسر ما ياد ان شفي  
السوية ووجه بوجه وليس منها شيء الا وهو عند شفي ومراوفا  
قول القصب الرازي ان التركيب لا يتحقق بالنسبة الى المعنى المتمم والالتزام  
الادراك متحقق بالنسبة الى المعنى المطابق لانه متى دل جزء اللفظ على جزء  
المعنى المتمم او الالتزام على جزء المعنى المطابق في الالفة كان

جزء

جزء الجزاء جزء وذلك واضحا والاشارة فلامتناع النزاع بدور المطابقة هذا  
لمنعه في اللفظ وهو ممنوع اذ لا يلزم من كون الالفة مركبا كون المعنى  
المطابق كذلك واستلزام الالفة التزام المركب للمعنى المطابق لا يقتضي  
تركيبه فالسبب الشريف وهو المنع ممنوع في جزء اللفظ ان دل  
على جزء المعنى الالتزام على التزام الالفة ان يكون له من لوازم المطابق وان كانت  
باللغة التزامية بدور المطابق وهو باطل واذا كان الجزاء اللفظ الدال بالادراك  
لتزام مدلول مطابق وجزء اللفظ لكونه مستعملا وجب ان يكون له معنى  
اخر مطابق فيحصل الجزاء اللفظ مدلول مطابقا قطعا وان التركيب  
باعتبار المطابقة ايضا كالمركب كما افاده السعد رحمه الله ان هذا  
المركب الترجمة لا يفيد اذ غاية الالفة على انه لا يحسن التقييد في الدال  
بكونه تضمينا او التزاميا او لسانا فغيره والمعنى سبب اللفظ والاعراض  
التي التقييد بالمطابق ولا دلالة له عليه **فصل في تعريف**  
**الجزء** السر لول الجزاء المركب خصوص الاما في او والاصوري ايضا خلاف  
في الدال في مرادهم بالاعتبار لانه على المحرور ما ادته الزمان بصر  
وتعبر على الاول دون الثاني اما المضارع باعتبار الالفة والبرق على  
البا على وبا فيه على المحرور والزمان جبرك لا محالة لا نظما وهذا المركب  
عليه مع ان جزءه ما به وكذا ما على ويعمل بفتح العين وكسر هاء اسم  
مفعول هو ما على الالفة تدل على البا على والجمع عليه او على المعقول  
والبا في دال على المحرور ومنه صفة قل العلاقة الشيم اري وهذا الدال  
لوسم الالفة كالمعنى الالفة في زمانا وهو غير السمع بل العلم ان  
يتمعروا ايضا لانه زواج المضارع اذ العلم من الالفة استعمل  
المضارع في المعنى الغصوم اما ان المحرور والزمان من لوازم المصدر







يا فروع او كان مستطافا واحدا فقه واستمع غيره كمن هو له اذ امر ولم يوجد  
 اتفاقا كالشمس وكذا له والمعبود بموضع غير بعيد بالنظر الى تصور  
 معناه غير خادع في جهة تعريف الكل والجزء عكسا وطردا لا امتناع  
 الشركة له دليل منقطع عن ذلك لكن فالجزء ما وى في تمثيل المناظرة  
 بالذات له ذلك القسم نوع اساتة الادب وفان اطاحب الصبح وقد سقا  
 من مشروحه المتفيع لهذا القسم ايضا به تبيينه معنى الكل والجزء  
 الفكتية هي ان لا يلزم من امتناع وفروع الشركة بالنظر الى تصور  
 فهو لها غير ما وعمر اقل المنصور من عمر في القسم الذي تركه المصنف  
 تا دجا وانه اعظم ان يوصف بالكل والجزء ونقل عن ذلك فالولف  
 هم مقتا ان ترك الكلام على هذا البطل بسبب هذه المسئلة لكن يست  
 من ذلك ما التزمه من شرح الالفاظ المركبة فان كان فيه لزم بالجزء انتهى  
**وعكس** اء الكل اء تعريفه وهو غير مقدم ايضا والمبتدأ هو **الجزء** اء  
 تعريفه والمراد بالعكس كما سبق وهو اء المبرد لا يقدم بسبب تصور  
 الالهة اشتراك في معناه وهو اء على شتم ان تشتم من معناه غير ما  
 كما به على واد اشتراكا مثالا وما على جنس ان تشتم من ذلك كما به جهة واه  
 المضا وسببا وغييبا العلم من سائر المقار في كونه جزيا كما العلم  
 وضعوا واستعملوا الاعمال والتفصيل والتفصيل والتفصيل والتفصيل  
 به او الواو التفصيل كالعقد والسيد الشريف في حواشي المطبوع والاعمال  
 في شرح الطائفة والامام في شرح التفصيل  
 نعم وما استند اليه في الكلية من لزوم الاشتراك وتعدد الال  
 واطاع او الباطن في جهة ذلك وضا منوع بل هو من صفة وضعا واهرا  
 عما بلا مجاز ولا اشتراكا لولع مقتد مد في الكلية كانت مجازا

لا خلاف

لا خفا بولها اذ لم تستعمل يوما ما على ما وضعت له بعد عوام وانما  
 قدم الكل لما سبق غير مارة ولا نه المقصود لكونه مادة الحمد و  
 والبر القير والجزء ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد  
 فلا ترتيب الجزاءات المحسوسات كما يورد الرازي في كل واحد من  
 الالهة ما سبق معنا للعقل على ذلك وامك التا في جزاء الجزاءات  
 تدرك بالحواس الظاهرة او الباطنة قال الشيخ ابو علي المحر لا يتناول  
 الانسان المقول على كثير من الحس وكذا العقل فانها صورة واحدة لها  
 في التمثيل او في الحس الانسان لم يترك ان يشترك فيها سائر الصور الجزئية  
 لان ما يرتفع بالحس والخيال يكون مع حواس في الكم والكيف والاي  
 والوضع غير ضرورية في الانسانية واما مساوية لها فانه في  
 السيد الشريف لا يبحث عن الجزاءات العقلية المحسوسة اطلاقا في  
 من تلك الفان فيصير كذا النفس الانسانية التي تفيض عنها النفس  
 والجزءات متغيرة مبتدئة فلا يصح ان يكون لها كمال يقرب بها  
 وايضا الجزاءات غير منضبطة لكثرة تفاوتها وعدم انضباطها  
 في قوة الانسان تفصيله ولا يبحث الا عن الكلية انتهى **قلت**  
 اذا كان الجزء انطباعا والجزءات انطباعا والجزءات انطباعا  
 تعريف الجزاءات في نفس الجزاءات وهو كذا في تعريفها في الشركة  
 الثالثة والعقد الاول وهو كذا في تعريفها في الشركة  
 في المعنى الكلي **تفصيلها** **باب** تفصيلها في الشركة  
 البصير كالشيخ وجماعة الجزاءات هو مجرد الى كلي وجزئي  
 بل كاهر عموم ذلك في الالفاظ والكلمة بناء على انما هو  
 هو منها كذا في ما سبق تفصيله وبعدهم كذا في الخاتمة وغيره

Copyrighted by King's University



يختص بالاسم فقط لا بالانفساع انما هو بحسب انفساع مقفاد  
له وانتصافه بالكلية والجزئية والبرهان ليس له معنى مستقل طالع الحكم عليه  
حتى يحكم عليه بالكلية والجزئية فالسبب الشريف لم يفتقر مثالا  
ابتداءً منصوص عليه في السير والبصر مثالا على وجه يكون مقفاد  
لما عرفت بها ومنه ان المقفود حالهما فلا يكون هذا الاعتبار ملحوظا  
منصفا فلا يلزم ان يكون محكوما به فضلا عن ان يكون محكوما عليه واما  
العمل فقد قال من ذكره في السير انه كذلك لا بد من مقفود على حد  
ونسبة مخصوصة بغيره وبيد ما علم وتلك النسبة المبرومة بذلك  
لا اعتبار معنى غير مستقل بالمعقومية فلا يلزم ان يحكم عليه بشيء  
مع جزئية الحيز وهو ما عرفت في مقفود العمل على انه مستند  
الى شيء انما هو بالاعتبار بجزئية محكوما به واما باعتبار  
مجموعه هناك فلا يكون محكوما به ولا عليه اصلا فالعمل انما امتاز عن  
البرهان اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يطلع لا يكون مستقلا فـ  
وان شئت اوضح فلهذا المعنى يفتقر من يطلع من يطلع ثم انظر  
هل تعدل ان يحكم به او عليه ما لا يفتقر في مرتبة مرتبة ذلك وكذا عبر على  
معنى صري بلغة شاعرا في ما نرى بانك تترك جعلت الضرب  
مستند الى شيء ربما صرحت به او اودت اليه واما مجموع الضرب  
والنسبة المعقودة بغيره وبيد غيرهما لا يصير محكوما عليه ولا به  
انتهى **السادس** في الرد على من قد عرف الكلي وعكس تعريف  
الجزء وان كل جزئية او كلى تصور طابقت كانت الصورة الحاطة في ذهن  
زيد نكاح الحاطة في ذهن غيره وهكذا لا يكون ما نعلمه ووقع الشركة  
بيده ويلزم ان يكون كليا لذلك وان زيد الجزئية ان كان ابا مثلا لعم وبن

وخالد

اذ

وخالد لم يكن ايضا ما نعلمه اذ كذا يكون كليا والجزئية وان عرفت ذلك  
ان معنى شركة الكثيرين ان يكون الكثيرون افرادا ويقتصر هو مكافئا  
له صا د فاعليه بالصورة الحاطة في الذاكرة لم يرد ذكر ان الحقة مع  
فكح النظر عن العمل في مقفود ولا تعدد فيها البنية ولا محل للتكافؤ  
المذكور والافضل مستقده ولا تقادروا بتكافؤ بينه ما يزيد ليس صا د فـ  
على ما ذكره مكافئا للمعنى حتى يكونوا افرادا له كما هو الشأن في الكلي  
والاشتراك انما هو في متصف من الجزئية لا في ذاته والمقفود هذا ان  
العبارة مبرومة فتجيب في التقاريف كالميلانية ويعدل عن مقفود المعنى  
بالصدق والمالة عرفت ذلك **الثالث** الجزئية مقفود بالاشتراك  
على ما سبق ويرى صري بالمعقودية وعلى كل اخص من ذلك تحت اعم مطلقا  
او موهوما كما هو مذهب طاعب الكشف والرسالة عسيما في علمه وفيد  
بما ضايق لا جزئية بل اضافة الى اعم الداخل هو مقفود وهو اعم مطلقا  
من المعقود لا كل جزئية هي مقفود بل هو اعم من ان يكون الجزئية اعم  
بل لا ندراج كل شخص تحت ما هيته المعراة عن المشتط فيكون اذ ايا  
واما الثاني فليجوز ذكر الجزئية اذ ايا من كليا وانتفاع كون المعقود كذلك  
يكون الا اعم من الثاني بالضرورة **الرابع** كل من الكلي والجزئية  
افساح ثلاثة كميقي وعقلي ومنطقي فاد اقلت الحيوان مثلا كليم  
بلهناك امور ثلاثة يعقود الحيوان من حيث هو مجموع فلهذا النظر  
عن سائر العوارض وهو الكلي الطبيعي لا نه صيغة اء حقيقة  
من المقفود ويعقود الكلي اعم من ان يقع بقصر تصور ما سبق وهو  
المنطقي لبحث المناقضة عنه والعرب منه اء هو العقل لكونه  
مركب يعتبر العقل وكذا اذ اقلت مثلا زيد جزئية على فيا سراسين







وان حذى لفظا وهو مراد معنى له نظاما امر اضافة تختلف بحسب  
الاعتبار ان ليس الجنس جنسا الا بالقياس الى نوعه وليس هو  
نوعا الا بالقياس الى نوعه جنسه بالجنس يكون فصلا ونوعا وعلقة  
وعرضا باعتبار اختلاف الاضافات مثلا الجنس الجنس للجميع  
البصير ونوع للمذكر وبطل الحيوان وخاصة للجسم وعرضا على  
للا نساء ومنه رتبة اربع على ان جنس مرفق لكل عمة وهو  
جنس الجنس كالمذكر ومقابل كالمذكر ومنه رتبة وقيمة  
الجنس كالجسم التام والمظهر والمجرد فالرا كالعقل على  
على عدم جنسه كالمذكر وانتقال العقول في الحقيقة والعالم منها  
يموزان يكون له فصل مفسم والسما بل يجب له فصل مفسم ويمتنع عليه  
فصل مفسم والمتوسط يجب له الفصل وكل مفسم للعالم مفسم للسما بل  
وكل مفسم للسما بل مفسم للعالم من غير عكس فيهما والثانية  
وهو الاصل الذي ليس تمام المشترك اما غير مشترك اصلا بل خاص  
بما هيته ام لا والاول اما تمام المميز للماهية عما عراها وبعضها  
**والاول بطل النوع** وهو المتبادر عنه الا كمالا كالتام للانسان  
مثلا والثانية بطل الفصل مثل بالقوة للنا هو مثلا والثانية وهو  
غير الخاص بما هيته وليس تمام المشترك بين ما هيته مثلا يجب  
ان يكون لكونه داخلا جزءا من تمام المشترك ولا يكون لكونه جزءا  
لامباينا ولا اخر لا مطلقا ولا من وجه ولا اعم ولا الصدد ولكونه  
اعلم على ما هيته اخرى ليس به تمام المشترك الذي هو جزء دقيقا  
للعموم وهيته لا يكون تمام مشترك اخر اذ الفرق فلا بد  
وهو جزء منه ويهود ما سبق وينتهي الى النهاية وهو محال بالكل

مبجور

يجب ان يشتمل الى ان يكون جزءا مساويا لتمام المشترك وهو رافعا هو  
بطل الجنس كالجسم للحيوان مثلا وهو ايضا بطل للماهية بغير تمامها  
شاركها في ذلك الجنس ويسمى الفصل بما هو بطل بانه على  
يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهر من حيث هو كذا  
يخرج بطل الجواب الجنس والنوع والعرض العلم وبالجوهر الخاصة  
والخاصة وهو الخارج عن حقيقة جزئية الغير المختص بها **والثالثة** على  
كالمتفرد للانسان مثلا ويسمى بانه كلي مفسم على ما تحت حقا بكونه  
عرضا من حيث هو كذا يخرج بالحق هو النوع والبطل الغريب والخاصة  
وبالفرضية الجنس وبطله **والثالثة** وهو ما ليس داخلا ولا خارجا  
بل هو تمام الماهية **نوع** اء حقيقي وهو المراد حيث الاطلاق كمالا  
نساء لربيع مثلا ويسمى بانه كلي مفسم على كثير من متغيرين بالحقيقة  
في جواب ما هو من حيث هو كذا يخرج بالحق هو الجنس وبطله وبالجواب  
المذكور بطل النوع والخاصة والعرض العلم واما النوع الخاص في  
بصورتها في الكشف الكل المفسم في جواب ما هو المفسم عليه وعلى  
غير الجنس في جواب ما هو يخرج عن الاول الشجر وان كان يقال عليه  
وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فهو مانع والبرس فيقال الحيوان  
وبالمفول على ما ذكر الصنف وبالمفول عليه ما ذكر ما عراله من الكليات  
يقال الجنس في جواب ما هو على كثير لا وهو من انواعه وهو معنى  
النوع الخاص كذا في نهاية الامر والظاهر في الخارج ان يقال  
خرج بالمفول فيما ذكر البطل والصنف والخاصة والعرض العلم  
وبالمفول عليه ما ذكر الجنس العلم والنوع البسيطة اذ غير الصنف  
مما عراله منه فلا يقال في جواب ما هو بغير افراده ثم يفرق



عليه انه مقرر في جواب ما هو يخرج بما بعده كما هو المعهود في نظم  
 اعم من الحقيقة من وجه واحد من غير انما هو الالوهية على  
 الحقيقة في ما عرى العالم من الاجناس واما التثنية فلهذا والحقيقة  
 عنه في النوع البسيط اما ما عرى البسيط من انواع الحقيقة فيستطاع  
 فيما قالوا له مراتب اربع عال وهو ما لا نوع جوفه وتتمتع له كالجموع  
 وسافل وهو ما جوفه لا نوع وليس تتمتع له بل الانحصار والاشتغال  
 كالانسان ومنوسك وهو ما تتمتع نوع وجوفه وان كان الجسم التام  
 والميوار ومجرد ويقل له جبار وهو ليس جوفه ولا تتمتع شيء من انواع  
 كالماتية البسيطة **قلت** هكذا اظهر الفرق ذلك  
 المفتض انفس النوع الاضافي الى مادة كروية الهنك في مرتبة من  
 بطلانه اذ النوع الاضافي مقرر عليه وعلى غيره كما سبق الجنس ولا  
 شيء من النوع الاضافي بغيره اما الاول فلهذا سبق في الحد وانما  
 الثانية بغيره تلك الماتية بسيطة بلوانه رجة تحت جنس كانت  
 مركبة هرا خالف وكيف يكون من انما هو ويصح مركبة الجبر من العشرين  
 مولد ما منتم الامر بطلانك بعد تصريحهم بان النوع البسيط  
 مما ينفرد به النوع الحقيقة وماذا انما هو تنافرت في ذلك  
 كان يكثر ان لو كانا قول بان الاضافي اعم من هاتين الحقيقة كما هو  
 من لقب الاقدمين ولستنا نقول به لاجساد واهل اسفل الوهم فليتم انه  
 كان يقال بذلك في الراي الاول وانتم تترك على حاله مع بقاء الراي الاول  
 والشيخ رحمه الله مبرأ من ذلك لانه لم يفسح النوع الاضافي مما ابايدنا  
 من كنهه الا فساد ثلاثة عال وسافل ومنقسط **والرابع** وهو  
 الخارج عن الماتية المتمتع بها **خامس** قال لمصنف وحرف التاء

لترجيح

لترجيح الضرورة كالظاهر للانسار والتفكير للحيوان في الرتبة  
 مثلاً وتسم بانها كل مقرر على ما تحت حقيقة واحدة فولا عرضها  
 من حيث هو كذا يخرج بالحقيقة الواحدة الجنس وبطله والعرف العلم  
 وبالعربية النوع وبطله والحقيقة في الجميع كما سبق وحرف الهاء  
 للعرف والنوع وهو جاز في السعة ومنه ما في شرح التفسير قوله  
 حل الله عليه وسلم تصد والرجل من دينار من درهم من صاع من  
 صاع من ثمر **واعلم** ان ما سبق من اطلاق الرسمية على تقاريف الكليات  
 هو ما عليه اولوا التفكير اذ الجنس مثلاً هو الكل الذاتي الطاء وعلى التعلقات  
 في الحقيقة فيل في جواب انا وفسر عليه فكرنا نظام السعد عن شرح الاشارة  
 فالمنكث على العلامة القطب الرازي وبه يكثر ان يمنع ما يقال ان ما  
 ذكر حدود الكليات امور اعتبارية حصكت معقوماً بقاير وضعت  
 اسماء لها بازا بها فليس لها حقاير غير تلك المدهومات هـ  
 وما قاله القطب الرازي نافضاه فوله انما كان ما ذكر من التقاريف  
 رسوماً يجوز ان يكون لها ما هيأ وراة تلك المدهومات المذكورة  
 ملزوماً مساوية بحيث لم تتفقوا على هيأ اطلق على تلك المدهومات  
 اسم الرسم مسلم السيد الشريف ونقله عن الشهاب تنكيتاً على السعد  
 والتفسير ما قاله السعد رحمه الله **فهيها**  
 الاول والسؤال بها هو كل من شخص متقد او متفرد او كلي كذا لا يجرى  
 جوابه ثلاثة امور جواب بالحدود حيث ما يسئل عن كلي وجواب بالنوع  
 وذلك عند ما يسئل عما تحت حقيقة واحدة من شخص او صنف متقد  
 او متفرد من مجموع من اشخاص واصناف وجواب بالجنس وهو  
 ما اذا يسئل عن مختلف في الحقيقة من متفرد الكل والاشخاص من فرد او مجموعاً



منهما والمفرد في جواب ما هو هو تمام ما اجيب به كالمعمول في  
 جواب ما هو جزء المذكر مطابقة لمفرد ووافع في كبرية ما هو  
 والمذكر تضمنه داخل في جواب ما هو فـ الشئ والمفرد في جواب  
 ما هو تكاد تفعل عنه اكثر الشروح والظاهر من المنطقيين يرون  
 انه هو الذاتي فاللكنه اعم منه يعني لم يصر الجنس ذاتي وليس بمفرد  
 في جواب ما هو اما جواب السؤال بـ ليس يكون الا العنصر والخاصة  
**الثاني** كل من هذه الكليات كسيفي ومنطقي وعقلي كما سلف  
 فاذا قلنا الحيوان جنس والحيوان المعروف في الجنسية من حيث هو هو لا  
 مع اعتبار شئ جنس كسيفي ومع هو الجنس من الكليات المفرد في جنس  
 منطقي والعري منها عقلي والكلام في وجود الموجود وتوجيه  
 التسمية على نكح ما سبى وفهر على الجنس سائر الكليات **الثالث**  
 كل من الخاصة والعرف العلم اما لان او مداري والاول للماهية او  
 للوجود والاول بواسطة كالفكر للانسان او به وهو اللان  
 البير وهو ما يلزم من تصور اللان والملازم للجنس بالزوم وقد يهلك  
 على اخر وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصور وهو المعنى في دلالة  
 التزاع كما سبى والمعارى قوة كشبا ذويد او بهلا سهل الزوال  
 كفهود الصحيح او عسير كعشر الهالك سريع الزوال كحجرة  
 الخجل او بكمية كالشباب والخاصة كما تظن على ما سبى وقد تفيد با  
 لمفيدة قد تظن على عرض مختص بالشئ بالقياس لغيره وان لم يكن  
 مختصا به حقيقة وتفيد بلا ظاهية كالماشي للانسان باعتبار  
 البناء ولما كانت هي العرض العلم او تتميز هانئ في ليس الا  
 وما قيل على العرض العلم من منع المفولية في الجواب مقولة عليه اسفلها

فيما سبى ولم تذكرها كما ذكرنا فصل الجنس مع ان تسمية من الجنس  
 تسمية على العرض العلم لانه معني في المفولية حيث يقاها اليه غير  
 من فصل قريب او خاصة عينية بخلافها في من يوزن كالعرف في  
 المفولية في الجواب يلزم ذكرها فصل الجنس في **اول** الكليات  
 الجنس وهو الجنس باعتبار كونه تمام المشترك بين الماهية وبين جميع  
 ما يشترك فيها او بعضها بصفة المتوقف عليه تميز تمام الموجود  
 والرسوم من فاصلا كما ياتي **ثلاث** من الانواع وتسمى بالانواع  
 بالانكزة على ما عرفت او **اول** **بلا شدة** **ثاني** **بلا شدة** **ثالث** **بلا شدة**  
 يصح فكلهم ان ينصب على انه حال من الغير موكولة وان يوضع  
 على الوصفية له كذلك وبما هو للمطابقة والتألف ارجح صناعة  
 فان انقطاب الحال على الغير ضعيف بل كان الجنس تمام المشترك  
 بين الماهية وبين جميع مشار كيه في **بلا شدة** **ثاني** **بلا شدة** **ثالث** **بلا شدة**  
 الماهية كما الحيوان للانسان والجنس للحيوان والاول تمام المشترك  
 بين الاشياء وبين كل ما يشترك فيه من غير موكولة غير اذ ليس فتمت  
 تمام مشترك باخر والتألف تمام المشترك بين المجرور وبين جميع ما  
 يشترك فيه في الجنس من ما ونباه وحيوان وليس هناك تمام مشترك  
 فتمت للجنس غير **ار** لم يكن تمام المشترك بين الماهية وبين جميع  
 مشار كيه في **بلا شدة** **ثاني** **بلا شدة** **ثالث** **بلا شدة**  
 الماهية ومشار كيه في **بلا شدة** **ثاني** **بلا شدة** **ثالث** **بلا شدة**  
 بينه وبين المجرور البناء لا يشتركا كما في التألف فتمت **ار** البير لل  
 لا يشتركا كما في الحيوان فتمت وهو جنس **بلا شدة** **ثاني** **بلا شدة** **ثالث** **بلا شدة**  
**ار** لم يتعد تمام المشترك فتمت بالبر بيشتر ما جعل جنسها مع



ما يشترك فيه الا في جنس واحد فتمت كالمجموع الفاعل لانسان فانه  
 يشترك فيه الجنس وليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وهو  
 جنس **وسط** فربما من التثنية الى الاول باختصاصه عنه بل  
 شتماله على ذاتية اكثر والواحد كما سبق عن امر ملك افضل من او  
 في التفسير على ان ظاهر كلام المفسر تعينه وانكار ان يكون  
 للتفسير وما استند اليه من قوله وقالوا لثانثان لا يتبين  
 صفة وزرناج اشترعت او سلاسل لا دليل فيهما ان  
 يكون اصل لا بد من احدهما كزاج المفسر هو راو فان شئ  
 شئو فغايب عن الرجز العاشر في هو انشبه على شرح جمع  
 الجوامع للشارح المحقق ان النظر في تفسيره في تفسير الكلي  
 التي هي بانه والواحد في تفسير الكل التي هي اجزاء والظاهري  
 معرفة مراتب البهائم مع هذه الميزة في اعداد على مراتب  
 البهائم لان الجنس الغريب لا هو اجماع والكل مرتبة من البهائم واعلم  
 ان ليس يجب ان يكون لكل ما فيه جنس قريب وبهيد ومتوسك او بهية  
 فكل بل لا فرق بل من الباهيات ما له بهيد ومتوسك كالانواع الخفية  
 من انسان وغيره ومنها ما ليس له الا البهيد بمرتبة فكل كالمجموع  
 الفاعل ومنها ما ليس له الا الغريب فكل كالمجموع المطلق ومنها  
 ما ليس له جنس اصلا كالجوهر اذا علمت هذا فاعلم ان  
 ذكره من اعتقد من كرهه من شرح كلامه من ان الغريب هو  
 الساجل والبهيد هو الله المتكلم ذكرهما غلا فاحتر  
 في الجوهر كما علمت جنس قريب للمجموع وهو الجنس الفاعل وهو  
 الحيوان وهو زامما لا افعال في مرتبة من وضوحه وحينئذ

كلامهم

بكلامهم المقتض لتخصيص الجنس الغريب بالانواع الحقيقية وانتفاء  
 عما عداها وان غير الجنس الساجل لا يكون في البهائم هو اجل بسا  
 من ان يهر عليه واعجب من ان من حمل على ذلك افتداء بالناظم من  
 غير اعمال قليل روية من ان مراتب الجنس عندهم اربعة لانه لا ثلاثة فذكر  
 ذكره النام وزاد عليه الجنس المايير واعرفه من رتبة ثلاثه بلا شطط  
 على ما فيه من تراكيب الزيادة اذ ناصحا **فان قلت** لا بد من  
 التميز على مخالفة الاصطلاح لان المتوسط بما فيسره به ليس  
 مصطلحا عليه بل ليس عندهم متوسط اصطلاحه عند ما يذ كر الزيادة  
 والبهيد وحينئذ بقوله ثلاثة لا اشار ترشيع كالمعلم **قلت**  
 اما الاول فحق على ما ذكرنا لا افع على المتوسطه وان لم يصطلحوا عليه  
 لانهم لا يسمون اذ الشتر البهيد والما بعد في الاجناس كل واحد واستمر  
 سكا با اعتبار التثنية واما التثنية فممنوع كزاج على انه لو لم  
 ذكره لم يصح التفسير بثلاثة مع انها اربعة بقوله بلا شطط ترشيع لما  
 حملناه عليه على ان الوجود كمال الاصطلاح فيفسر الغريب والبهيد بملا  
 فيسره به ونمنع قوله ثلاثة ونواخره بذلك ثم لو سلمنا تساوي الجمليين  
 لا يفر راجعية حملنا ذلك لاحتياج التمييز الغريب والبهيد اكثر منه  
 التي تميز الساجل والعاك والمتوسطه حيث ما يفسر الجنس اليها بل  
 ذلك واجب وهو امتزج فاجمع **فصل** في تقسيمها الى اربعة  
 المفرد باعتبار روية وروحه المعنى وقد دققا واخرهما فاعلم  
 وهو بذلك الاعتبار لا بهيد والاربعة انفسا من روية حالته المتفاوتة في  
 الوجود والكثرة في حالته الاختلاف في مقام ثم من ذلك الانفسا  
 ما يفسر الغريب كانه نفسا الفاعل الذي يفسر التواهي والتشكيك

انهم



وعلى هذا القدر افترض المصنف كعضف وفي **النسبة الالفاظ** ان البردة  
**للمعاني** جمع معني وهو الصورة الحاصلة في الذهن من حيث قصدنا باللفظ  
 اما من حيث حصولها من معيها يعني نسبة الالفاظ الى المعاني من  
 حيث الاتحاد والقدرة وتفاوت انتظام الالفاظ ببعض المعاني على ما يكون  
 كلياً وعدم ذلك على **خمس** اقسام والكل في **بلا نطق** كقول بلا  
 شطط اما الزيادة من حيثيات اخرى فاننا نلتوا عليها من بناءها شيئاً  
 ويباين ذلك على المعنى الالفة والمعنى اما ان يتحد او يتعدد المعنى  
 دور اللفة او اللفة دور المعنى ومعنى اتحاد المعنى ان يكون معهوداً واحداً  
 حتى لو جازاه كثره بحسب ما صدر عليه من الذوات كل المراد منه في  
 بعضها هو المراد منه في غيره ومعنى التعدد خلاف ذلك با كل الاول  
 بالنسبة بين اللفة والمعنى انفراد اللفة من فرد كالمعنى وهو اما  
 جزء وفرد سبوا ما على وهو اما ان تستوي اجزاءه الذهنية والمخارجية  
 في الاتصاف به وصدفه عليها لا با كل الاول بالنسبة بين اللفة  
 والمعنى اعلم انه لا مدلول له ويراجع اجزاءه مدلوله التي هي معني لم  
**تواهي** واللفة كالمعنى الكل متواهي لتواهي اجزاءه معناه ان  
 تواهيا فيه مثلاً الانسار باعتبار صدقه على اجزائه الخارجية  
 من زيد وعمر ويكر متواهي لا يستواء الجميع في صدق الانسار عليهم  
 وزيد ابيض واحمر وعالي وهاطل وفايم وقاعد مثلاً اجزاء الذهنية  
 متساوية في صدق معيها الجميع بين الصدق وصدفها وان حصل مثلاً  
 اختلاف في امر خارج كالاختلاف بالذكورية والانثوية مثلاً فلا عبرة به  
 وان كان الثاني وهو غير المتساويان في نفس الاختلاف بالذكورية كالوجود جمعاً  
 فانه في الواجب اولي منه في الممكن اقدمية واشتية فهي **تشكك**

ان تشكك واللفة كالمعنى مشككاً بالكسرة المشهور لا تد  
 يوضع الناهية في شك ان متواهي نظراً الى وجود الحقيقة في الجملة  
 او مشتركاً نظراً الى جهة الاختلاف فيها حتى قيل وقد قيل انه مراد به  
 قد مير بنفس شئ من راحة كالفرد الذي اشتراك ومرتاد له  
 الى التواهي وفي الالفة ما به الاختلاف ان دخل في التسمية  
 باللفة مشتركاً ولا بمتواهي لكن في الشك في الفرائض في منه  
 الوضع في كل من التواهي والمشكك للقد المشترك غير ان  
 اختلاف ان كان في امور من جنس المعنى ومشكك ولا بمتواهي باللفة  
 المتواهي هو الشك في الموضوع المعنى مستوي في حاله من حيث  
 هو كذلك والمشكك هو ما ذكر بتقريب من مستويين **تقريب**  
 كل من التواهي والتشكك هو بحسب الحقيقة نسبة بين المعنى واللفظ  
 وما صدق فانه من اجزاء بحسب راجحة صدقه على بعضها ومن حجية  
 على غيره من اجزاء الاختلاف في الجملة ومع ذلك كله سواء وضع  
 لفة لا يفعله من نسبة الالفاظ للمعاني لا يتلوا غير كمال  
 سبقت اليه الاشارة وان كان الثاني في التقسيم الاول وهو ان يتعدد  
 اللفة والمعنى بالنسبة بين المعنى والمعنى والالفة مع المعاني  
 في الجملة **قال** وتباير وتقابل الالفاظ كالمعاني متقابلية  
 ومتباينة ومتخالفة والالفاظ المتباينة هي الالفاظ الموضوع  
 كل منها المعنى كذا قال الفرائض واشتية ان كان الالفاظ  
 الموضوعات لها من اختلاف حيث هي كذلك والمعنى في الاختلاف  
 المقام سواها اعتدق الباصد فاع كالبور والسواد والانسار  
 والناهي والطارح والمهترأوا اختلاف كالتوب والنجس **تقريب**



التباين بهذا المعنى اعم منه عنهما يقال كل معلوم لا بد بينهما  
 من احد شيئين اربع اما المساواة او المباينة او العجز والخصوم  
 على الاطلاق او من وجه دور اخر لمشا رك ذلك هو ان كل ما  
 يصدر عليه وهو ثابته فيسمى السوية فيما سبق وانفراد عنده  
 بالصدر في بعض اقسام المساواة كما سبق في العدميين  
 والخصومين وقد ذكرنا ليس بغير وان كان الثالث وهو ان يحدد  
 المعنى بحد بار وضع الجميع وضعها اوليا فهي **الاشتراك**  
 واللغة مشتركة لا تشترك المعاني فيه بل هو اللغة الموضوع للمعنى  
 فصاعدا من حيث هو كذلك كما يجوز الموضوع للابيض والاسود والغير  
 الموضوع للظاهرة من المعاني معلومة والراعيها وفيه اجمال  
 واللغة يجعل وان لم يوضع للجميع فان غلب استعماله في الثاني فهي  
 نغز واللغة منقول عن ما عام او خاص او شرعي او اجازي كان لهلاقة  
 فيقول الى الاول حقيقة والثاني بجاز كاللغة **والرابع وهو عكس**  
 اعكس الثالث من الاشتراك وهو ان يتعدد اللفظ بلفظ كالا  
 نسل والبشر مثلا بل **الترادف** والالفاظ مترادفة لا اجتماعها  
 على رد المعنى اعنته تشبيها بالرائس على رد الدابة  
 فيقول الالفاظ الموضوع لشئ واحد من حيث هو كذلك **ففيها**  
**الاول** هو التقاسيم تاصيلا وتفرعا بعضها بحسب الاعتبار  
 معجم الفصيح فسيم بحسب الاختلاف فيها كقول اللفظ  
 منجردا ومتواظفا او مشتكلا ومثلا وبعضها ليس كذلك  
 فيما مع الفصيح فسيم في الصدر على لغة واخر كونه مرادفا ومشتكلا  
 او متواظفا ومشتكلا او منقولة او عفيفة وبجاز امثلا فيقول

ابن هارون كالمول العرفاني في القسمة الاولى الجارية عن قول التباين  
 ما يمنع التفرع ويصدر عليه ذلك فذكر في التفسير ممنوع وفصول  
 الشارح العلامة في اللغة الواحد بكثران بكثر من المتواظفة والترادفة  
 والمباينة والمشاركة لا مكان للاعتبار فيه معني ايضا الترادف  
 تمنع المشاركة في الصور على اللغة الواحد بالشارح فذكر في  
 الاول منهما واخره الثاني **التساوي** ظاهر كلامه عدم اختص  
 ما ذكر من النسب الخمسة بالاسم وهو باعتبار الكلمة بناء على انها مجردة  
 وكل من مذهب الجمهور وان كان ما اسلفنا لا يفي ذلك بل انك  
 لم يربا بها ايضا فانها تكثر متواظفا كزف ومشتكلا كوجود  
 ومتباينة كفاق ونقد وترادفة كجلس ونقد ومشاركة كفسفس  
 لا قبل وادبريل ومنقولة كطر وحقيقة كنهضت هتد وبجازا كنهضت  
 البال وكل ذلك ليس **والثاني** اربع من تقاسيم المفرد المعقوف  
 كما سبق للتقديم طبعه شرع في تقاسيم المركب التي خبر وغيره تنقسم  
 للجايزة والافقيير الخيرة بعد في الاكتساب شيئا حتى يثبت عنده  
 ولما كان المركب شاملا لا فسل كما يات وما عدى الخبر من نظام من قبل  
 التصورات لا التصريفات كما سبق كل لغتنا ان نظرا من  
 نظرا الى جانب الخبر اخر ذلك التي يثبت القضايا والافخيار ومن زك  
 الى ما عدا ذلك ذكر ذلك هنا كما جعل كافيته واياله لغة المصنف  
**فيقال واللغة** المركب اما تام بجمع المسكونة عليه او غير والثاني  
 اما ان يكون احد جزويه فيع الاخر او لا والمركب التقييد كقلا  
 زيد مثلا والثاني ما ليس بقاء ولا تقييد كفي الدار من قولك زيد  
 في الدار والاول الكلام وهو **الاول** بعيد بالعقد الاول طلب بهل

خبر قوله بل هو باعترافه



اول الاول **طلب** والثاني اما ان يحتل الصدور والكذب **ار** الاول  
**خير** والثاني تنبيه ومنه التنص والترجي والفسم الاول اما ان يكون  
 المكلوب به حصول امر في الخارج او حصول شيء في الدهر من حيث هو  
 حصول شيء في التثاقل الاستيعاب الاول اما ان يقتصر بشئ من  
 ادوات النداء او الثاني النداء الاول وهو طلب حصول امر في  
 الخارج غير مقرر باذعان نداء اما ان لا يكون طلب ابتداء فعل او يكون  
**ار** **ثلاث** **ثمة** من الافعال كالثاني ايضا عند بعضه جانه يتنفس ايضا  
 اليها وهي **سنة** **كر** في قوله **امر** في الاول ونهض في الثاني اركان  
 الطلب **مع** **استعلاء** اعلمته في الطلب كقوله تعالى او جوا الكيل  
 ولا تكون نواصر الخمس **ير** من صدره الامر والتفهم **ير** لا يقال  
 له امر او ناله ولو كان على المرتبة ويقال له مع الاستعلاء ذلك  
 ولو لم يكن ما سبق **وعكس** **اع** الطلب المصروف بالاستعلاء **دع**  
 وهو وخضوع كقولنا ريتا اغبر لنا ولا تفعل في فلاننا غدا للذين  
 دامتوا بدليل قوله **وي** **التسار** يعني نفي الزيادة تير مع امر استعلاء  
 وخضوع ولوم على رتبة الطالب **بالتماس** **وتع** **الاصطلاح** على  
 ذلك الطلب كقوله لكوبل يعني عبدك ولا تفعل في الثمر مثلا  
 وفيه زيادة على ما سبق من شره العلو بقد وعزاه طاحب  
 المخلص اعني ابا محمد لا كثيرا من العلم والاعتبار وما فاما للمكلمين  
 عند اشتراكه شئ من ذلك القطع بان يصيغ في الامر والنهي  
 تعدا عليهم من غير اعتبار زيادة على ما سواه وعبد في زيادة  
 او احد هما اتفاقا لا كسائر الصيغ للتنص والترجي والخبر  
 وغير ذلك واقول عمر بن العلاء يخاطب معاوية امرت امارا

جازا

جازا بعصيتي وكار من التوقير قتل ابرهه شام وقران جانب من  
 المنزلة يزيد بر المصطب ملك خراسان والقران امرت امارا  
 امر امارا بعصيتي باصميت ميسطوي الامارة فلما ان غير  
 ذلك **تفصيل** **الاول** **للميم** **لدار** المركبة يتنفس او لا الى  
 انفساع اربعة وكل منها يتنفس لا فسل اما الاول فلان المركب اما  
 تلع او غير والاول اما غير او غير والثاني اما طلب او تنبيه واما  
 الثاني فلان غير المتناهي اما تنبيه او اضافي او غير ذلك والخبر سياقة ما  
 يتنفس عليه في معنية والطلب لا يكون الا فعلا اذ لا يطلب غير وهو اما  
 ادعاء او افعال او كف او غير ذلك الاول بالاستيعاب والثاني التراء  
 والثالث والرابع مع الاستعلاء امر ونهض ومع الخضوع دعاء ولا مع شئ  
 التماس والتنبيه ما لا يدل بالقصد الاول على طلب سواء دل عليه بالقصد  
 الثاني كما في التنص والترجي ارجح يدل اطلاق كما في الفهم وصيغ  
 العفود اما افعال المقارنة واولها التهيؤ وكلم الخبرية  
 والصحيح وبانها لاطاع العفود من الما قول انها اخبار واطلاق الخبر  
 كطلب الفعل على فصول المتنفس لا مرد دعاء والتما من ليس بسديد  
 وفول المصنف اما طلب او غير ليس بمستقيم ولا قابل للاستعلاء  
 اما قوله **ار** **ثلاث** **ثمة** فيمكن ان يهرب تلا ثمة متروا على خوف مضاف  
 وخبر محذوف والجملة غير اراء واول وهو طلب العقل من ذواته  
 وبذلك تلوح عليه انوار الاستقامة وفي كلام المصنف في الشرح ايباء  
 لهذا **التسار** **دع** **ير** **دع** **الاشراج** **ار** **الخبر** **لا يمكن** **تفسير** **لا بد**  
 انفساع المركب ولذلك ذكر المصنف الطلب وقد كان الاشعب  
 تافير هذا الكلام التي سمعت القاضي ابا بكر الخوارجي وعمر

بياض

1957

Copy King Saudi University



نظر اما الوجة فاننا قد علمنا انه قد صدقنا تمييز الخبر بل مجرد تقسيم المركب  
كما جعل الفروع واما انما نينا فلا نالو سلمنا ذلك من عندنا ان يكون في ذكر  
انواع الجنس تمييزا لا حده فاما تمييز كل من انواع الجنس انما يحصل  
بلوازمها المتساوية او ذاتياتها ووجه ذلك هو ان الالفاظ او الذاتيات  
لذلك النوع المفصود ببيانها لا يحتاج لذكر جميع الانواع بتمييزاتها  
فقد علمنا في تمييز الخبر والالفاظ المركب ان احتتمل الصدر والنظر  
المراد انما هو الكثرة كما في ذلك فظهر كما سيأتي وقد اعترض بهما  
الجملة فقامت مقامها وانتقال الكلام النامح عن هذا ما سبق وقد  
فيه على ذلك السيد الشريف يعني في شرح الجملة والخبر كقولك  
وما زعم من عرف الشرح فيمنوع في هذا المقام واما انما بيان  
لو توقف تمييز الخبر المفصود من المقام على مفايل الالاولية لم  
يحصل هنا بيان عدم تقدير الشرح لما علمت انها اقسام ولم  
يذكر هنا سوى الطلب وفصوله اذا بقى الشرح في معنى اجادة  
الطلب واحتتمل الصدر كان المركب انشاء ليس بهيكل اذ ليس  
كلام المصنف في خصوص اتمام بقوله وموقفه في ذلك الا غترار  
بظاهر عبارة الجملة وكلام المصنف هنا في شرحه كله بما سدد  
من قوله فسماع وفوله بل ان لم يقبل صدقنا ولا كونا وفوله وكل ذلك  
انشاء والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل**  
**في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية** هذا الفصل ليس  
بمعهود به كتب الفرواين ذكره لا ودعوه بمبحث القضايا  
كما ينبغي ولا يستقيم لذكره هنا شبهة الاشتغال على ما قيل  
واذا علمت عصر القضايا المستعملة في الاقسام الاربعة

تدريج

الكلية

الكلية الشخصية والمهملية والمحمورية كما علمنا ان كل قضية  
قضية كلية او جزئية او كلي جزئية في سلك احد تلك الاقسام وخبر  
تقولا اما الكلية والجزئية فيهما القضايا المحمورية والكلية  
واما الكل والجزء وليسما من حيث انهما من لوازم الاقسام الكلية  
وانما يذكر الكل في الاصطلاح الاصولي فلهذا ذكره الغراب وغيره  
فانما ان كسابر ما ذكره المصنف مما يحتاج اليه كثيرا في اصول الفقه  
والجزء بما ذكره به الغراب من الزر كشر والمسطاس وغيره كالمصنف  
من انه يتركبه من غير غيره كل لم يميز اختصارا في اصطلاحه وانما  
هو شرح لم يزل له لغة بقله نعم يسره طاب الصريح بانه الحكم  
على كل جزء جزء من الاجزاء التي تتركب منها الحقيقة وهو بهذا التفسير  
يكون مصطلحا عليه كعقابه شرع انهما ليسما من الاصطلاحات  
المنكفية بقضاياهما متفرقة في سلك تلك القضايا ومعرفة  
لما يفرق لظاهر كلية وجزئية مثلا عشرون دينارا فيهما ربع العشر  
زكاة وعشرة عشر خمس الخمسمائة مهملية وبالجملة فذكر  
هذه المسئلة في هذا المقام مما ليس بزيادة في المبحث الا تشريشا  
وليساير في بيان مقوله بقول **الكل** معهوده عند ما يقال هذا  
الحكم من باب الكل هو **حكمنا على المجموع** اء مجموع الشيء من  
حيث هو مجموع كقوله الخمسون خمسة اعشار عشر الالف  
مثلا واسماء العهد مما يدل على ذلك وكل في احد استعمالها وعليه  
حمل بعضهم قوله ط الله عليه وسلم وقد قال له في المديرا فصر الطاة  
ان نسبت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اء مجموع ولا بعضه فذكر ان  
والكرب على الرسول محال والى هذا اشار بقوله **كل ذلك** الخ



في كلام السامع من فهم ونسيان اعمجموعه **ليس ذار فروع** لما سبق  
 والتفصيل عند ايراد الحديث من باب الكلية لا الكل لا جوار اعم  
 يكون لا يتغير اعم معطوفينها او يقيدها معا فتضمنه للمستقيم  
 وقيل لا اعتقاده لا ينفي الجمع بينهما لانه عالم الكل اعم من  
 بقية ولما روي من انه قال لا النبي صلى الله عليه وسلم ما سبق وهو  
 ذلك فذلكا ومعلوم ان الثبوت للبعض انما يتاكد النفي عن كل جردا عن  
 المجموع مع الثبوت للبعض لا الجزاء يتبين لا تقتسمان الصدور كما قرر  
 الجلال الطريفي وفيه في المطول كثير وهو ظاهر وجواب الشبهة  
 السابفة ان النفي عن الجميع بحسب طهه صلى الله عليه وسلم ذلك  
**وحيثما الكل جرد** مما صدر عليه العنوان اعم عليه **هنا** اثباتا او نفي  
 كقولنا كل انسان ضاحك بالطبع ولا شيء من الجرس كذا مثلا  
**وانه** اعم الحكم المراد للابعد اعم فضيعة الدالة عليه **كلية قد علمنا**  
 والجملة الفعلية خبرا او كلية بمعنى ثانيا لعلم مدح عليه والابا  
 الموضوع لهما الفرص صيغ العموم **والحكم للبعض** اعم على بعض افراد  
 من اصد فاع العنوان غير معين اثباتا او نفي كقولنا بعض الانسان  
 كاتب باليد بعضه ليس بكاتب به مثلا **هنا** اعم الحكم اعم فضيعة هي  
**الجزئية** ومما يدل على ذلك بعض وواحد اثباتا وليس بعنق وليس  
 كل سلبا وسياسة تفصيل جميع ذلك في مجته اللاهوتية ان شاء الله تعالى  
**والجزء** قد سبق ما جسر به وكما جاز المصنف بما جسر به الزاوي  
 وغيره مرانه ما تركه به ومن غير كل كما جسر به في شرحه فنزل  
**مع فقه جليل** لمران اذ حصولها وقد سبق ما جسر به **ولف**  
 برغ من مباحث مواد المرويات وما لها توقف عليه او مناسبتا به

من كل ما سبق شرح في مباحث صور المرويات وادناسها وبيان شروط  
 يحصل الخلل بغيره شيء منها مترجما عن ذلك بما يعبر فيه فقال  
**فصل** في شرح مباحث **المرويات** جمع معروف  
 وتوابعه اعم عظمه وبالبيان اذ حصوله بعد ان لا يكون حاصلا  
 ولا يقتصر على الاول كما في نهاية الامر واعتمده الشيخ السرخسي  
 يقتضيه المعروف لا يكون نظريا بل لا يعرفه شيء واخر وهو منسوخ  
 والتسلسل انما كان يحصل اذ لم تنته درجات الاكتساب الى النهاية  
 وهو لا بد منه كما سبق في كل نظري سبب المعرفة الحقيقية اعم  
 عن جهل ما بشره اياها او بتبيين اياها عن كل ما عداها ولما كان  
 المعروف للحقائير عند المصنف كطائفة اقسامها اعم او رسمها او بعضها  
 وهو سببية في الحقيقة وكما على ما قيل جميع الاشياء المتبانية في علم  
 واحد ما لا يجوز عند المحقق ان يفسح المرويات او لا شيء في علم  
 اقسامها بما لا ثانيا واما اعتمد المصنف فقال **مرويات** الحقيقة  
 المعجولة النصوص المقصود من ذلك المرويات وبيان لما فيها كما  
 سبق في شرح المشرع الماهية في الجملة وحده اعم اطلاقا فانه  
 كما يات **على ثلاث** اقسام **فصل** في شرح المصنف في النظر في النظر  
 ارادة الحقيقة كما في تنوع خبر من جردة **احسنها** وهو  
 لغة المنع وهو شرط في المرويات بما هو معروف كما يات بما كان في ذلك  
 باعتبار الذات والحقيقة كما اباد شرح المقاصد وغيره كما اولى  
 باسم العدد غير وان شارك به عينا لما استقر عليه راي المتأخرين  
**والثبات** **وهو** ويقال ايضا شرح من غير شبهة وهو لغة افلا  
 منة ولا شيء **ولما** كانت النماصة لكونها خارجة عن



الخفيفة ومختصة بها علامة عليها سمي من اشتغال عليها من انفساح  
 المعروف **رسم** **الثالث** **يعني علم** الرجوع، لشرح مراد اللفظ  
 لغة او عرفا، ولذلك كما قال العلامة الشيرازي لا يظن عليه الحد فدما  
 المناطقة ولا متافروم وهو اشبه بالمباحث اللغوية وقوله علم  
 العلم يعني المعرفة تكميل البيت لا اقتضاء له لما قبله وعلى صنيع المصنف  
 ومن تبعه تفرد المعروف اما ان يكون من مجرد الذاتية او الاول الحد والثاني  
 اما ان يصح ان يكون من كذا او الاول الرسم والثاني اللفظي اذا علمت  
 ذلك **فان** فسمي تام وناقص والاول منهما دليل ما يابى **بما بالجنس**  
 الى الغريب والاكابر كما يابى ناقصا **و** **بطل** **و** يكون لغير الجنس الزكوي  
 مع فريبا الا فريبا مساويا لما هو بطل من الماهيات **و** **فما** يعني  
 ان الحد التام هو ما وقع من المعرفات بالجنس والعقل الفرسي مطابقة  
 كما في تعريف الانسان بالجنس التام والسمات المتفرقة بالارادة  
 الناطقة وتضمنها كقولنا انه الحيوان الناطق واما انه حد فلما سبر واما  
 انه تام فلا شتم له على كل الذاتية يخرج بذكر الجنس والرسم والعقل  
 الرسم واللفظي وبالتمديد بالغريب الحد الناقص وكلامه بناء على عرف  
 اعادة الواو والترتيب المشهور كما هو في حد الحد بالتمام تفرد الجنس  
 على الفصل الزنا فرع منه وهو بناء على ما سبق من الرجوع في ذلك  
 الى الاشتغال على جميع الذاتية كذا وعامة التتبع من وجهه والنا  
 خبر على تصنيف وصف التام بما ذكره في الجنس او لا ثم الفصل بعد  
 وكلام الشيخ في الشفاء وغيره عليه لذلك **والرسم** ايضا فسمي تام  
 وناقص والاول منهما ايضا بشهادة ما يابى ما وقع **بما بالجنس** **و**  
 ايضا ولا كذا كما يابى ناقصا لا تاما **وقام** **و** حقيقة بشهادة قوله

د

وشركه كل تلش البيت الالة يخرج بالجنس الغريب ما عدى الحد التام  
 وخارج هو بالخاصة سواء ذكر المقصود بمطابقة كقريب الانسان  
 بانه الجسم الناقص الى الظاهر بالمصباح **اما** **رسم** فلما سبر واما  
 انه تام فلم يشأ بهتته الحد التام بذكر الجنس الغريب فيه وهو به  
 في الصورة اشبه ولذلك قدمه المصنف على ناقص الحد واشترط  
 فيه بعضه كالحمد تفرد الجنس والاكابر ناقصا وكلام الناقص لا يتلوا عن  
 تقدير كما ابصرته في السبيل اذ المقام للتصور لا للتفصيل والحد  
 اما موصولا بفت طلة وذلك جاز في مذهب الكوميسر والبعد اذ ليس  
 والا فبشر وابر ملك او موصوف بفت صحة العلم بنفسه الا ان تزا  
 لكون الوصف جملة والموصوف ليس بعضهم فبلم من يجرور بمر او في  
 خاتم كما قاله الجلال ابر ملك وغيره بالشعر لا نه اهو بالمقام الاول  
 حتى ذكر صاحب الهموسر عن شيخه ايه حيل ان ملك الحدود انما تقرب  
 موصوفة لا موصولة والجملة اياها كانت صفة او صلة بالمقصود  
 متعلقا بموصوف ومفوف عليه غير ان كذا ذكرها كما في  
 الشطر الاخير والبيتين بعده لدلالة متعلقا واجب ويكر انه  
 ضمرفه معنى تركيب بدليل ذكر الجنس والعقل المفوف احدهما  
 على الاخر باذات الملية وعليه باذات الجبر معنى من كذا في قوله تعالى  
 يبشر بها امة من الكلال في غير البيت كقوله صر في سواد  
 فيه وفوله **فما** منصور بفتة مفردة في قول ابر ملك كما في  
 اكرمت بفتي وظاهرة في قول النابيل وسبويه كما في فليت يدا على  
 الجمالية من البحر ورتابه المعروف اولها وازالة تضعيف طاد الخاصة  
 ضرورية اذ لا يجوز التقاء الصاكنين في غير الفاقية **اما** **اقول** وكان







ولو بعيدا افضل مما نرى ذلك **ف** الشئ الرئيس ابو علي برسنا  
في كتابه الشفاء اخذ الجنس في الرسم لا يفعل الرسم غير رسم ويقله اذل  
راسد والا افضل ما ذكرنا ان في افضل من انفسنا **واعلم**  
انما اشتمل على ذاتيات اكثر من اكل او رسمها بل كل الجنس المذكور  
افرى الى الماهية التي هي جنس لها مما يوجد لتضمنه اياها افضل مما  
اشتمل على ذاتيات اقل بل كل الجنس المذكور في هذه الماهية مما هو  
دون ذلك وتضمنه اياها وكذا كانت مراتب البعد في الجنس المذكور  
في التعريف اقل من التعريف اذا كان افضل وذلك في الالهة والجنس الثاني  
كما الرسم النافذ على بعد هو ما يتبع التشكيك **ف** بالتوازي بينهما  
الاول اشبه بتقسيم المرفف الواحد وغيره الاول اعم من الثاني وهو احد  
الاطرافه وقد يراد ما يراد بالمرفف **ف** الالهة وهو المسمى  
عند ابناء العربية في الهلالي والحد يعني انه المراد عند الاطراف عند من  
ذكر ما يشتمل على صوابي كالبقية حتى لا يتصور للغير لا يتعبد  
والا في المناقشة على ما تشهد به كتبهم بطلونه ايضا ذلك الاطلاق  
على سبيل الاشتراك حتى على التعريف اللغوي كما في شرح النفاضة  
وغيره وعليه ما طلقه على ما قلناه من بقاء التشكيك كما المرفف فيما يفتقر  
وبعضه يفتقر باسم الحد ما يكون بجميع الذاتيات مع تقدم الاعم فالله  
عم والافهم رسم وعليه ابو عمر بن الخطاب **الشئ** ما ذكره في  
كل من الرسم الثاني والرسم النافذ هو من ذهب المتأخرين ومن ذهب  
لما قد يراد الرسم الثاني هو ما يبعد امتياز الماهية عن جميع ما عداها  
والنافذ ما يبعد الامتياز عن البعض فقط برزعم الترتيب في بعض  
كتبه ان هذا هو المسمى عند المناقشة وظاهر كلامه خلافه

وهذا

وهناك بينهما اصطلاح اخر وهو ان ما ذكر فيه الجنس مخالف  
والخاصة رسم تام وما اقتصر على الخاصة رسم ناقص وهو من ذهب الاما  
في العمل وعليه كلام الجليل في ظاهره وزعم بعضهم ان السوسى  
اقتصر عليه في مختصره وهم نفع ذلك في شرحه **الثالث**  
ما سبقه كل من الحد والرسم النافذ وان شئت ما يكون بالفضل وحده  
والخاصة وحدها هو من ذهب المتأخرين وايضا ومن ذهب لما قد يراد اشتراك كون  
المعرف مجردا فـ **ال** من سبوز عنده وهو ما ذكره وان عدوا التقريب  
من الافعال المؤلفة وجعل الشئ ابو علي اعادة المعرف بالتصوير فليلا  
رديا قلنا **و** الظاهر بناء على من ذهب المانع في تفسير الرسم  
النافذ انه اولي بالجواز منه على من ذهب التمييز والله اعلم **الرابع**  
ليرى الفرق النافذ بها كالمادة لتنف النفاضة او الفرق العلم مع الفصل  
للخاصة مع الفرق العلم **ف** الالهة والفرق من التعريف اما الاطلاق  
على ذاتيات المرفف او تمييزه عن غيره والفرق العلم سواء كان مع  
الفصل والخاصة لا يفيد شيئا منهما والخاصة وان كانت تفيد التمييز  
الا انه قد حصل الفصل لما جاز في ذكرها معه وهو لا ينفق الاقراء  
بهم وزعم شئ الاصطلاح في مطلقه الاكثر على كلام الاولين  
حد ناقص والثالث رسم ناقص منزه عن لشمع طابقة كما المولى سعد  
الدير في شرح المقاصد بان من ذهب التمييز اختصار الحد بما كان  
من بعض الذاتيات والرسم بما كان من الالهة والنواحي والنواحي  
مفقط نفع من كل من المولى والسيد في شرح الرسالة وحواسنها  
بما يوجب تسليم اعقاب الفرق العلم مع كل من الفصل والخاصة كما  
للخاصة مع الفصل وان ذلك مما يورده في تمييز الحدود ويفيد بسهولة

كما  
عنه



في الاصطلاح على حقيقة فالالمولى صرح بذلك الشيخ في الاشارات  
وهذا اختلافي في الاصطلاح والظاهر بناء على تفسير المتقدم للرسم الناقص  
صحة اعتبار العرض العلم بالجنس عند اذنيه اما مع غير الجنس كما  
لجنس على غير علم ولا **الحاكم** ذكر الشيخ في كتاب  
المنهاية تركناه الشك في البرهان فيل المردى والحق النفع المهور  
انما هو الصناعة المنطوية وصرح بان العلم الحقيقي لهذا منزلة البرهان  
هناك وعلى ذلك فنقول العلم الحقيقي وان كان اشرف المراتب من حيث اقامته  
العلم اليقيني والاصطلاح على ذاتيات المهور المقصود دور التمييز  
وان كان لا يبالى به هو اقل المراتب في هذا المقصود يقع على الخاصة  
دور العامة بل كثير من الخاصة لا يميز عليه تقديم الماهية في اقيانها  
بل في التفرقة بين ذاتيات الماهية وعرضياتها تفهم ذلك ان يسأل على  
جلباب التقدير بالعلم النفع انما هو المعنى من حيث هو معروف  
وبما هو معروف لا من حيث يغير احد نوعيه بصغورية ذلك كما سبق  
وقد ذكر الشيخ كيفية افتقار المهور الحقيقي بما يوقف عليه من كتم  
**واعلم** ان هذا كله انما هو في التقاريف الحقيقية اما التعريفات  
الاسمية وبيان المعهومات اللفظية او الاصطلاحية بامر هامر اسهل  
شيء ويراد تفصيله بان الاسم اذا كان موضوعا لبعض مركب فان كان من  
اجزائه ذاتياته وما عداها خارجا عنه اذ ما كان اوتافقا فطوبى بالماز  
رسم كذلك وفي التقاريف يقال لها تقاريف اسمية لا حقيقية  
**وما يلحق بالاسم** انما يشتمل عند المناطقة بالتعريف اللفظي  
بعض من الموصولات وطبق بمعولها وليس كذلك ما طابا بالمعول القريب  
وشبهه كما يروى كلامه في شرحه وهو كما قال القرايم وما يفت

تبدل

**تبدل اللفظ بلغة رديف** اذ مرادى لذلك المبدال من **اشتماله** عند  
المقابل كتحديد المنطق باللفظ والمحدد ريس بالجنس فيذكر الرديف  
المحد والرمع بقسميه كما في ما ذكره كلام القرايم في الجمع بما يعبر عنه  
كما تقرر في محله غير مرادى المهور **فان قلت** اذ المراد بالحد  
بما يعبر عنه مرادى المهور ودوجب تباينهما اذ ٢ واسطة وحقيقة  
تقول الحد ما بين المهور ود ٢ من الماير بمهره بلاش من الحد مهور  
اما ما بين المهور والكبرى كالملازمة جواخ وهو بالاصل نقص  
بل النقص وهو كل حد مهور **قلت** قد عفا لفظه شارحا ان  
شراك في ابط الوسط بمحمل المهورى الشك اعلم من موضع  
الكبرى كما سبقت الاشارة اليه في حاجته نسبة الابداء ولا يلزم  
من حليل الاكبر من الاظهر عليه من الاعمال بالضرورة وبما **واعلم**  
ان ما سبق في افراج مبني على اجراء اللفظ مهور اطعم كما سبق بيانه وبع  
كما في اذ كلام القرايم ان يخرج بالرديف خصوص الحد والرمع  
الناقصين لكن يجب ان يراعى فيهما ما هو بالعدل ووجهه او بالخاصة  
كذلك وما عدا ذلك من قسمي النقص بينهما كما قسم العلم لا  
ريضة وقد عرفت بلغة المهورى بالرديف لغير التبدل فيهما ليس  
باللفظ الواحد جاء على بند ذلك البناء بالاداء لا يخرج عن المناسب  
لمورد التفسير في كلامه كما في اذ ان يقال اللفظ لفظ مرادى اشهر  
يدل من رديف غير وهذا المهور من قراير الحاجب وشروعه واللفظ  
ما انما عن الشيء بلغة مرادى مثل العفار المهور وتفيد الاشتمالية  
بعندية السابيل انما انما في سبيل التفرقة بين علمه مع ان الاشتمالية عند  
تتخلص من مشهور عند فروع او في زمن لا يكون مشهورا عند غيرهم



اريد غير ذلك الزمان بل ربما كان غير ما **قلت** اشتراط الاهمية  
 في المعرف بما هو معنى الشامل لكل من اقسامه على ما يعيد كل في  
 كلامه الا في مفر عن ذكر الاشتمالية هنا فاجابة ذكره الاشتمالية  
 هنا كغيره **قلت** انما يعطى ذلك لا من **الاول** وال  
 بما ان الاشتمالية غير غير اذ هو اذوية تختلف بحسب السؤال  
 وتلك حقيقة لا اختلاف فيها على ما اشار اليه الشيخ الرئيس  
 في كتاب الشفاء حيث قال وانها يكون الحد حقيقيا به لا رسميا  
 اذ ان كان مناهو اعراف على الاطلاق ولو كان كليا هو اعراف غير تام  
 للتقدم بامكان يكون للشئ الواحد حد وكثيره بحسب الاعرف  
 عند كل واحد فان قيل وهو **عمل الشئ** ان الاشتمالية هنا ليست  
 وصفا للشيء بل اعتبارا به في المعاني والافعال المحفولة  
 كالمليو فتمت بل هي راجعة الى الوجود والذات والى الغير تانها  
 وبالعرض ولها كالرسم يشار الى الحد في الامر الثاني وكان يشهد به  
 افور فرين **فصل** في نظم كلامه ان المعرف سبعة اقسام  
 قسمها التام من الحد والرسم وقسمها الناقص من كل منهما واللاقطي  
 لان المميز فيه اما بطل او خاصة وكل منهما اما مع الجنس الغريب  
 او بالعمد او لا مع شئ واصلا والسابع يتبدل اللفظ بالرديف  
 الاشتمالية وعلى ما سبق في اعتبار العرف مع كل من البطل والخاصة والنا  
 صة مع البطل تكون عشرة **فان قلت** اهل قسم النفس  
 والمثال **قلت** في ان كانا من اقسامه نافع من كلامه فاصلة  
 للمعروف ثلثان جهتا مثلا تشكل الثلث الموضوع في الجواب عند  
 السؤال عن خاصية من خواصه وعليه وفيه داخل في كلامه لكن

لا يجوز

لا ينبغي ما يندلج ومن التاخير كتاب النهاية وغيره من غير التعريف  
 البعض من هذا القيل **فاما** كان المعرف بما يعرض له التام يعقد  
 شئ من شرائطه اذ ان يسر شيئا من شرائطه التي يوجب انتفاء شئ  
 منها خلافا له معناه او لفظه **فان قلت** كل اعم من اقسام المعرف المذكور  
 في كلامه في جهة وجوده استلزامة للمطلوب **ان يرى مطروحا** بان يكون بحيث يلزم  
 من وجوده وجود المعرف به والا عم من الشئ لكونه لا يعقد التصور الكنتهي  
 لبقوات بعض الخائيات معه ولا التمييز عن كل لا يغفل لشموله المطلوب وغيره  
 لغرض كذا لا يكون مع داله اذ لا يلزم من وجوده وجوده لفظا ويلزمه اذ اذا  
 ان يكون مانعا وفيه نظر لا مكارا ان يكون النقص من بواسطة فيه عرض وجبته  
 يعقد ما سبق ويلزم من وجوده وجود المعرف به وان يكون ايضا **عكسا** بان يكون  
 بحيث يلزم من وجود المعرف به وجوده بالا غير من الشئ لكونه اخص منه لكون  
 وجوده في العقل يستلزم وجود الاعم منه من غير عكس وكون شروكه ومنا بياته  
 اكثر من كل ما هو للثمة او معاندة للانع وهو كذا لا لافق من غير عكس لا يكون  
 مع داله اذ لا يلزم من وجود الاعم المعرف به وجوده لفظا ويلزمه اذ اذا ان يكون  
 جامعاً وفيه نظر ايضا لا مكارا ان يكون النقص من بواسطة فيه عرض وجبته لا يلزم  
 جميع ذلك بالا ولا في كذا في المولى ان يقال ان ذلك على الاطلاق على شدة الاله اذ  
 ولا انعكاسه وكما في شدة الامر اذ لا انعكاسه من التعريف بالا عم ولا غير بكونه  
 ينتج التعريف بالبعبار في الواو اذ لا يلزم من وجود المعيار وجود ميانبه  
 وجبته لا يكون **فان قلت** في **فصل** في نظم كلامه ان المعرف سبعة اقسام

اشتراط الطرد والعكس في المعرف بما هو معنى الشامل لكل من اقسامه هو مزق  
 التاخير ومن ذهب الى ان التعريف الناقص يجوز ان يكون اعم من الرسم الناقص  
 كما سبق في تقييده ليس يكون اعم وكلام المولى في شرح الرسالة طاهر في

Copyrighted material



عن اختصار الالف قد مر بذكرها كما اشار اليه المولى ولخصه السيد هو  
 التخيير وان كان يكون التصور الكنهى كسبها مختاراً الى هو موصل اليه  
 كذلك التصور بوجه كما هو في التصدير وبالجملة بالصواب ان يكون  
 في المربعات ما يتكفل بالتصور الخطاين كما انه في القياس ما يتكفل بالتصديق  
 الخطاين **الثاني** المشهور عن قولهم في الالف فكما ان التلخيص في الاستقاء  
 بان يكون المعرف بحيث يلزم من انتفاء انتفاء المعرفه كما ان التلخيص في التلخيص  
 بان يكون كماله سبباً وما يصح من المعرفه من العوضه اذ هو كما في قولهم في العراد عكس  
 الامر اذ هو موافقة اللغة والروا اطار العكس عليه بالتبوت والتبوت حيثما يقال  
 كل انسا ناهو بالعكس وكل انسا عكس بالاصطلاح عند من يرى  
 انه كاسر الكلية الموجبة كخمسها عند ما يتساوى كمالها كما هنا  
**الثالث** المشهور كما سبق الى الجمع يرجع الى العكس والمنع يرجع الى  
 الفرد ويضم كاي على التقيي ومن تبعه كالزاي يعكس ويضم لمانه  
 الى معنى الافراده لفتز عم الافراده هو التلخيص في التلخيص وهو كما قال  
 الشارح العلامة ومع والاشغاف بشره الامر اذ هو مشهور **الرابع** انكسار  
 ما زعمه الولي العرفاني ومن تبعه من الافراده مردود في اللغة العربية وان  
 سبويه نزل على ذلك حيث قال يقولون مردودته فذهب ولا يقولون جازم  
 ولا جازم وان على ما في الصحاح يقال في لغة زينة وهم جازم في الافراده المصطلح  
 عليه ليس مطلقاً مردود بمعنى ابعده المفعول عليه ذلك المنع بل هو غير يقال في  
 في الصحاح والقاموس المردود الشيء تتبع بعضه بعضاً وهو المصطلح عليه بتفسير  
 كما سبق والذات على علم ومشرحه المعرفه ايضا ان يكون **خامس** ان اظهر من المعرف  
 به بدليل قوله **لا اظهر** من المعرفه **ولا مساوي** له لا متناع كونه شيء  
 سبباً في معرفة الغير اما الاول فكما لو قيل في تعريف النار انه اسطغر شبيه بالنفس

كونه لا فكاس  
 لان في التلخيص

والثاني لو قيل في تعريف الزوج انه عدد يزيد على الفرد بواحد لم يتساوى عن  
 الفرد والزوج **فان قلت** هذا المشهور في الرسم ظاهر واما الحمد الذي  
 له وليس له اعتبار في معرفة اتقاء الشيء المسووم مساو المعرفه الى غير اعرف  
 لم يكن سبباً في معرفة الغير اذ المطلوب هو هو والفرق ان القول المذكور مساو  
 له او اخص منه وشئ من المساو في الجملة او الزايد فيهما لا يكون سبباً  
 في معرفة المساو او اللاحق ومنه فيهما وبالجملة في اتقاء الشيء فذلك ان  
 اعرف منه فلا يسمى القول المشتمل عليه ما مع ما وحسينه يكون ذلك القول مطلقاً  
 تعريفه باحصل كل هو مع ما للمطلوب الاول والانتقال الى طلب المعرفه الثاني الى  
 ان يتلخص الامر الى غير البراهة التي لا بد منه وليس معناها ان اتقاء الشيء الى  
 تكرار اعرف تركناها وخطابها اتقاء اعرف منها لا يستعمل ذلك كما سبق في الاول  
 شارة اليه واية بيانه صراحة وعموم هذا الشره في كل من الحمد والرسم معاً هو  
 اشهر في الكتب المنطقية من نزل على الشيخ ابو علي في كتابه الشفاء وغيره  
 صرح بذلك فلامعنى القول المعلى في شرح المختصر الاطلي اعترا بظاهر عبارته  
 ان هذا الشره مما لا يمكن ادخاله في معترضة في المورد على ان الشارح العلامة مصرح  
 بدفع ما توهمه العبارة اخرا من كلام العزولي ان يكون **مجرداً** اعلى يجوز لتجاوز  
 مكانه الاطلي الموضوع هو له او استعمله في قوله وقوله **بالفرقة**  
**بما عرزا** على صيغة الجهر ان يقدم الجهر على قبله مما لا يجوز لما سبق في  
 ترويضه وبما ان يقدم هذا الى ضمير مصدر نوعي كما به يقتل بجنوك  
 فيكون التقديم جائز اذ لا يكون الجملة نعت لفرقة متعلق بواجبه الظري على  
 انه صفة لما قبله وان يكون المعرف مجازاً مطاباً للفرقة المعترضة  
 عرارة موضح له اللغة او لا لما قبله ما سبق في تعريفه جله من اليبال بخلاف  
 ما لو كانت هناك فرقة لعلية او حالية فانه جائز التعريف به اذ المقصود

غير قوله



كما قال ابو حامد في مقدمة مستند حاله وغيره البيان وقد حصل بالقرينة بعضهم  
 لما نظر الى تبادل وغير المقصود الى الذي هو من العجز بل يفتيه بالقرينة  
 منع التعريف بالبيان مطلقا وعليه السيف الامدى وظابغة واما الكناية  
 لصحة ارادة غير المقصود من الملتزم كما المقصود من الملتزم فقد حكم الفراغ  
 لا نقار على منعها في التعريف **ولا سيما** اء بمعرف **يدري** **بحرود** اء يعلم به  
 لما يلزم عليه من الادب مصرعا كما وهو الر تنقد مراتبه بالكلية متوقفا  
 على الحرود المتوقف عليه بلا واسطة كما لو قيل في تعريف الكيفية انها ما  
 تقع المشا بصفة ولا مشا بصفة ثم المشا بصفة بالانقار في الكيفية او كناية وهو  
 ما نفرد مراتبه بالكلية متوقف على الحرود بواسطة توقفه على حد متوقف  
 على الحرود الا واولا على حد متوقف على حد اء متوقف على الحرود مثلا كما لو  
 لو قيل في تعريف الاشياء اء عدد ينقسم بنفسه ويرتفع في تعريف المتساويين  
 انهما شيان غير متجانسين في تعريف هذين الشئيين انهما الاشياء او قيل في  
 الاثنان انهما زوج ثمة الزوج انه المتقسم بالمتساويين في ما سبق فليكن  
 الر اخر والمكنون من الادوار كل في البان اخبر من المصريح هو التاميق  
 اشد استعماله منه فتظا به مساوية الشئ على نفسه بمراتبه ومساوية  
 بها كذلك وهو مطلقا اء في تعريف بالادب اء فيج منه بالمساواة  
**تعريف** كما امتنع تعريف الشئ به لا يعرف الا بد يتبع في كل  
 القول تعريفه به لا يعرف الا به وهو ما يندرج تحت تعريف الشئ به لا سيما  
 في الاشياء المتقاطعة لا يعرف بعضها في تعريف البعض وان عمه في قري  
 من هذا ان اخذ امر اخذ اسطوا كلاما من المفسر والنوع في تعريف الاخر  
 ممنوع وما قبله من الشئ من نوع والشئ ابو على في كنه من شدة التفكير عليه  
 وبين ما من الاغاليط والشئ قليل اليه وبالجملة لما اخذ متغاير النوع غير اء

الماخوذ

الماخوذ في تعريف الجنس الحقيقي والماخوذ بالجنس في تعريف الماهية والماخوذ  
 لوجوده سبق المعرف بالكم معرفة على المعرف على ما بينوه **والمشتركة**  
**القرينة** البينة هذه معنيته او معانيه **خلا** كما لو قيل في تعريف الماهية  
 الجور او في تعريف الذهب انه العير اء المقصود من التعريف البيان والماخوذ  
 في لغة المعرف بيا فيه ومن هذا القيل التعريف بالالفاظ القرينة الغير المانوسة  
 المستعمل اما لو كانت قرينة المشتركة تميز المقصود فقال الفراغ في قياسه على  
 قول الفخراني في العجز السابق للمصنف اقتضاؤه يجوز ذلك اء المقصود البيان  
 وقد حصل بالقرينة **تعريف** في الخلل في التقاريف بالبيان والمشتراك والالفاظ  
 الوهشية يميز عنها بالخلل اللغوي لوجوده لوجود الالفاظ والتعريف بالبيان لبيان  
 غير المقصود من الحقيقة التي اء في قوله في تعريفه وهو بالمشتركة لا حتم الى  
 حمل على غير المقصود او المقصود على الصواب اء في قوله فيما به هو لا نقار  
 العلم به اصلا **وعرف** اء عسما ينقل عنكم كثير او امتد الى جواف عليه  
 في شئ امر كونه **جملة الرد** في هذا الباب الموجب للخلل في مادة المعرف  
**ان تدخل الا حلال** بمعنى الاشياء المحركة بها في الا حلال ولا بد ان يكون  
 اء في كل ما سبق تعريف **والحرود** اء في المعرف اء اء في كل شئ امر تلك في  
 شئ امر هو وجهه من جملة مميزات الماهية كالتصنيف مثلا الماهية في تعريف  
 الحلال في قول من قال انه وصف بصفة منتصب الخ لما يلزم على ذلك من الدور  
 اء المحرك عليه هو المطلوب تصور المتوقف العلم به على العلم بجميع ادوار  
 ما تعرف به التضمن جملته العلم المذكور المتوقف على تصور المحرك عليه لا متناع  
 الخ شئ على حاله يعلم وتوقف الشئ على ما يتوقف عليه دور محال طبع  
 تعريف ما اشار اليه وتقرير ما اعتل عليه وفيه نواقح العلم لكونه على ما يقع منه  
 ليس جزءا من الماهية ولا منسوبا ولا نسل اعتبار في التمييز بناء على ما سبق

Copyrighted material







يقال في تعريف النسا ان جسم نسا او حساس فاعلم ان جسم نسا  
 او قابل للعلم او انه ظاهك لو كانت قوة مثلاً او في تعريف النسا هو الحس  
 او السمع **باب ما روي** ان لزل من افتقار التقدير في معطوفيهما على البرل  
 وامتناع ذلك في الحروف الحقيقية التامة في النافعة والرسع مطلقا  
 وقد علمت ما في ذلك من افتقار في ما سبق ويجمع فوله **باب ما روي**  
 ان قوله وشبه كل واحد يعرف الى هنا **باب ما روي** ان اشتراط تلك الشرط  
 من افعال فيقيد بشئ منها بمادة المعنى **ففيها ت** **الاول**  
 الشيخ في كتاب النجاة وغيره ان الخلق في التعريف امام جهة الجنس او من  
 جهة العسل او من جهتهما فالنظام في الجنس من جهة ان يرفع مكانه  
 العسل كما لو قيل ان العشر ابراه العجبة مع انه عجة مفردة او المادة  
 كما لو قيل السيف حديد يقطع به او الحيوان كما لو قيل الزباد خشب  
 محترق او الجزء كما لو قيل العشرة خمسة وخمسة او ما هو من اللوان  
 العريضة كالواحد والموجود كما لو قيل النسا واحد او موجود فاعلم  
 ان النوع كما لو قيل الشرط في الناس من ان الظاهر نوع من الشرط اما النسا  
 في العسل بما في هذا اللوان العريضة مكانه او اخذ الجنس مكانه او اخذ  
 الا بفعلا في بصورة مع انها اذا اشتدت في ظل الشئ والبصير اذا  
 اشتدت في قوى الشئ وثبت او اخذ غير فعل الشئ مكانه بطلان واما  
 النسا فيهما بيان يعرف الشئ بما هو اخص منه او مسارا له وقد سبق  
 هذا في كلام النافع **قلت** وقد يفهم من اجزاء المعرف بما يشتمل  
 كل من اقسام الخاصة والنسا فيهما بل يكون المذكر في معنى الخاصة  
 غير خاصة والآن يكون مسبوقة في مشهور الراي عند الاواخر وقد  
 سبق ذلك **الثاني** العا هياك باعتبار حرها والحربها وفي

في اربعة اقسام لانها اما بسيطة او مركبة وكرامتها اما ان يتركب  
 عنها اولا الا وهو البسيطة لم يتركب عنه غير لا يجد ولا يجد به فالوا  
 على الواجب لذاته والثالث المركبة التي يتركب عنه غير لا يجد ولا يجد به كالحيوان  
 والرابع وهو المركبة التي لم يتركب عنه غير لا يجد ولا يجد به كالنفس  
 منها طريقة كشيء الرسم النافذ كما يجد وقد سبق في ذلك (المعينة وسبقة  
 نافذ الرسم من كل اقسام المعرف بما هو اسهل من تناوله لمتعاطيه صيغانا  
 كما هو ارجح **الثالث** ذهب الامام ابو الخطاب الى استعماله طلب  
 شئ من التصورات لا يتصور اما ما هو في كل اقسامه ولا يستحيل تحصيل  
 الحاصل او الثاني فلا يستحيل طلب ما لم يشعر به بالبال او يشعر به من وجه  
 دور اخر استعمال طلب الوجه المشهور من وجهه كغيره لما سبق فيهم  
 واليه سواب المشهور عما قيل ان يقال ان استعمال الثالث هو قوله  
 انه من حيث انه غير مشهور من مخرج الطلب فلتا ممنوع لا كثيرا ما يجهل خلاف  
 الاشياء ولم يشعر لا يكون نظاما هو موجود ارجح ان يقال في طلب حصولها  
 التي تحصل بتلك الواسطة بالمشهور بالملك شئ من حيث مجرد كونه سهاويا  
 او منزه للوحى كغيره الى طلب ما لم يشعر به من حقيقته حتى يعلم بان جسم الحيد  
 شعاع مغلوم من غير مخرج من الزد ابل مطروح على الطهارة والطاعة وعليه  
 القياس وقد التزم فيها استعمال الي اجزاء الذي في غير كل مشهور يستحيل  
 طلبه بقطع عن غير نفي الى كل ما يستحيل عليه وهو غير مشهور  
 ونفع اليه قوله وكما هو غير مشهور يستحيل عليه كثر يتبع من  
 الاول كما لا يستحيل عليه يستحيل عليه وهو محال وله في هذا المقصد  
 تشكيك اخر يطلب بمواضع مما سبق ذكره من السطوة **الرابع**  
 الحد من الاشياء الغير المكشوفة بالبرهان والآن الذي هو بطلان الان

**الرابع**



ملزم لبطال ملزمه اما الملائمة فلا الحليل يتوقف على الحكم المستند اليه  
 وهو هنا بثبوت الحد للمحروود والحكم يتوقف على تحقق شرطيه وهما هنا  
 المحروود والمحروود لا المحروود يتوقف على الدليل عليه بفقد توقف الدليل  
 على نفسه وتلك ما ذهب اليه بالدور وفيه نظر لان الحكم انما يتوقف على مجزؤ  
 الشهور بالحكم عليه على تحقوله بالثبوت وانما يلزم الدور على هذا اذا كان  
 وايضا البرهان انما يستلزم ثبوت الاكبر لا صغره الحد للمحروود عزتوسه  
 وسه بينهما ولا يلزم من ثبوتها ان يكون حد الد والمطلوب انما هو الثاني  
 وهو كذا ذكر الشيخ في عدة ادلة للمصلحة وليكن مباداة كونه من مباحث  
 المعرو كناية والحد لوانه التوفيق بلا نهاية **باب**  
**في القضايا وافعالها** لما مر من ما يتوطلبه التصور احد  
 فسمى العلم احد فسمى الصانع المقتضى للطبع تقديمه من مباحث  
 المعرو وما له عليه توقف او المتوقف عليه به مناسبة مما سبق وتشرح  
 فيما يتوطلبه التصور ثانيا فسمى العلم ثانيا فسمى الصانعة المقتضى  
 الطبع تاخير من مباحث الحج وتقسيمها الى قياس وغيره والار الى  
 بسيمه ومركب واقران وشركى التي تنوع ما ياك ولما كانت المواد متابقة  
 على الصور وكانت مواد الحج القضايا قد موافقة القضايا وافعالها  
 عملا بمقتضى الطبع والقضايا باجمع فضية وعيلة بمعنى معمولة  
 لانها مقتضى اء محكم بينها بثبوت النسبة بين شرطيهما او لا بثبوتها  
 والمراد بالاحكام خصوص التناقض والعكس المستوي اذ لا يذكى  
 سواهما بالقياس بصيغة الجمع ليس لا على منسوب من يرى اراقل الجمع اثنان  
 او على اعتبار تعدد الاحكام بالصور لتعدد القضايا كذا وانما عبر بذلك  
 الكا تبي لذكر من الاحكام عكس النفي وتلازم الشرطية وقد اشار لتعريف

الفضية

الفضية بلان قولنا **ما** اء قولنا اء اء من لفظ اذ لا يكون اصطلاح  
 الامر كبا بخلاف اللفظ واشمل منه جراه في القضايا المفعولة المفعول  
**احتمل الصدور** خرج افعال الانشاء كلها لانها وانما احتمل لها ذلك  
 بعد لالة المتزام متلا فوله اء اء شرح له صدره وبسرلى امره يستلزم  
 انه مقتضى ذلك او طاله له وهو محتمل للصدور وعليه القياس والصبر مطابقة  
 الخبر للواقع كما ان الكرب عدى ذلك **فان قلت** اء الصبر في تعريف  
 الخبر الماخوذ الخبر في تعريفه دورا بل في الجواب **ما** اء اء اء  
 اء الصدور ضروري كالكرب في حصوله غير متوقف على ما سبقه من الء شى  
 لا من اء اء كما اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 المطابقة العكس بها الصبر وصف للء باء اعتبار الحقيقة لا الخبر بل يتوقف  
 الصدور على الخبر كما اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 اء الصدور الماخوذ في تعريف الخبر هو الماخوذ الخبر في تعريفه اء اء اء اء اء اء  
 اصطلاحى كما ان الخبر كذا والادرا انما كان يلزم ان لو كان الماخوذ والماخوذ فيه  
 من غير صدور بمعنى واحد من غير ان الجواب اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 وانما **الذات** اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 اء  
 اء  
**فان قلت** يلزم اسفاه المصنف عطف الكرب على الصدور والى كالجعل عليه  
 ليدم وظل يكون فاد اء اء عكس تعريفه **قلت** فء اء اء اء اء اء اء  
 روءه فصب السور بلان فان معنى اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء  
 الى اء  
 وهو بالء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء



كذلك وما لا يحتاج اليه ذكر وهو مشهور والمشرع في التعريف لا يجوز كما اشار  
اليه شيخ الصناعة في كتبه على ان ذكر الكثر معطوف على الصور والواو  
او باو ما هو مشهور من الظهور فله **جاء** اهواء ذلك القول في تسميته  
خبراً **بينهم** في المناقشة كغيره **فقط** **وجاء** ايضاً الجار في تسميته بينهم  
فضية وخبراً هو قول محتمل بالنظر الى ذاته للصورة كما يسمى ذلك يسمى  
تصديقاً تسمية له باسم متعلقة السابقين ولاحقاً ان انتظرت فضية  
على ان حال الازمة من فاعل جاز لا يتقدم مظاهراً ولا غير من جهة المعنى انما  
على ان يكونان لمصدر هو فاعل جازي الغنى عن المضاف اليه كما سبق عليه  
بالنظر في تسميته تعلق به حتى لا يعطى بين الموضوع وطته بالاجنبى **تسميته**  
الغير بالنظر الى ذاته ثلاثة اقسام متغير المدة كما فيها الله ورسوله والكل  
اعلى من جزيء والسما هو الارض متغير الكثر كما فيها اجزاء من وزوج  
اليامة في دعوات الرسالة والجزء اعلى من كله والسما تحت الارض ومحتل  
للصور والكثر كقول من لا يقطع بصرفه ولا كونه في امرانه كذا وكل ذلك كما  
سبق بينه في تحت الحمد السابق **جاء** اذا حصل ذلك تميزا لفضية ومع بقية فاعل  
بهره **القضايا** كلها **عنهم** بحسب انفسها الاولى **فصل** في كل فضية  
لا تخلصوا اما ان يكثر التفسير عن كل واحد من طريقها حالة الخلق وما لا فائدة لارتبائه  
بينهما بل لا مجرد او لا فاعل كل الثاني **هي** **شرعية** لوجود جازي الشرع فيها  
الجملة وتنفيد الكلام في حواها في مبحثها **اللقم** والله تعالى او لا وهي  
**عملية** نسبة لا حد طريقها الا غير لتمام ما هيتهاب به وهي قول محتمل بالنظر  
الى ذاته للصورة ويكثر التفسير عن كل من طريقه بلغة مجرد سواء كان الطريقاً مجرد  
بالعمل كقول زيد فيلسوف او لم يكونا كذلك كقولك **البيوت** **الناحية**  
جسم ضاحك وكقولك **الانسان** ينتقل بانتقال قدميه من مكان الى مكان ما شر

وكقولك

وكقولك زيد انسان عملية وكلما كانت الشرعية العلة والصور مشروطة  
اي هذه عملية وهذه شرعية وقولك زيد فاعل فينا فاضل زيد ليس بقايم مثلاً  
لهذا تفيض ذلك **فان قلت** اختصار هذا الامر باللفظية العملية  
ممنوع ضرورة صحة التفسير عن احد طرفي الشرعية بالمفرد او المازوج  
وعن الاخر بالتالي او الاخر **قلت** المقصود كما اجاد الكلام سابقاً التفسير  
بالمفرد لا رادة ابقاء الخلق في الفضية قبل ذلك التفسير وامتناع  
ذلك في الشرعية من واقع الامور **والفصل الثاني** من فسمي للفضية وهي  
العملية قد مضى على الشرعية لكون الاولى من الثانية بمنزلة المفرد من المركب  
لا بد من بيان اجزاء اربعة بحسب التفسير **مكرر** عليه ومكرر به ونسبة بينهما  
من حيث ثبوت الثاني للاول او انتقار عنه ونسبة ربط المحمول بالموضوع  
اذا ادركت نوع النسبة الاولى والافقوعها غير الاولى لما كانت مفرجة  
تحت الثانية لم يضرها هذا الا عليها استغناء باللفظية الدالة على النسبة  
الثانية وسياقها اصطلاحهم في هذه الايام والجزء الاول **المكرر** عليه  
فيها لا يخلوا اما لا يمنع الشركة او يمنع ذلك فاعل كل **الاول** في الفضية  
في اصطلاح المصنف **كلية** وان كان الثاني في الفضية في اصطلاح الجميع  
**شخصية** لتتخصص المحل عليه فينتج وتسمى مخصوصة اي بالمفرد المحل  
عليه فيها وهي لترك غيرنا وبعده في العلم ومنع هذا ذكر الشركة قد يكون  
بحسب مجرد تصور كما في قولك زيد عالم واسامة ابن امرئ ثالثة وقد يكون  
بنسبة الاستعمال كما في انا وانت او هذا والي غرض علمه فيلسوف عند  
مرور **وضع** ما عدا العلم كلي **والفصل الاول** من هذه التفسير وهو  
الكلية بحسب ذكر ما يدل على كمية افراد العلم ان كان العلم على الامراد  
فيه وعد ذلك فسمي **اما** ان يكون **مكرر** **مكرر** لا فاعل الموضوع











الشيخ والمجهول ونوف على كيفية صواب المحمول في مذهب المبيد على ان  
 الشيخ لا يشترط الانتفاء بالافعال خارجا بل يعرض العقل واعتبار فقط  
 كما كثر في الخارج لا وتخصيص اما في كثرنا موجزا من مقتضاة مباحث  
 الباء ومعرفه هذه المزايا مما هو عجز النفع في الاقيسة والعكوسات  
 اما صواب المحمول على ذات الموضوع فقد يكون امكانا او ضروريا او دوا  
 او خلافا والمتكفل بتفصيل ذلك بمبحث الموضوعات **الشك**  
 اذا قلنا كل **ج** فانه تعتبرها حقيقة ونهني بذلك ان كلما الوجود كان **ج**  
 بهو بحيث لو وجد كان **ج** بل كان **ج** ابراد موجودة بالحق عليه **ب** يدها  
 والمفردة والاداء المفردة فقط واخرى تعتبرها خارجة ونهني بها ان كل ما  
 هو **ج** معا وجد او يوجد خارجا وهو **ج** خارجا سرا كان صدور العنوان على  
 ذات الموضوع حالة ضرورة المحمول عليها او فلهذا في اوجزه حتى يصح  
 كل حرييت وكل منع في الجناس من مر والبرويين لا اعتبارا بظواهره اذ  
 لم يوجد خارجا من الاشكال الا المثلث في ان نغفل بالاعتبار الاول كل مربع  
 مثلا شكل لا كل ما للوجود خارجا من مر بها فهو بحيث لو وجد كان شكلا لا  
 الثاني لا كل موجود من الاشكال فهو مثلث ويصح على الاعتبار الثاني  
 ان نغفل كل شكل فهو مثلث ولم يصح ذلك على الاعتبار الاول وقد يصرفان  
 معا كما في كل اشياء جوار وتفسير ما ينشأ من النسب باعتبار حالها  
 من الكيف والكم مبسرها في المطوعة فليطلب منها وعلى ما ذكرناه  
 في التبيين الاول والثاني يغاير سائر المحصورات الكلية السالبة  
 والجزئية **الثالث** ضرورة القضية ان جعل حرف السلب في ما من  
 اخرها الموضوع او المحمول او من كليهما سميت القضية معروفة الموضوع  
 او المحمول او الاخر من جهة كانت او سالبة لا شتمها على ما عول به

عراضه من حرف السلب كقولك كل الاخيوار جهاد وكل جهاد لا او غير متحرك  
 وكل الا متحرك لا عالم وان لم يكونا كذلك فان كانت موجبة سميت محصلة  
 والا فليس البسيطة وقد تهلل المحصلة على ما يع الموجبة والسالبة غير ان  
 ما من الهدوء في جانب الموضوع لما كان لا اثر له في المعنى بل ينفذ اليه حتى  
 انشأ اذا اطلقوا الهدوء لم ينصف الا الى ما في جانب المحمول كما صرح بذلك  
 الشيخ ابو علي وغيره بالفتايا باعتبار محموله نظامه ولفظ محصلة وكل منها  
 موجبة وسالبة والموجبة المعروفة كثر اما تلتبس بالسالبة البسيطة  
 سيما في لغة العرب والعبري بينهما اما بعضهما هو ان حكم المقرولة ايقاع  
 وحكم البسيطة انتزاع واما مادة وفقران في السلب جزء من المحمول المعروفة  
 وخارج عنه داخل عليه رابع له في البسيطة وايضا الثانية لصرفها حالة وجود  
 الموضوع وعوضه من الاول التي لا تنصرف الا عن وجوده تحقيفا او تنقيرا لان  
 الخلق ثبوت امر وجودي كان او غير ميبا لا مر بيسنة في وجود المحمول عليه  
 فلهذا بخلاف سلب امر امر لا سليم عنه اما بعد المحصول عنه وحينئذ  
 لا يكون المسلوب ثابتا للمسلوب عنه او بوجوده مع عدم ثبوت المسلوب  
 له وهذا معنى قولهم الموجبة محصلة كانت او معروفة تقتض وجود  
 موضوعها والسالبة ايا كانت لا تقتضيه في ان تقول العنقاء ليس بمصير  
 ولا يصح العنقاء هو ليس بمصير وطرا تشترك فيه التثابته والتلا شية  
 وتختص التلا شية ببيان اخر هو ان الرابطة ان تقدمت حرف السلب فاجاب عرولى  
 والاسلوب وهما في التثابته انما يكون بنية من التكلم او تخصيص في بعض  
 الاما والى بالسلب كليهما فلهذا بالاجابة كغيره في العبري في المهرولة  
 والمحصلة من القضايا من واحد السطاب في الصناعة لما ياتي في شرايط الاشكال  
**الرابع** قد علمت ان السور انما يستعمل الدخول على ما موضوعها كلى



فصحت افراد في الحكم فادخل على جزء او مجموعا فيكون عراصله والفضية  
لذلك متخرفة ولها صور عديدة وظاه كذبها اثباتها للجزء افراد او  
حكمها باجتماع افراد في جرد او كذب ما دلتها وما يوافقها امتناع والجزء  
**الاول** في التقدير من اجزاء القضية اء المحكوم عليه فيها هو **الموضوع** في القضايا  
**العملية** لوضعه ان يجعل عليه شيئا ايجابا او سلبا والجزء **الثاني** في القضايا  
في المحكوم به هو **المحمول** للمعلم على الموضوع بالاجاب او السلب وغوله  
**بالسوية** اشارة لمناسبة التسمية للمسمى بينهما والجزء المتروكة بينهما  
الدال على نسبة احدهما للآخر بالشئ او المعنى يسمى رابطة لربك المحمول  
بالموضوع وهم كثيرا ما يفرق لشعور الذهن بينهما سميها في اللغة العربية  
اجتزاء عنها بالحركة اللاحقة وحينئذ بالقضية في اللغة تنائية فاصح  
بها معنى ثلاثية ونحوها قال الشيخ ابراهيم ونحوها لفظة هو او ما به  
معناها في الربك الغير الزماني ولا تلتفت الى ما وضع له ذلك في لغة العرب  
وبذلك صرح الحكم ابو نصر في كتاب المعاني والمروء على ما نقل عنه السعد في  
صرح مع ذلك بالجملة وهو اللفظ الدال على كيفية النسبة من وجوه وامتناع  
وامكان المعبر عنه بالمادة سميت رباعية وموجدة **واعلم** ان ذات  
كل من الموضوع والمحمول سابقة على القضية ووصف الموضوعية والجمولية  
مسبوقة لربك والرابطة لادلتها على الحكم متخرفة بها في الزمان وان كانت متقدمة  
عليه بالذات **ولما ذكرنا** سبورا في اثبات العملية المقترضة لجميع نقد يمتها  
اراد ان ينتقل الى فيسمتها الشرعية فقال **ان على التقليل** فيها اء في القضية  
**قدح** اء وان حكم في القضية بتقليل امر على اخر وجوديا او عدديا على بعض  
الباء كما قالوا ان على اسم **بانها شرعية** وعدوله عن تعريف الجمهور لها بانها  
فضية بفعل حرفها الى فضيتين لما قبل ان يغفل الشئ الى ما منه تركيب وطريقا

الشرعية

الشرعية ليسا فضيتين لعدم احتمالهما الصدور والذكر الى ما قاله فيها  
لا محمد التركش غير طاهر لاجساد عكس ما عدل البيه الشرعية بالنقطة  
اذ لا تقلب فيها وما فيها من معناه ويها به اء في القضية بالآخرى  
بميت لا يصح الكلام لاجلها فاسد اذ لا تسلم ان ذلك معنى التقليل ولو سلم  
بكثير من افعال العملية تدخل هناك اذ لا يكون المراد **ان قلت**  
تقليل صد واحد كطرف في الحقيقة وما نهى الجمع على كذب الاخرى وكذب  
احد طرف في الحقيقة وما نهى التلوع على صد واحد مما لا يمتري به **قلت**  
لم تحكم القضية بذلك وان كان لا يها والمقصود في القضية بذلك وما اعترض  
به الفلكب الرازي على تغير الجملة اء عن الصدور اء عن تقديره من  
ان طرف في الشرعية قبل الحكم بالتقليل والعناد فضيتان ذواتا حكم بمختلفتان  
للصدر والخروج ثم اء احكنا بالتقليل او العناد وجئنا باذاتة لم نكن سألنا  
عندهما الحكم بل حكمنا عليه ما خرج عن التنازل وطار كل منهما ليس فضية لكن لا  
بانتهاء وكذب بسبب مانع فاذا زال ذلك المانع وهو ما يدل على التقليل او العناد  
رفع الضرر الى ما كانا عليه من كونهما فضيتين انهما عن الاغفال فضيتان  
وحكم السير بتغطية السعد فيهما من مع ما يوقف عليه **هو ان** شيه كشيئنا  
العلامة والشرعية كما انفست العملية لاسبور **تنفس** هي ايضا باعتبار حكمها  
**الى** تفسير **شرعية متقطعة** لا تقال كل طرف فيها بالآخر وعن منافاة له في الجملة  
وسبابة له بتفسيرها **ومتلها** يعني في جرد الانفسال اليه **شرعية متقطعة** اما  
اذها شرعية كما قالوا بجمان واما انها متقطعة فلا اعتراض باذاتة لا يقدر من اما  
او ما به معناه وسببش التي تعوي ايضا وتنفس الشرعية للمنطقة والنقطة  
استفزا **ء** حقيق كما اشار اليه السير الشرعي وهو **هاتم** بشرح ان كليتي  
**ج** **اه** **الا** **منه** **مقدح** **لنقدح** على صاحبه صعبا في المنطقة ووضعها



في غيرهما **الثاني** **قال** **القول** **الاول** **في** **المنطقة** **المنقطعة**  
**فان قلت** اذا علم المصطلح المنقطعة على ما هو المذهب عندهم واما  
 كلام الشيخ حيث قال والجزء الاول من كل شئ يسمى مقدما والثاني تاليا  
 فليس من تكون ذاتا ان اذكر من انشئ بها المصطلح عليه في كل من اجزاها عدى  
 الاول والثاني **قلت** التحقير اجزاء القضية لا تزيد على اثنين  
 وما يقال به ذلك فهو من تعدد الفظا لا الاجزاء فاذا قيل القضية  
 اما شخصية او موصلة او كلية او جزئية مثلا فصالح فظا لكل منها  
 ذاتا جزئية او القضية اما شخصية او غيرها وغير الشخصية امامه  
 او غيرها وغير الموصلة اما كلية او جزئية **اما** **القول** **الثاني** **المطلقة**  
 فاعلم اولها انها كسابر الفظا فاسما موجبة وسالبة ولا ولي منقصة هي  
**ما** **ا** **شرعية** **او** **حقيقة** **في** **حكمها** **لان** **الجزء** **من** **قضية** **المنقطعة** **والسالبة**  
 والاذات متعاقبة للضمير اجزاء بها وعرف العاد من غير من لول اصل  
 نذورا او ضرورة والثانية وهي السالبة على وقت تالان الجزئية وتسميتها  
 متصلة اعلاها لانها الموجبة المستتخفة لذلك كالتشاكل في الاما  
 في كل ما يولد الايجاب او الرفع الواقع والمنقطعة صادقة ولا بد من  
 عدوله عن قول الشيخ وغيره انها التي توجب او تسلب لزوم قضية لاخرى  
 زيادة على ما سبق من خروج السوابق خروج ما مفدها اخفى من اليها من  
 الموجبة فمما كان زيد انسانا كل حيوانا اذا الاول يستلزم الثاني ولا  
 يستلزم الثاني لا الاخر غير لان للاع بالضمير بالتالان انما يصح في  
 مستوية الطرفين فمما كان انسانا كان تالان فاشعرا اعتبر في المنطقة  
 الموجبة انما حكمت به العلاقة افترضت استلزام مفدها التالان  
 من كل واحد منهما علته او معلولا للان او مشترك كما في علته او تظايف

في

في الزمنية فمما كان الفظا موجودا بالشمس ظاهرة او بالهواء مشرق  
 او كان زيد ابنا لعمه وجمه ابر له او لا علاقة فبعض الاتفاقية فمما كانت  
 السماء موجبة بالارض بالفضل علو وقد تفسر باع من ذلك وهو ما افق  
 ببعض اعتبار العلاقة سواء كانت اولي نظر وقد تفسر بانها التي هي فيها  
 بصدق التالان ولا يتا بصرفه صدور المقدم كما سبق او لا كما ان كانت السماء  
 تحت الارض بالبنية مسطر فبعض اعلم منها بما سبق والى السالبة فيهم  
 ما سلب ببعض على موجبتها وتسميتها الزمنية او اتفاقية كما سبق مجاز  
 للمتشابهة الموجبة **تعيين** **م** للمنطقة المطلقة تشابهة افساح  
 من ضرب عالتي الزوم والاتفاق في حالتي الايجاب والسلب والارضية عالتي  
 الصدور والكذب وليس الايجاب والسلب ببعض كفسميتها بالمنقطعة  
 المطلقة باعتبار ايجابها طريقها او سلبها بل بالاجاب والاتصال او لا بفصل  
 او سلبه ولذا تقرر موجبة عن سالبتي كقولنا ان زيدا البحر حيوانا على  
 انسانا وسالبة عن موجبي كقولنا ليس البقرة اذا كان لسان حيوانا  
 كان جمل كما انه ليس الصدور والكذب ببعض كفسميتها المذكورة باعتبار صدور  
 طريقها وكذبها حيث يفصل ذلك بل باعتبار صدور الجمع والاتصال او لا  
 بفصل بل او كذبها ولذا تقرر موجبة عن كاذبها وعن صادقها كاذب  
 وتال صادقها ان كانت القول مولعة وبقي عارضة وان كان زيد جمل فهو  
 جمل وان كان زيد جمل سا كان حيوانا اما عكس لا فهو هو ما تال عن مقدم صادق  
 وتال كاذب بالصدور في محال مستلزامه النعالي وهو صدور الكاذب  
 وكذب الصاد ولا صدور المزوم يستلزم صدور اللازم وكذب اللازم يستلزم  
 كذب المزوم وتكون عن كاذبها وعن مقدم صادقها وتكون عن كاذبها  
 لزومية فبذلك وتصور سالبية عما تكون عنه موجبة وتكون عما تصور عنه كاذب

٩٧



واما بيان منسجمة ذات الانتظار **ذات الانتظار المطلقة** فاعلم  
 اولاً ان لها قسمين موجبة وسالبة وفرد **دور** من شتم ويطر والى  
 اول الغنمين اشار بقوله **ما** اشرجه **ارحمة** في حكمها **تأثيرا** **اعنادا** **استم**  
 اء الجزير من ههنا حجة النقطه والسالبة والتاخر وهو السالبة او حجت  
 سلب التناجز بينهما فان كان ذلك في **الارحمة** او السلب مطا بقا للواقع بقى  
 صادقة والى ذلك اذ بتو المعجزة المطلقة **افساحا** باعتبار ثبوت العناد  
 ببرهينها او سلبه في الصور ففلا اوجه الكذب ففلا اوجهها **ثالثا**  
**فلقها** بالبناء للمجهول وابد **المر** التوكيد الحقيقية في الوقف العادى كان  
 ثبوت العناد ببرهينها او سلبه في الصور ففلا اوجه الكذب ففلا اوجهها **ثالثا**  
**جمع** بالمعنى الاخر وقد تفسر ما نفع الجمع بها حكمة بالتأثير ببرهينها  
 او سلبه في الصور ففلا اوجه الكذب ففلا اوجهها **ثالثا**  
 تحكم بشفه اصلا بما نفع الجمع بالمعنى الاول بتاثير الحقيقة وما نفع الخلو  
 لا يتبين وبالمعنى الثاني تمامها وتنفرد عندها الا ما نفع الخلو تنفرد  
 عنها وهو اعم منها من وجه دور الحقيقة وهو اعم منها ففلا اوجه الكذب  
 فيها ذاتيا بان يوغذ بيطام الشىء الاخر من نقيضه المبرز صدق صدق ذلك  
 النقيض كالطرف الا فيلزم من صدق الطرفين صدق نقيضهما معا ضرورة  
 اصدق الاخر الذي هو كل من الطرفين مبرز لصدق اعم الذي هو نقيضهما  
 ولا يلزم من اعم من النقيض ربحه فلا يلزم من ربح الطرفين ربح نقيضيهما  
 معزز ربحه ففلا اوجه الكذب بصدق ما يتفرد اعم في الصور ففلا اوجه الكذب  
 التميز اما انما او جبر من يلزم من صدق الانسا والبر من صدق الانسا ولا جبر من  
 ضرورة انما اذا صدق الانسا صدق جبر من لا يصدق واذا صدق جبر من  
 صدق الانسا جازا صدق اصدق ونقيضهما وهو محال ولا يلزم من كذب

لا انسا

لزم

بر من كذب لا انسا لا يتابع منه لصدق عنه في الجمال مثلا كما العكس معجز  
 كذب الانسا والبر من يصدق الجمال مثلا ولا يجوز صدقهما معا سميت  
 ما نفع جمع عنادية وان كان ذلك لا علاقة تقضيها بان يوغذ بيطام الشىء  
 في شتم اسود لا كاتب اما ان يكون اسود او كاتب سميت اتفاقية **او** كان ثبوت  
 العناد ببرهينها او سلبه في الكذب فقط وهو الفسح الثاني وهو ما **خلو**  
 بالمعنى الاخر وقد تفسر ما نفع الخلو بها حكمة بالتأثير ببرهينها او سلبه  
 في الكذب ففلا اوجه الكذب ففلا اوجهها **ثالثا**  
 بشفه اصلا بشفه بشفه المعنى فجمع كلام الحقيقة وما نفع الجمع لا انسا  
 تنفرد عن الحقيقة ولا تنفرد الحقيقة عنها وتنفرد عن ما نفع الجمع وهي عنها في  
 معناها الاخر وبالمعنى الاول ففلا اوجه الحقيقة وما نفع الجمع في ان كان الثاني  
 المسمى او المسلوب فيها ايضا علاقة تقضيها بان يوغذ بيطام الشىء اعم  
 من نقيضه حتى يلزم من ربح كل واحد من الطرفين ربح ما هو اخر منه وهو نقيض  
 الطرف الاخر فيلزم ربح النقيض الجمال ولا يلزم من ثبوت كل من الطرفين ثبوت  
 نقيضه الا اذا لا يلزم من ثبوت اعم ثبوت الاخر منه حتى يلزم اجتماع النقيضين  
 كفواك اما انسا او لا جبر من يلزم من ربح الانسا ربح جبر من لا يصدق اعم منه  
 وسلب اعم يوجب سلب الاخر وسر ربح جبر من ربح انسا لذلك فلو اتفقا  
 معا لرفع جبر من جبر من انسا ولا انسا وان ربح النقيض الجمال ولا يلزم  
 من ثبوت لا انسا ثبوت جبر من ولا من ثبوت لا جبر من ثبوت انسا حتى يكون  
 انسا جبر من اذا لا يلزم من ثبوت اعم ثبوت الاخر سميت ايضا ما نفع  
 خلو عنادية وان كان ذلك لا علاقة تقضيها بل العناد الاتفاقي هو كفواك في ذلك  
 العناد اما ان يكون اسود او كاتب سميت اتفاقية وان كان ثبوت العناد  
 ببرهينها او سلبه في الكذب ففلا اوجه الكذب ففلا اوجهها **ثالثا**

جواز الشبهة في قوله فيلزم من  
 انسا في يمينه ذاتيا وان لم يصدق

٩١



اء ما نفعهما بحرف المضار وافاع المضار اليه مقامه فان رفع الضمير **وهو**  
 القسم الثالث **وهو الحقيقي** اكمل العنادية وان كان ايضا لعلاقة تقصيد  
 كان يرفع الشئ فيهما نقيضه او المساوي لنقيضه حتى لا يمتنع كل واحد  
 ولا يرتفعها والما اجتماع النقيضين او ارتفعها كقولك الهدد انا زوج اوليس  
 بزواج او انا زوج وام اريد سميت ايضا عنادية وان كان ليرد الاتقاء كقولك  
 في الشئ المذكور اما ان يكون اسود او كاتب سميت اتقافية واذ علمت  
 ان ما نفع الجمع بالمعنى الاخر الذي به تقاسم الحقيقية هي التي لا يمتنع  
 طرفها على الصدوق بقا مع جوار اجتماعهما على الكذب وما نفع  
 الخلو كذلك هي التي لا يمتنع طرفها على الكذب بقا مع جوار اجتماعهما  
 على الصدوق وان الحقيقية هي التي لا يمتنع طرفها على الصدوق وعلى الكذب  
 علمت ان وجه هذا القسم بقوله **الاخر باعلا** يعني من كل من قسميه  
 مانع الجمع ومانع الخلو ليس بهما اذ هو مباين لما سبق **فقلت** اذا كان  
 كل من نفع الجمع والخلو يفسرها بما سبق المحزوز منه لبطنة بقوله **الهادف**  
 منها لبطنة مطافح ما ذكره الناطق وانت مقرر فيما سبق **قلت**  
 ذلك انما ذكرناه بعد بيان المقصود الذي هو وجه قولنا فسامها ثلاثة  
 وذكره اياها والادال ونسبها له ونسبها فسامها منه وهو باطل  
**فقلت** معنى كونه اخر الذي يزيد على مانع الجمع بما سبق من منع الخلو وعلى  
 مانع الخلو بما سبق من منع الجمع يكون اخر من كل منهما **قلت**  
 اذ اكار سلب التناهي في الكذب ما عرذا في الحقيقي ولا يتأتى اجتماعه مع شئ  
 منها حتى يقال بزيادة ذلك عليه ومن زعم ذلك فقد سلب سبها وانما  
**تسميها** **الاول** المنقطة المطلقة باعتبار منع الجمع والعناد  
 ولا يباين والصدوق مضافا لهما اربعة وعشرون فسامها من احوال منع

الح

الجمع والخلو واحدهما الثلاثة في حالتها العنادية والاتقاء والستة الحاطة  
 في حالتها الايجاب والسلب والاشياء عشر الحاطة في حالتها الصدوق والكذب وقد  
 سبق ان المنقطة باعتبار الزوج والايجاب والصدوق ومضافا لهما ثمانية اقسام  
 بالشريعة بهذا الاعتبار ثلث وثلاثون فسامها والكل في الايجاب المنقطة  
 العنادية والاتقافية وسلبها وصدوقها وكذبها كبريما سبق ان الصدوق  
 والكذب راجعان الى مطابقة حكمها والمطابقة والايجاب والسلب التي توثق  
 نسبتها ووجهها **الثلث** المنقطة الحقيقية الموجبة انما تصدق على  
 وكاذب وتكذب على صادق وكاذب وتكذب ايضا عنادية عن صادق وكاذب  
 ان لم تكن علاقة واتقافية ا كانت ومسانة الجمع تصدق على صادق وكاذب  
 وصادق وتكذب على صادق وتكذب ايضا عنادية عن صادق وكاذب او كاذب  
 اذ لم تكن علاقة واتقافية ا كانت ومسانة الخلو تصدق على صادق وكاذب  
 صادق وكاذب وتكذب على صادق وتكذب ايضا عنادية عن صادق او صادق  
 وكاذب اذ لم تكن علاقة واتقافية ا كانت والسالبة في جميع ذلك  
 على العكس من الموجبة وكل ذلك لها هرباد في **روية الثالث**  
 الشرعية ايا كانت تركب اما من عمليتين او من صلتين او  
 عملية ومنقطة او عملية ومنقطة او منقطة ومنقطة ومنقطة  
 ا فسام مشترك بينهما المتصلة والمنقطة وتقتصر الاولى لا متياز المفرد  
 فيها عن الثاني بالطبع با فسام ثلاثة حاطة من كون العملية التامع  
 المنقطة او المنقطة والمتصلة التامع المنقطة مفرد ما يباين اذ افرضا  
 ما يباين تاليا وتاليا فيما اذ افرضا لا مفرد ما وامثلة ذلك خطبها سهل  
 بلا نظير بها **الرابع** كما ان العملية تنقسم الى مفردة ومركبة  
 وكلية وعجزية كذلك الشرعية وكما ان لا غير بايجاب الطرير او سلبها



في كَيْفِهَا وَبِطَائِفَتِهَا وَالْأَمْطَاتِ بَقْتِهَا وَكَرْبِهَا كَرَلِكْ  
 لَا عِبْرَةَ فِي كَرْمِهَا وَخُصُوصِهَا وَاهْمَالِهَا وَغَيْرِهَا خِلَافَ الْبَعْضِ  
 الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ الْعِبْرَةُ فِي ذَلِكَ بِالْأَوْضَاعِ الَّتِي يُمْكِنُ حُصُولُ الْمَقْدَحِ عَلَيْهَا  
 وَهِيَ الْأَوْضَاعُ الَّتِي تَقْصُرُ بِسَبَبِ اقْتِرَانِهَا بِالْأُمُورِ الَّتِي يُمْكِنُ اعْتِنَادُهَا  
 وَبِإِسْرَافِ الْحُكْمِ بَيْنَهَا بِشَوْتِ الْإِتِّصَالِ أَوْ الْإِفْصَالِ أَوْ سَلْبِهَا عَنْ جَمِيعِ  
 تِلْكَ الْأَوْضَاعِ بِالشَّرْهِيَّةِ كَلِمَةٍ أَوْ عَلَى بَعْضِ مَبْنَعٍ فِيهِ جُزْءٌ أَوْ مَعْنَى  
 فِيهِ مَخْصُوصَةٌ أَوْ لَمْ يَسِرْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ مَهْمَلَةٌ وَتُسَوَّرُ  
 الْكَلِمَةُ بِإِجَابٍ أَوْ لَا تَقْصُرُ كَلِمًا وَمَقْصُورًا وَتَقُولُ كَلِمًا أَوْ مَقْصُورًا  
 أَوْ مَقْصُورًا زَيْدًا إِنَّمَا نَا بِيَهُ وَمَقْصُورًا بِمَعْنَى الْإِتِّصَالِ لَا نَعْنِي  
 لَا نَعْنِي نَيْتَ زَيْدٍ عَلَى كُلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْمَعَ الْإِنْسَانِيَّةُ وَلَا يَنْبَغِيهَا مِنْ كَوْنِ  
 زَيْدٍ فَابْعَا أَوْ فَا عَرَا أَوْ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ كَوْنِ الشَّمْسِ فِي الْعِلَّةِ أَوْ لَا طَالَعَةٍ  
 الَّتِي غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْصِي كَثْرَتُهُ وَعَلَيْهِ الْفِيَّاسُ وَتُسَوَّرُ الْإِفْصَالُ دَائِمًا  
 كَقَوْلِكَ دَائِمًا أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ فَنَدِيمًا أَوْ عَادَتًا وَتُسَوَّرُ الْكَلِمَةُ فِي السَّلْبِ  
 الْإِفْصَالُ وَالْإِفْصَالُ لَيْسَ الْبَقْتَةُ كَقَوْلِكَ لَيْسَ الْبَقْتَةُ أَذْكَاتُ الشَّمْسِ  
 طَالَعَتُكَ كَانَتْ الْكَوَاكِبُ لَا مَعْنَى لَيْسَ الْبَقْتَةُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ أَيْضًا أَوْ أَمْرًا  
 وَتُسَوَّرُ الْجُزْءِيَّةُ الْإِجَابُ الْإِفْصَالُ وَالْإِفْصَالُ فَيَكُونُ أَذْكَارُ الشَّيْءِ  
 حَيَوَانًا كَلَامًا إِنَّمَا نَا وَفِي ذَلِكَ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ جَوْهَرًا أَوْ عَرْضًا  
 وَفِي السَّلْبِ بَيْنَهُمَا فَذَلِكَ يَكُونُ وَتُسَوَّرُ الْإِجَابُ الْكَلِمَةُ إِذَا دَخَلَ فِي  
 السَّلْبِ عَلَيْهَا كَقَوْلِكَ فَذَلِكَ يَكُونُ أَذْكَارُ الشَّيْءِ حَيَوَانًا كَلَامًا إِنَّمَا نَا  
 وَفِي ذَلِكَ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْفَتْحُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَالْمَخْصُوصُ تَعْيِيرُ وَفِي  
 مَخْصُوصٍ تَعْيِيرُ الْفَتْحُ الْإِفْصَالُ أَوْ لَا يَفْصَلُ الْإِجَابُ أَوْ سَلْبًا كَقَوْلِكَ  
 أَرَجْتَنِي عَالِمًا أَوْ كَرَمًا وَلَيْسَ أَرَجْتَنِي حَيَوَانًا أَوْ كَرَمًا أَمَّا أَنْ تَكُونَ

بشوت

إذا

إِذَا خَلَعَ الْعَبْرُ مِنْ بَيْنِ الْعَيْنِ وَسَرَّادُ مَعْسَرٍ أَوْ لَيْسَ أَمَّا أَنْ تَكُونَ إِذَا كُنْتَ مُوسِرًا  
 مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ أَشْأَوْ أَلَا هُمَا بِالْأَمْطَاتِ وَالْعَبْرُ أَوْ لَوْ وَادَّاهُ الْإِتِّصَالُ الْإِجَابُ أَوْ سَلْبًا كَقَوْلِكَ  
 أَرَكْتَ الْإِنْسَانَ مُؤَلَّغًا وَهُوَ عَادَتٌ وَلَيْسَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَيَوَانًا كَلَامًا إِنَّمَا نَا  
 بِهَالِهِ وَفِي ذَلِكَ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ فَنَدِيمًا أَوْ عَادَتًا وَتُسَوَّرُ الْكَلِمَةُ فِي السَّلْبِ  
 لَيْسَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ جَوْهَرًا أَوْ عَرْضًا وَفِي ذَلِكَ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ جَوْهَرًا  
 حَيَوَانًا كَلَامًا إِنَّمَا نَا وَفِي ذَلِكَ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ جَوْهَرًا  
 وَتُسَوَّرُ الْجُزْءِيَّةُ الْإِجَابُ الْإِفْصَالُ وَالْإِفْصَالُ فَيَكُونُ أَذْكَارُ الشَّيْءِ  
 حَيَوَانًا كَلَامًا إِنَّمَا نَا وَفِي ذَلِكَ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ جَوْهَرًا  
 وَتُسَوَّرُ الْجُزْءِيَّةُ الْإِجَابُ الْإِفْصَالُ وَالْإِفْصَالُ فَيَكُونُ أَذْكَارُ الشَّيْءِ

## الشَّارِحُ فِي الْمَقْصُودِ فِي مَبَاحِثِ الْقَفْرِ

وَفِي عِلَّتِهَا الْفَرْقُ مِنْ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ أَسْتَعْمَلُ مَا جَعَلَ وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْمَطَالِبِ  
 الْقَصْدُ يَقِينَةً فَذَلِكَ يَتَوَصَّلُ لِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ عَلَى إِبْطَالِ نَفْسِهِ الْمَعْلُومِ  
 بِدَاهَةِ لَصِدْفِهِ هُوَ أَوْ صَوْفُهُ الْمَعْلُومِ لَا يَبْطُلُ هُوَ لَا اسْتَعْمَالُ التَّجَمُّعِ الْفَقِيرِ  
 أَوْ بَعْضُهَا ضَرُورِيٌّ خِلَافَ الْبَعْضِ أَوْ عَلَى عَكْسِهِ الْمَعْلُومِ لَصِدْفِهِ هُوَ الْعَكْسُ  
 لِأَنَّ لَزْلًا الْمَطْلُوبَ وَالصَّرُوحَ لِذَلِكَ الْعَكْسُ وَالْإِنْفَاقُ جَعَلُوا مَبْجُوعًا  
 التَّشَافِقُ وَالْعَكْسُ مِنْ تَعْيِيرٍ وَذَكَرْتُ شَرْهَ وَتَعْيِيرُ نَفْسٍ كُلِّ قَضِيَّةٍ وَبَيَانِ  
 الْمَعْكَسِ مِنَ الْقَضَايَا وَغَيْرِهَا وَتَعْيِيرُ ذَلِكَ الْعَكْسُ كَمَا وَكَيْفًا مِنْ مَبَاحِثِ الْفَرْقِ  
 وَلَمَّا كَانَ التَّشَافِقُ مَقْدَمًا عَلَى الْعَكْسِ هُوَ الْعَكْسُ فِي بَعْضِ مَبَاحِثِ  
 مَقْدَمًا عَلَيْهِ فَمِنْهُ عَلَى وَضْعِهَا وَفِي ذَلِكَ التَّشَافِقُ لِقَرِينَةٍ بِفَسْوَلِهِ















بيان حكمها في التناقض والعكس والافيسة وذلك مما يليق ابداعه فهو هذا  
 المختصر اعرضنا عنه سابقا ولا حقا وبالله التوفير وبسيرة ازمة الصراية والبرهانه  
 كما يجب في النهاية والنهاية **فصل في** **العكس المستوي** قد علمت بيان الحاجه الى العكس  
 وان من احكام القضية وان متنازع الرتبة الطبيعية عن التناقض ولذا اخرج عند  
 وضعها والعكس لغة مظهر التبريل وحده العربي بعضه ولعله لا يدع مشتركا  
 بين القضية المتعكس اليها والمصرو وهو انفسا ثلاثة عكس نفيس  
 مواجو سمع برك لمواذفة الاصل في كيميه وهو مصرا تبريل كل واحد من طرفي  
 القضية الطبيعية الترتيب بنفي في الاخر مع بقاء الكيف والصرف على وجه اللزوم  
 واسما فضية تركبة برك التبريل كفولك في عكس كل انفسا حيوان كل ما ليس  
 بحيوان ليس بانفسا وفي عكس كلما كان الشئ حيوانا كان متحركا بالارادة كلما لم  
 يكن الشئ متحركا بالارادة لم يكن حيوانا وعكس نفيس مخالف لمواذفة الا  
 صل في كيميه وهو مصرا تبريل الا من طرفي القضية الطبيعية الترتيب بنفي في  
 الثاني والثالث بغير الاصل مع بقاء الصرف والكيف على وجه اللزوم واسما فضية  
 تركبة برك التبريل كفولك في عكس كل ما هو ممتنع لا شئ من مقتضى ممكن  
 وفي عكس كلما كان الشئ ممتنعا كان حاد تاليس البتة اذ لم يكن الشئ حاد تاليس  
 كان ممتنعا وعكس الكلية كنفسها مما اختصا به عن المساواة وعكس  
 مستوي وهو ما ذكر المصنف اذا علمت ذلك بتفصيله العكس بالمستوي احقر انا  
 عن ذلك ايضا التفصيل والى تعريجه مصرا اشار بقوله **العكس المستوي**  
 منه **فصل في القضية** اللان ذكرهما في كل لغة من العملية وهما الموضوع  
 والمعمول وجزءي المنطقة وهما المفد والتكافؤ ومعنى قلب ذينها الجزئي  
 جعل اخرهما مكان الاخر الموضوع مكان المعمول والعكس والمفد مكان التكافؤ

العكس

والعكس مخرج بالاضافة قلب غير جزئي بضمها وفولك فيها بصوتها صاحب الرسالة  
 ابط من قول الشيخ في الاشارة والنجاة العكس جعل الموضوع معمولا والعمل  
 موضوعا لاجساد عكس بالشرهية القابلة للعكس ومن قول الولا واصلاح  
 منه لما في الاشارة هو جعل المعكس عليه معكوما به والمعكس به معكوما عليه  
 لما قالوا من جساد بالعملياة اذ المعكس عليه ذات الموضوع والمعكس به وصف  
 المعمول والعكس لا يغير الذات معمولا ولا الوصف موضوعا ولا وجه سقوط  
 هذا اللزوم واتجاه ما قبله المعروف عن كلام الشيخ لما ذكره علم والمراد بغير رتبة  
 فولك بالان والاعكس في مرتبة لما لجمع البيت قلب يكون له تأثير في المعكس مخرج  
 قلب جزئي المنعقدة وقوله **مع بقاء الصرف** يعني حيث يكون الاصل صادقا او باطلا  
 صادقا لا يتغير صدق والمطلوب الذي هو الاصل صدق زمة الذي هو العكس والاد  
 صدق والمطلوب يدور اللان وهو محال حال الوصفة لقلب مخرج المعكس حيوان انفسا  
 عكسا لقولك كل انفسا حيوان في الاصل طامر والعكس كاذب وذلك كما  
 سبق محال وقوله **والكيفية** التي كانت في الاصل من اجزاء او سلب عطفا  
 على الصدق مخرج المعكس الحيوان ليس بانفسا عكسا لقولك كل انفسا حيوان  
 في العكس كما مر في الاصل والسالب قد يتخلف عن الموجب كما لعكس كيميه قولك  
 بعض الكايت ليس بانفسا عكسا لقولك كل انفسا كايت اعب القوة وقولك بعض  
 الناهو عكسا لقولك لا شئ من الخمار بقاء هو والصرف فيها سبق انفا في  
 لا عبوة به في تغير ما اشار اليه وفيه انه غير مفرد لصرفه بغير كل انفسا  
 ناهو عكسا لكانا هو انفسا وليس بغير الجواب بما في نهاية الامر من انفق  
 دخول هذا المختصر عن لوجه وشره بقاء الصرف ومعنى لنفي عن المصنف بعض  
 كما لغيره في الكلية الموجبة انما تعكس بها جزئي لقوله فيهما التناقض  
 في المراد بدل على عدم الانهكاس فلا يحمل اول الكلام على ما ينافي اخره بل الجواب

غير قوله في قوله



المراد ببقاء الصدق بقاءه على وجه يلزم بقرينة ذلك المصريح به والمفصول  
**فهم** قد علمت فيما ان عكس النقيض ليسها بداخلين في جنس  
 تعريف الفرض المستوي وما زعمه بعضهم من دخولها فيه معاه هو  
 سهو وكذا في تقييد القلب بكونه بالغير اذ اجماع العكس النقيض هو  
 ذلك له توهم اتحاد التغير بالتبديل كمال بهل بعضه وبالفلب كما بهل  
 المصنف والفرق انهم من ناز الفرض لبلا على علم **و** لما ذكر تعريف العكس  
 اراد ان يترك بعض تغيرهم كغير ما ينحصر من النفايا وما لا وتغير ذلك  
 العكس فيما يتغير والى هذا اشار بقوله **والكلم** بالرفع مبتدأ عزف  
 خبره للذالة عليه اء باء في كل ما يتغير من فضاياه اء باء بقاءه وهو  
 ما عرنا الجزئية السالبة وما في قوله **الافضية الموجبة**  
**الكلي** لكون الموضوع فيها ا كائنة عملية قد يكون اخص من المحمول والافض  
 ا كائنة منتظمة لزومية قد يكون اخص من التثابة بلو يقى في العكس الى اصل  
 وكان كليا ايضا لثبوت الموضوع لا اخص لكان ايراد المحمول الاعم به  
 الاولى واستلزام التثابة الاعم للمقدح لا اخص في الثانية وكل ذلك باهل  
**ولذلك عرضوها** الضمير للكليية الموجبة التي يستحق اصل ان يعكس  
 اليها وهو كقولهم اذا نزل السماء بارق فزع رعيناه ويح ان يكون  
 معنى عرضوها جعلوا عكسها **الموجب الجزئية** بالضمير ارجع الى  
 ما سبق **واعلم** ان الخصوصية حكمها حكم الكليية بهل بضمية  
 ما باء ان الموجبات الاربع تنعكس جزئية وان السالبة الكليية وما في  
 حكمها تنعكس كائنة فيهما وما عرنا ذلك من الجزئية السالبة وما في  
 قوله كما باء ان عكسها يعكس قولنا زيد انسان بعض الانسان  
 زيد وقولنا الانسان حيوان بعض الحيوان انسان وقولنا بعض الحيوان

بعض

بعض الحيوان جسم وقولنا كل جسم مادة بعض الماديات جسم وقولنا لا شيء  
 من الماديات يفتن عن الفاعل لا شيء من الفتن عنه بمادة وقولنا زيد ليس  
 بفرس لا شيء من الفرس بزيد وعكس قولنا ان كان زيد انسانا كان حيوانا  
 قد يكون اذ كان زيد انسانا كان انسانا وقولنا ان كانت الشمس  
 كالقطة بالنهار موجود قد يكون اذ كان النهار موجودا بالشمس كالقطة  
 وقولنا قد يكون اذ كان الشمس حيوانا كان ابيض قد يكون اذ كان الشمس  
 ابيض كان حيوانا وقولنا كلما كان الشمس ابيض كان لا اسود قد يكون اذ  
 كان الشمس لا اسود كان ابيض وقولنا ليس البنت اذ كان الشمس انسانا  
 كان حجر البير البنت اذ كان الشمس حجر كان انسانا وقولنا ليس ان كان  
 زيد اليم انسانا كان فرسا ليس البنت ان كان زيد اليم فرسا كان انسانا  
 اما الجزئية والمعملة من المرجحات فامرهما ظاهر واما الكليية  
 والخصوصية منها فلما سبق في الكليية ببيانها واما السالبة الكليية  
 والخصوصية فلانها كما دلنا على سلب معمولتها عما صدر عليهم  
 موضوعها انعكست الى ما يدل على سلبها ما كان موضوعها عما صدر  
 عليهم معمولتها ان كانتا عمليتين وكما دلنا على سلبها استلزام مقدمها  
 لتاليها انعكست الى ما يدل على سلبها استلزام تاليها لمقدمها  
 وذلك واضح **ويجوز** ان يصرح بالعكس في ذلك من ظهور **ام** الاقتران  
 كان يفرض ان كان الموضوع في عكس المثال الثاني مما سبق زيد مثلا ويحل  
 فضيلا اخرها من حمل الموضوع عليه والثانية من حمل المحمول فنقول  
 زيد حيوان زيد انسان وينتج من ثالث المثال بعض الحيوان انسان وهو  
 المطلوب واما الخلف كان زيدا لولم تصور ما يند عليه عكسها  
 في المثال الثالث لصد ونقيضه وهو لا شيء من الحيوان جسم ولو صور



هذا التغير لصدر وعكس وهو لا يشترط من الجسم الحيوان ونقصه كبرى للاطمئنان  
 بعض الحيوان ليس حيوان وهو محال ولا خلاف في الصورة بتغيره في المادة واهل  
 المقدمتين من جهة وهو لا يغير كنه الاخرى وهو تغير العكس في  
 العكس وهو المطلوب **واما** العكس كنه العكس كما نقول الوهم يصدر ومانع عنه  
 عكسا في المثال الرابع لصدر ونقيض وهو لا يشترط من الجاد في الجسم ولو  
 صدر وهذا التغير صدر عكس لا يشترط من الجسم بمادته ويستلزم بعض  
 الجسم ليس بمادته وقد كان لا يخلو من مادته هذا خله ومانع الصادق  
 الخ هو الاصل كاذب فنقيض العكس كاذب والعكس صادق وهو المطلوب  
 وعلى ما ذكرناه القياس في جميع الافعال غير ان الطريقة الاولى تنقضي بالمر  
 جبة من المساواة لتوفيقها على وجود الذات **واعلم** ان ما ذكرناه في  
 العملية الصالبة الكلية انما يبع اطلاقه مع عدم اعتبار الجهة ولا يسمع  
 من الثلاثة عشرة المشهورة لا تنعكس اصلا وبسبب ذلك اشار المصنف  
**تفسير** كلام المصنف في التشرع يقتضيه بظاهره ان لفظة الخ بالجر  
 عكسا على الكيفية في البيت قبله يكون هذا البيت من قبيل التعريف وعلى ذلك بعض  
 شروحه والصواب ما اسلفناه يظهر ذلك بتدقيق كلام الفقيه **واما** تغيير المنعكس  
 من القضايا من غير ما يليه لا يشترط بقوله **والعكس** ان المستقوى من  
 والاذاعة للعهد الذي **لان** اخل قضية عملية ومنطقة **غير ما** ان القضية  
 التي **وجد بها** ان فيها **اجتماع التستيق** خمسة الكيف وهو السلب وخيثة  
 الخ وهو الجزئية الجزئية الصالبة فانها يلزمها العكس في مكان التخلّف  
 عند ما يكون الموضوع اعم من المحمول او العكس اعم من التخلّف فيجب سلب  
 المحمول الاخر عن بعض ما صدر على الموضوع اعم ولا يصح عكسه  
 سلب استلزام التخلّف الاخر

للمنفذ الا اعم لوجود استلزام الاخر لا اعم فيصير بعض الحيوان ليس  
 بانسان ولا يصدر في عكس بعض الانسان ليس حيوانا لوجود صدر ونقيضه  
 وهو كل انسان حيوان ويصدر قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا فيرسا  
 ولا يصدر في عكس قد لا يكون اذا كان الشئ فيرسا كان حيوانا لوجود صدر  
 نقيضه وهو كلما كان الشئ فيرسا كان حيوانا والتخلّف في شئ من الموا  
 دليل على عدم لزوم الانعكاس ام الاصل في قولك بعض الانسان ليس  
 باي شيء عكسا لقولك بعض الانسان ليس بانسان وفي قولك قد لا يكون اذا  
 كان الشئ اسود حيوانا عكسا لقولك قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا  
 كان اسود با تباقي غير معتبر **وله** **فا** **فتصد** تنقيص وفيه اشار  
 لما سبق **ومثلهما** ان السالبة الجزئية في عدم لزوم انعكاس **المهمل**  
**السلبية** **لانها** ان المهمله مغلقة وهو من باب يفسد القضا والسالكه  
**في قوة الجزئية** للزوم معناها لهادر غير من معني الكلية فاليها السابق  
 في الجزئية جاز هنا فانه يصدر ليس الحيوان بانسان ولا يصدر في عكس ليس  
 بعض الانسان لوجود صدر ونقيضه وهو كل انسان حيوان ويصدر ليس  
 كان الشئ حيوانا كان فيرسا ولا يصدر في عكس قد لا يكون ان كان الشئ  
 فيرسا كان حيوانا وذلك واضح **واعلم** ان ما ذكر مر عدا انعكاس  
 السالبة الجزئية والمهمله انما يبع اطلاقه في جميع المذهب اذ الخ  
 تقتضي جهة ولا بالخاصة العربية والمشرقة تنعكس كما بنفسهما  
 في قول طحيي الكشف والمطالع وغيرهما ان العربية خاصة في قول  
 طحيي الرسالة وغيره ويبار ذلك يطلب في المصنوع **والعكس** من حيث  
 هو مستويا كما او غير ذلك ليريد المعنى المنقطة على ما سبق وايضا  
 لو فعل ذلك لا يقتضي ان المنقطة تنعكس لكونها لزوما والمقصود سلب



مطلوب ان يحاسب عنها والعكس انما يوجد في كل من القضايا مرتبة  
 ان جزاء **بالطبع** كما في العملية المفتحة الطبع تقديم موضوعها وتاخير  
 معمولها في الثانية منسوبة للاداء وتقف ثانيا عن تعقل المسرور والمقتضية  
 للزومية المفتحة الطبع تقديم مقدمها وتاخير تاليها لان الطالب  
 للصحة ولزوم والثانية مطلوب لها في تعقل الملزوم والطالب شالين  
 على تعقل الثاني والمطلوب **وليس يكون في مرتبة** الاخر اذ من حسب  
 مجرد **الوضع** في الذكر والذكر كما في المتصلة بانها انما تدل على منارة  
 اخر كرميها للاخر او سلب ذلك في الصور او في الكثرة او في غيرها على وضع  
 وضعت في البعض من قولنا العدد اما زوج واما مجرد منارة احد  
 الطرمين للاخر في الصور والكل في الزوج او في كل العكس كونه  
 لازما للاصل في مقابلته لم في البعض مما لا يكون مقابلا له **فليس**  
 بعكس وما يقال ان البعض من قولنا العدد اما زوج واما مجرد منارة البردة  
 للزوجية والبعض من قولنا العدد اما مجرد واما زوج منارة الزوجية  
 للبردية وهما متغايران وعلى ذلك القياس في مقابل بالمتبع الرابع **واعلم**  
 الاتفاقية من المتصلات ان كانت عامة بل حكمت بصدق التتابع مع عدم  
 مناداة لصدق المفرد فلا عكس لها الزوما لا مكان كثر المفرد فيها فيكون عكسها  
 لذلك فتكون من جهة اليقين فيها وان كانت خاصة بل حكمت بصدق كرميها  
 لمجرد الاتفاق الخارجي وليس في كرميها ترتيب طبيعي وهو من قبيل المتصلات  
 او حكمت بصدق التتابع على تقدير صدق المفرد الواحد بمجرد الاتفاق  
 بينهما فلا حاجة لعكسها وان كان متصورا **فما** اعلم ان ترتيب التتابع  
 لغيره لا يثبت ليس كما ينبغي فقد كان افضل تقديم هذا البيت على ما قبله  
 على انه لو استعمل ما كان وضع بعد تنسيق ما سبق في القلب في الترتيب قبله على

ما قبلهما والله اعلم **فما** اعلم ان هذا الفصل ومباحث شريفة ونفيس  
 حكيم ونفيس كالياء في مباحث الانبيسة عزيز والمصنف قد من  
 الله روحه قد ذكر من مباحثهما ما هو شارا مثال كتابه في مباحثهما  
 انتهى ما به ان انتهي المبحث من باب واستند من رايه العقول ان يفيض عليه  
 من انوارها يستقراد ما يهوى لكسبه وعلابه **باب**  
**في القياس** اعلم ان المقصود من الاصول والمطلب الاعلى  
 من العلوم انما هو الادراكات التصريفية اذ المقصود من كل علم  
 مساهلة التي هي فضايا والمطلوب فيها نسبة معمولاتها والادراكات  
 التصورية بحسب الحقيقة انما هي وساهل لها وقد علمت ان الموضوعات المجمع  
 وهي شريفة موطلة المقصود اعلم ان الصناعة الجزائية والمصنف  
 لما مر من موادها التي هي القضايا وما ذكر من احكامها شرع يتكلم على  
 مباحثها الضرورية ويبين غيرها بطحا وانما هو مواضع السائر اليها  
 شرح في اقسام ثلاثة اذ لا بد لها من مناسبة بينتها وبين المطلوب  
 فان كانت باشتغالها على المطلوب وهي القياس او باشتغالها عليها والادراكات  
 مستقرادها بشرائحها في امر موجود والتشيل **والعلم** كالمقياس هو  
 الصبر واليقين للعلم اليقيني في الجملة اقتصم عليه كثير من علم والمصنف  
 كبحضه ذكر الجميع لكن غرضه بعقد الياء له وجعل فسيح لا حقيق  
 به كبحضه اقسامه المركبة وهو اربعة مظهر المقبول والتسوية واصطلاحها  
 ما اشار اليه بقوله **القياس** ما هو قول وليس يكون كما علمت الامركيا  
 حرفة ترتك صفة لدلالة المقام على حرفة وصفة على جنسه وقوله  
**من فضايا** جميع فضية منظر تلك الصفة وهو قوله **صرا** **والعلم**  
 وذلك فضايا الذي له اسير الفواقد في مجرد القضاية ولا فائدة

Copyrighted material



المصير مخرج للفضايا وبعث التعاريف الداخلية في الجسم وكل مركب  
 لا من ذلك وهو ما الشرطية كما سبق ليبدأ فضيتر بالجلد ومهني تركب  
 الفل من انما يات بتركيب من هذا الجسم كما يقال الكلام بتركيب من  
 الاسع والجلد والبرق او يقال ان المراد بالجمع في عرف النظم الشئ  
 سبها وقد قيل بتركيب عن ارباب المصار والقياس اسرها فالشيخ  
 معقول ومسموع والمعتبر في الاول المعقول المؤلف من النظم  
 وفي الثاني الملقب بغير الفضايا المسموعة وفوله **مستلزم** بالغ  
 على ما في بعض النسخ وهو الاربع معقول وان لم يكن صناعة مخرج للاستزاد  
 والتمثيل اذ لا استلزام بينهما والمطلوب سواء كان اللزوم بينهما كما في اول  
 الاشكال اولا كما في عمارة المير في علم ما سيجي وفوله **بالذات** ٤٤  
 بالعرض كما صرح به الشيخ وغيره مخرج لثبوتها من الاشياء بغيره وكل  
 جرس صمدان بواسطة عنصر المادة بدليل التخلاف عند تدبير الاكبر  
 وما بالذات لا يتخلف ونحو **مسار** **لب** **وب** **مسار** **لج** جان استلزام **اسار**  
**لج** بواسطة صدور مقدمة اجنبية وتقران كل مسار والمسار ومسار بدليل عدم  
 الاستلزام في قولنا **اخبار** **لب** **وب** **مباير** **لج** فانه يلزم **امباير** **لج** اذ لا يصح  
 ان مباير المباير مباير وحيث لم يصدق المتوقف عليه لم يصدق المتوقف  
 ضرورة ونحوه الجوهر يوجب ارتفاع الجوهر وكلما ليس به هو  
 لا يوجب ارتفاع الجوهر جان استلزام جزء الجوهر هو هو بواسطة  
 صدور فضية هي عكس نقيض المقدمة الثانية وهو كلما يوجب ارتفاع  
 ارتفاع الجوهر وهو هو واعتبر قول المتوقف على عكس احدى  
 المقدمة متبر لو كان يخرج المتوقف عن كونه قياسا لزم منع دعوى غير  
 الشكل الاول في القياس واجيب **بمع** ذلك بان توقف غير الاول

على

على العكس المستوف وهو لا يقو به تكرار الحد الا وسط وتوقف ما سبق على عكس  
 النقيض وهو فاته منه ذلك ولذا لم يصرر المقدمة الثانية التي يخرج المتوقف  
 عليها المتوقف عن كونه قياسا لما يكون عرودها مقايير لحدودها ذات  
 القياس وفوله **قوله** **اخرا** اخراج لثبوت كل انشال حيوان وكل عرض عا دث  
 المستلزم مجموعة له حد من مقدمه استلزام الكل الجزء واسارة التي مقايير  
 النتيجة المقدمة متبر لو كان قد ذكر في القياس طاه وبالفرضية المركبة  
 المستلزم عكسها المستوف مثلا لا ناسنقول ان نسل التركيب حقيقة  
 فيما ذكره لوسلج والمركبة في الوجود فضية واحدة موصوفة بالتركيب لا تفسد  
 فضيتها كما في القياس سلمت اذ لا لثبوتها استلزام القياس للنتيجة  
 انما لا زمة عن مقدمه معا ولذا فال مستلزم اء القول مستلزم وليس كذلك  
 استلزام المركبة لعكسها لا نهما في كل فضية على خصوصها وما ذكره  
 المطابق لتعريف الجمل القريب من قول الشيخ الباهود من تعريفه ارسطو  
 القياس قول مؤلف من افعال اذا وصفت لن عنها لثبوتها بالعرض قول **اخرا**  
 اضل ارباب اسد العكس بما عر البرهان من الصناعة اذ لا تبة والصواب  
 تقليد الكاتب كغيره الاستلزام على تسليح ذلك القول حيث قال عن سالتد  
 القياس قول مؤلف من فظا يامتن سلمت لن عنها لثبوتها قول **اخرا** حتى يشمل  
 كل انشال جري وكل عرض جماد فانه يتقدم تسليح مقدمه يلزم عنه ان كل انشال  
 جماد ومن اشكال البرهان واصل واقع عليه غير من شروح الجمل في صحيح تعريف  
 الجمل من ان معنى الاستلزام ان يكون بحيث لو وجد الملزوم وجد اللازم ولو لم  
 يوجد كالبساد اللازم في قوله تعالى لو كان بينهما لكان الله لا الله لفسد  
 الآية غلط **فاجتنب** جان جمادية انشال مما سبق لا زمة لتسليح غير تبة  
 ولم توجد ههنا ولا ههنا وما سبق ليس كذلك على ان طاه النهاية مفسدة ايضا



بما يوقف عليه منها ثم بعد تفصيل حقيقة القياس نفرد **القياس عند هم**  
 من حيث تقسيمه الاول باعتبار صورته **فسماع فسماع** ما اء واحد فسميه  
**يد عن بال** **فتراني** لا فتراني الا وسط فيه وهو كما سياتي الطرف المكرر بكم  
 الاصغر والأكبر وتأتيهما يد عن كما سياتي بال الاستثنائي ولما كان الاول  
 من التثنية بمنزلة البسيط من المركب من حيث انه لا يجب فيه ذكر شيء من  
 الشئ كليات بخلاف الثاني فدمه المصنف كغيره والتي تقي به اشار بقوله **وهو**  
**الف** اء القياس الذي **دل على النتيجة** هي القول الآخر لتفصيل مقدم من القياس  
 المقابيل لهما وكل قياس كذلك فليس كذلك للاختلاف كما سبوا وهو الآخر  
 هاهنا بل ليتقوله **بقوله** يعني هو الذي ذكر في النتيجة بقوة فاهلوا الدلالة  
 واراد الذي ذكر المصنفة عند مجازا بمعنى ان ما دلتها دور صورتها مذكرة في  
 ذلك القياس كما في كل انسا حيوان وكل حيوان جسم فالنتيجة وهو كل انسا  
 جسم مذكرة ما دلتها اء في ما هاهنا في موضوعها هو موضوع الصغرى  
 ومعمولا هو معمولا الكبرى فخرج الاستثنائي لانه كما سياتي ليس كذلك  
 واما قوله **واختصر** اء الا فتراني **بالعملية** بظاهرة انه لا يعمها والشرعية  
 بل هو خارج بها لا يوجد في غيرها وليس يصح في الا فتراني يكون شرهيا  
 بمعنى انه مركب من الشرطيات الصفة ومنها ومن العمليات وعلى ذلك كفاية  
 الا وان **فلت** لم يذكر المعنى الا فتراني مختصا عن فسميه الا  
 استثنائي فانه ممتنع فيه ذلك **فلت** ههنا هو الصواب الذي يجب  
 العمل عليه سابقا ولا حقا والمصير اليه او لا واذ اوبعد تفصيل قوله  
 وهذه الاشكال بال العمل البت انظر لشيء من الفترانيات الشرطية على وجه  
 الايمان والاختصار **فان تدر كيبه** لتفصيل علم يفهم او افناء من قد تدر له  
 على ذلك او اجماع ختم او غير سماع بها يتبعه او انفعال بعض بالترغيب في امر

او

او عنه او تقليد ختم **فكم مقدماته** يعني فكم ما يتركب منه من المقدمات التي  
 يلزم تركيبها والتمتاز ضروري بان المقصود منه الحكم بشئ على اخر  
 ان لم يكن شئ المحكوم به المحكوم عليه او استقواء عنه بينا يتبعه بواحد احتج  
 بالامر مطلق بثبوته لا بالامر من المحكوم عليه وشئ الاخر له مثالا في المثال وسطا  
 في استثناء المحكوم عليه من المطلوب المطلق بثبوته لم وحطت من ذلك مقدمة  
 واستثناء المحكوم به منه له المطلق ايضا بثبوته لم وحطت من ذلك مقدمة اخرى  
 بجاءت مقدمة ثالثة عدو وهو ههنا في البسيط من الاستثنائية كما في **ويجب**  
 الوقوف عنده وفي المركبة منها لا يكفي ذلك والمقدمة بكم الدال ومقتضاها  
 بناء على فتح بطلها ولزوم من القضية العمولة **سميت بذلك**  
 لتقدمها اء المطلوب ولا بد من كون ذلك التركيب مشتقا **على ما وجب** من الشرط  
 لا تحتاج تلك المقدمات من اشتغال اخرهما على موضوع المطلوب او مقدمه واخرى  
 على معمولا او تالم واشتغال لهما معا على حد متوسط بينهما موضوع للظرفين  
 بهلاكهما في ثالث الاشكال او قوة كما في ثانيهما او بعلا في ثانيهما وقوة الاخر  
 كما في الرابع والاوابع عموم وضعه اخرهما وللصغر بالشئ او ثبوته لكل الاخر  
 مع نعيم عن الاصغر كما يات في تفصيله ومن الواجب ما اشار اليه بقوله **ورب الفروقات**  
 فيما بينهما بتقدم ما هو صغرى لا اعترا بها على المحكوم عليه من المطلوب على ما  
 ظهر كبرى لا اعترا بها على ما هو محكوم به وايضا لولم ترتب المقدمات كل  
 النظم الكامل المردوع اليه في كل ما عداه هو بعينه النظم المتناهي في البعد  
 عن الطبع المبني كاللا فتراني ليس بغيره وقد كان الا فضل بناء على مقتضى  
 الظاهر ان يقول من تنبها **فلت** **وانظر** اء اعتبر **فيها** المناسب  
 المطلوب الطاهر قطعها ولا طحا ولا برطا واصناف الخطا الماني بآية تحرير  
 هاهنا بحيث خطا البرهان وقوله **مختبر** اء الموكدة لهما طاهر في







وزيادة الجاء في مثل هذا المقام مقصور جوازها على اية الحسرات في غير ذلك  
 كلاح النافع في الشرح حيث قال والحد الاصح من ذلك في الاكبر بوجه بظاهره ان  
 المقصود من الشكل تصديقه في تصور وليس كذلك وبهضم لما اعتقد ما في  
 الشرح اعترف على الشكل بان مضمونه مستفاد من اندراج الصغرى تحت الكبرى  
 وهو مفهومه **وسه** من الحدود ما هو **يلغى له الانجاء** وهو الطرف  
 الجامع بين طرفي المطلوب حتى يتقد حكم احدهما الى الآخر يسمى بذلك لتوسيع  
 بين الطرفين وليس المقصود من الشهادة ايضا التصديق بالقاء الوسط كما يولم  
 كلامه في الشرح **فان قلت** لم يسكت عن الاكبر مع تعريفه الكبرى بانها  
 ذاتها **قلت** لا نه اذا علم الحدود ثلاثة وقد تغير اثنان منها علم ان  
 الثالث هو ما عرانا هذا ولان السكوت سر لطيف في تصحيح عكس  
 تعريف الكبرى وهو انه لما كان من مذهب تفسيح الفبيسة الى بسيط ومركب  
 وكان ما عدى الصغرى في المركب كبريات عدل عن تعريف الاكبر بانها كما قال  
 الشيخ وغيره من مسمى المركب الطرف الذي يريه ان يصير محمول المطلوب  
 ثم تعريف الكبرى ذاته التي ما سبق ليسهل ما عوى المشتبهة على محمول المطلوب  
 او تاليه جابج **فصل الشكل** يقع الشير وهو اللفظ  
 المثل وهو عند **هو لا الناس** في المناطقة واعراب مثل عبارته معلوم ما قيل  
 فيه وعليه **يطلق عن قضيتي فيا س** افتراضا حلييا كما او شرهيا اء يظن على  
 مقدمته باعتبار الحقيقة الباطنة لهما من حيث وضع الوسط للطرفي  
 بينهما او وضعهما له او وضعه لا حوصها ووضع الاخر له على ما يات في تفصيله  
**من غير ان يقتضي الاسرار** اء من غير اشتراط اعتبار ما يمكن دخول عليه من  
 انواع الاسوار المتقدح بيا نها ولو كان شئ منها موجودا بينهما **اذنا**  
 اء انما لم نعتني مع ذلك الاسوار لان هذا المعنى **بالض** والفرقة عنه

**لديشال** وبالجملية حقيقة مقدمتي القياس الى افتراضه باعتبار افتراض الحدود  
 فيهما من حيث الوضع والعمل مثلا تتسم شكلا وبهية تقام من حيث الجزئية  
 والكلية والسلب والافاضة تتسم فرقة وضربا وقد تختلف الضرورة مع اتحاد  
 الشكل كما في ضرب النظم الكامل مثلا وقد تتحد مع اختلاف الشكل كما في  
 اولي الاول والثالث مثلا **فان قلت** ما ذكره في الشكل خلاف  
 قول الشيخ وتاليف الصغرى والكبرى يسمى فرقة وقول الكاتب وافتراض الصغرى  
 والكبرى يسمى فرقة وضربا وغيرهما مثل ذلك **قلت** هو كذلك  
 في الفاهر لا في التحفيز **فان قلت** قول النافع فيما سبق من مقدمتي القياس  
 لهما الشكل لظن باعتبار تاليف طرفي كل مقدمة فيما بينهما من غير ملاحظة  
 لتاليف المقدمة من انفسهما فيما بينهما واما تاليفهما انفسهما فيما بينهما  
 وهو كما اشار اليه بقوله اذ اذ الخ ضربا وفرقة وهو معنى قول الشيخ والكاتب  
 وتاليف الصغرى والكبرى وافتراضهما يسمى فرقة وضربا مع ما ذكره في  
 الضم ويشمل تخريجا ناسا زيد كاتب متلاد وما ذكره في جوابه ان المحصر  
 طاء في قوة الكلية كما ان المحللات في قوة الجزديات فلذلك قال ما سبق  
 وحصرهم ضرب الشكل في ستة عشر ملحق الرما قال ومن ثم كان المحصر  
 في الستة عشر ضربا حلييا على ما قال دور ما قاله ما لم يقتصر واما اعتبار اء  
 ولما ذكر ان الشكل ما هو عندهم اخذ يفهم الى انفساهم فقال **والعقد طاء**  
 التي تالف منها الة في ستة **اشكال** **فان قلت** هو كما قال في الشرح نعت  
 للاشكال كما في قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا يفرق بينها واحدة  
 والوصف بالعدد وان كان كما ذكره ابن ملا في كتابه الجواب عن الفوعة شابهها كثيرا  
 لكنه كما ذكره في وجه التسمييل غير مطرد بالاشياء انما يشار الى التباين الى  
 جواب الا نرا لسي تعريف البيا والصير والعزل بينهم ايا كان هائلا والاط



اشكال اربعة غير مزيد عليها وتنوع الشكل لذلك **بحسب افتراض الحد الوسط**  
 بكل من الطرفين من حيث انه موضوع او مفعول او محمول او نال لهما او موضوع او مفعول  
 لا حركتهما محمول او نال للآخر وعكسه والى هذا اشار بقوله **حل من الوسط على**  
**الا صغر او تلو منه له بصغري ووضع اء**

فضلا عن ان يكون بهن  
 المثابة لا الوسط اذا وقع موضوعا انما يراد منه ذاته وان وقع محمولا  
 بانما يقصد منه محموله مبهومه على ما سبق في تفسير المحصورات وحينئذ  
 لم يكن متكررا فلا يحتاج لهذا الشكل كالرابع الا في ذلك **والجواب**  
 انا اذا قلنا كل **ج** لسنا نعلم ان ذلك **ج** وما صد عليه هو عينه مفعول  
**ج** ليلا يصح العمل كما سبق في الاشارة اليه بل نعلم ان ما يقال عليه ويصدق عليه  
**ج** يقال ويصدق عليه **د** وهذا معنى قول الشيخ اذا قلنا كل مثلث شكل بهن  
 ان ما يقال عليه المثلث وهو عينه يقال عليه الشكل وحينئذ لم يكن متكررا في كل من الاول  
 والرابع فاعلم **وحمله** اء الوسط على طرفي المطلوب الموضوع غير له وتلوه لهما  
**في الكل** الا اذا فاهمة مفاع المضاف اء في كليهما الصغري والكبرى كما في كل  
 انسان متعجب ولا شيء من الجماد بمتعجب وفي كلما كانت الشمس هالقة كانت  
 الا فاهمة متعجبة  
 لغريه من الاول بواجفته اياه في اشرف المقدمات الصغري المشتملة على اشرف  
 الطرفين الا صغرا اذا اكبر جله سبوقا نتاجه الكلي الذي هو  
 ولا قرينة الى الطبع من هديه حتى قيل

بعد افتقاره الى الرد لا ولا كليات **وضع** لكل من طرفي المطلوب ليعمل عليه او  
 مقدمته لهما ليتلوا **في الكل** اء في كل منهما اء في الصغري والكبرى كما في كل  
 انسان ناهي وكل انسان حيوان وكلما كان الشيء حيوانا كان جسمه وكلما كان  
 الشيء حيوانا كان جسمه **ثالثا** من الاشكال **الف** اء عهد عند هء شريطة  
 على ما بعد ويكونا فرقة من الطبع وموافقة الاول في احد مقدمتي الكبرى  
**ورابع الاشكال** اء وما هو في الرتبة الرابعة من الاشكال **عكس الاول** وهو  
 ما كان الوسط في موضوعا او مفعولا في الصغري لا هو الطرف الا صغرا محمولا  
 او ناليا في الكبرى لطرفي الا في الكبرى كقولنا كل انسان كاتبة وكل ناهي انسان  
 وكلما كان الشيء فرسا كان حيوانا وكلما كان الشيء بطاها كان فرسا فالوا المعالفة  
 الاول في كلتا مقدمتيه معا وليعد عن الطبع جدا

جرا وليد فيه ما يليه منها الى  
**واعلم** ان حصر الاشكال في ذلك العدد المذكور هو عظمى تمتع الزيادة  
 عليها وان لم تقصر في قوله **في حيث عرفنا النطاق** اء افتراض الوسط  
 بكل من الطرفين على اخره في الاوجه المتباينة **بعد** **في النطاق** اء في ذلك  
 النطاق والافتراض المعروف اليه من الافتراضات العاسرة الاشكال وليس فيه  
 به ان هذا النطاق لا الوسط مع الطرف غير اخر الاوجه المتباينة وهو  
 فاسد لا متناهي تقفوا الى بل به في النطاق اذا لم يكن بين الاوسط والطرف  
 كما في الافتراضات الغير المشتركة كما في قولنا انسان والعروس طاهيات  
 وليس من الاشكال في شيء يتقرر في العبارة مضمونة تاكيد لما سبق **فان قيل**



فوالقابل ان نسا ناهو ويهض النوع انسا لم يتكر فيه الوسط مع انه قياس  
 بسو مسطوي ولا يش من الافسة السو مسطوية بخارج عن الاشكال الاربعة  
**قلت** نعم ولكل التخرج من حيث الحقيقة والتقدير لا يباي الا حوالى  
 حيث التقليل والتليس والتزويج فالمعقبي في التخرج عن الاشكال في اتحاد  
 الاوسط حقيقته وفي الدخول ثبوت الاتحاد حقيقته او في الظاهر بدخل ذلك  
 المثال وما شبهه ولما ذكرنا فساد الشكل وبيان مراتبها وكانت الضروب  
 الممكنة الا نفعاد في كل شكل ستة عشر ضربا مربعة احوال الصغر  
 باعتبار الكم والكيف في اربعة احوال الكبرى كذلك وكل من تلك الضروب ما هو منتج  
 وما هو عقيم اراد ان يكثر في اشكال كل شكل يعلم ان غير المستجمع لها فمع  
 وقال **اما الاول** من الاشكال المربعة **فبشرحه** اشارة انتاجه امران احدهما  
 بسبب الكيف **الذي يباي في صفه** والى لما اندرج الاوسط تحت الاوسط فلم  
 يلزم من الحكم بالا كبر على الاوسط الحكم به على الاوسط ولذلك يحصل الا  
 اختلاف في النتيجة الدال على الفع بارتصو النتيجة تارة مع الابطال واخرى  
 مع السلب ولو قلت بعض الاشكال ليس او شيء منه يخرج وكل غير جماد  
 كالخروج في النتيجة السلب ولو قلت وكل غير جسم كالخروج في الابطال والشره  
 الذي بسبب الكم **وهو ان تكن كليات كبره** والى لما لم اندرج الاوسط تحت  
 الاوسط لا حتم ان يكون البعض المعكوم به على الاوسط غير البعض المعكوم عليه  
 الا كبر ولذلك يحصل الاختلاف في النتيجة الدال على الفهم ولو قلت كل انسا  
 حيوان وبعض الحيوان مرس كالخروج في النتيجة السلب ولو قلت في الكبرى وبعض  
 الحيوان ناهو كالخروج في الابطال **فان قيل** انتاج هذا الشكل محال ضرورة  
 ان ثبوت الاكبر الاوسط متوقف على ثبوت لكل افراد الاوسط التام جملتها  
 الاوسط فيلزم توقف ثبوت الاكبر الاوسط على ثبوت الاوسط وتوقف الشيء

على نفسه محال **والجواب** بان المتوقف شيوع الاكبر لانه الاوسط مرس حيث انها  
 مر افراد الاوسط والمتوقف عليه ثبوت الاكبر لانه الاوسط مرس حيث انها  
 افراد الاوسط فلا اشكال ولا استعجال **واما الشكل الثالث** فبشرحه امران  
 احدهما بسبب الكيف **وهو ان يتلفا** الى الصفه متا وتزويجها البعض الى  
 سنادا الى صغر المؤس مما لا يجوز في الصفه فلا بد ان يكون كسار في ثبوت ولا ارضى  
 ان يقال **بفاله الكيف** الى الابطال والسلب لا حاصل انتاج هذا الشكل ان  
 الاوسط ولا كبر متنا فظان في الوسط ولا يتحقق ذلك مع الابطال والكيف واذ  
 يتحقق الاختلاف في النتيجة الدال على الفع انتاجه ولو قلت كل انسا حيوان  
 وكل ناهو حيوان كالخروج في الابطال ولو قلت وكل مرس غير مرس كالخروج  
 السلب وار قلت لا شيء من الاشكال يخرج ولا شيء من الظاهر يخرج كالخروج في الابطال  
 ولو قلت ولا شيء من المرس يخرج كالخروج السلب والمشره لا بد ان يكون اخطا  
 مقدمتيه في الكيف **ع كليات الكبرى** ولا جاز ان يكون البعض الثاني له الا كبر غير النش  
 عنه الاوسط ولا يلزم من جازاة الاكبر للاوسط وان ذلك يتحقق الاختلاف في النتيجة  
 الدال على الفع انتاجه ولو قلت لا شيء من الاشكال يخرج ولو قلت كل انسا  
 الخويصها الى الابطال ولو قلت وبعض الظاهر مرس كالخروج في السلب  
 فقولوا والشار مبتدأ ونوله ان يتلفا مبتدأ تار ونوله **له شره** ونوع والكل  
 غير لا بد ان يحتل غير ذلك من الاعراب **واما الشكل الثالث** فبشرحه امران  
 احدهما بسبب الكيف **الذي يباي في صفه** الى صغر مقدميه ولا كان الاوسط  
 يكونه مسلوفا عن الاكبر مما يباي الموه لا يلزم من الحكم بالا كبر على الاوسط  
 الابطال الاوسط الحكم به على الاوسط كذلك اذ لا يلزم من الحكم على احد المتباينين  
 بشيء الحكم على ما يند بيلك الشيء ولذلك يقع الاختلاف في النتيجة الدال على  
 الفهم ولو قلت لا شيء من الاشكال او بعضه ليس مرس وكل انسا حيوان كان



الموقوع السلب ولو قلت في الكبرى ولا شيء من الاشياء **كلها** كالموجودات  
 ولو قلت فيها ولا شيء من الاشياء بنا هو كل الموجودات السلب والشيء  
 الاخر بحسب الكم **وهو ان تكون كلية احدهما** اعد في مقدمتيه والاحراز  
 ان يكون البعض المحكوم عليه بلا كبر من الحوسبة غير البعض المحكوم عليه  
 بلا صغر ولو لم يكن الصغر والحد كبر ولذا يقع الاختلاف في النتيجة  
 ولو قلت بعض الحيوان فليس وبعض الحيوان طاهر كالموجودات **كلها** ولو قلت  
 وبعض الحيوان ناهي كالموجودات السلب ولو قلت فيها وبعض الحيوان ليس  
 بطاهر كالموجودات **كلها** **فهم** اشتتمل المصنفان جازمة في قوله  
 انك سابقا ولا عقار هو ان بعض الكوفة وانه عبيدة محتمل في قوله  
 اذا ما عدونا قال ولدنا اهلنا فقالوا اننا الصيد بطلب ونفله  
 اللحياني عن بعض بني الصباح برضبة قال في التسهيل ولا يلزم بها يعني  
 ان خلايا بعض الكوفة **واما** ما هو من الاشكال **رابع** بشرطه بحسب الك  
 والكيف **جمع المستبين** شرطه بغير اجتماع المستبين سواء  
 اتفقنا كسالتين جزء يتبرأوا خذلقنا كالمسألة الجزئية سواء  
 كانا بمقدمة واحدة كالمسألة الجزئية او بمقدمة متبركان تكون  
 احدهما سالبة والاخرى جزئية **البصيرة** **تبيين** **الاستنتاج**  
 وهو ان تكون **صغرا** **مقدمة** متي الشكل الرابع **موجبة جزئية**  
 وان تكون **كبرا** **سالبة كلية** لبيان البرهان على الاستنتاج ههنا وان اجمع  
 بينهما عشتار السلب والجزئية **امسا** بيان اشتراط عدم جمع  
 المستبين فيما عدا هذه الصورة فاعلم ان اجتماعهما اما في مقدمة  
 واحدة او بمقدمة متبركان **الاول** كالمسألة الجزئية اما صغرى او كبرى  
 واما اما كل الاستنتاج لا يبرهن الاستنتاج اما بركة الى الاول او بركة الى

صغرى  
 كبرى  
 سالبة  
 كلية

بان كان الاول وهو اما بعكس ترتيب المقدمة متبركان عكس النتيجة او بعكس المقدمة متين  
 انفسهما فان كان الاول كالمسألة الجزئية او كالمسألة صغرى تصير كبرى وكبرى الاول  
 لا تكون كلية لما سبق وان كانت كبرى تصير صغرى وصغرى الاول لا تكون كلية  
 موجبة لما سبق وان كان الثاني كالمسألة سالبة كما علمت لا عكس لها وذلك  
 يقع الاختلاف في النتيجة ولحينه فيما هو اخر الافتراضات وهو افتراض السالبة  
 الجزئية بالكلية صغرى او كبرى فاذا قلت كل انسان حيوان وبعض العرس ليس  
 بانسان كان الموجودات **كلها** ولو قلت بحد الكبرى وبعض العرس ليس بانسان  
 كان الموجودات السلب واذا قلت بعض الحيوان ليس بنا هو كل انسان حيوان كان  
 فيها **كلها** ولو قلت في الكبرى وكل فرس حيوان كان الموجودات السلب وان كان  
 اجتماعهما في مقدمة متبركان **سالتين** كليتين او جزئيتين متبركتين  
 او سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى والصورتان ثلاثة كلها عقيمة لا الرد  
 في جميعها الى الاول غير محتمل اما بعكس المقدمة متبركان **كلها** الصغرى في  
 الصورة الاول والثالثة وحيوان كلية الكبرى في الثانية والثالثة واما بعكس  
 الترتيب فليقوا الاول في الاول والثاني في الثانية وعدم انعكاس النتيجة  
 في الثالثة والبيان في هذه لطبرده الاختلاف في النتيجة ولو قلت لا شيء من  
 الانسان بخروج شيء من الجماد بانسان كان الموجودات **كلها** ولو قلت في الكبرى ولا  
 شيء من العرس بانسان كان الموجودات السلب وعلى هذا القياس وان عكس الثالثة  
 وهو ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية فهو الصورة المستثناة  
 في كلامه لا يتطابق عكس مقدمتيهما لانها اذا قلت بعض الحيوان انسان ولا  
 شيء من العرس حيوان انعكست الصغرى الى بعض الانسان والكبرى الى شيء  
 من الحيوان بخروج شيء من النظم الكامل بعينه **فان قلت** ما ذكره في  
 لقرا الشكل يقتضيا افتراض الجزئية الموجبة صغرى بالكلية الموجبة كبرى الى

Copying University



















اجتمعت تلك الشروط الحرة واحدة لثلاثة النتيجة عملية بل منقطعة عما لا يشترك  
ونتيجة التالى مما يشترك في كل من اجزاء المنطق الاول  
نتائج التالى كما ان التشارك في كل من اجزاء المنطق الاول  
من النوع الاول دافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
في النوع الثاني المنطق الاول دافع صفة النتيجة لا حتمية بل على ما لا يقين  
حدوثها في غيرها وهو مع العملية منتج تارة في النتيجة وهو واضح ومثال ذلك  
من النوع الثاني دافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
عاجز اجزاءها صفة مع ذلك ثالث العملية تارة في اجزاء النتيجة وعلى ما ذكرنا  
في هذا النوع الثالث من الفلاس في ضرورة الشكل الاول من الثلاثة  
وساير الاشكال **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
صفرى والمنطقية من جهة اخرى وشروط انتاجها لا تستلزم القوة على متعلقين  
لها على تالى في منتج والنتيجة اما منقطعة عن غير احد الطرفين وتنتج في  
او منقطعة تستلزم القوة المنطقية مثال الاول من الشكل **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
كانت المنطقية حتمية والشركة في جزء تام منها كليا **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
ودافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
وهي منقطعة عن غير احد الطرفين وتنتج في  
والنتيجة التالى في المنطق الاول وعلى ما سبق في القياس **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
او استقطب اقسامها في الشرط وتنتج في غير اجزاءها

عليها مما لا يشك كما قيل في اجزاء الدفاتر وتقف دور جمعة في كات الفواهم  
**المرزوق** في بعض ما تالف منه الدقيسة من **المقدمات** ايا كانت محروقة  
صفرى ولو كبرى **او في النتيجة** **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
ا **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
المرزوق مصباح في حيل او فخر المرزوق **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
مصباح في التاك نتج ما سبق وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
ما سبق **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
او هذا **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
من المركز الى العمدة في ما يتساوى **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
هذا صري ومن الثالث فخر عظم **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
في الذي **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
سار ويقطع **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
**د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
او الامر ضروري **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
**الضرورة** **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
اليفينية **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
نتيجة التي ضرورة **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
ويسمى مصرحاً كوقف **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
**د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
على **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
على **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد  
الش **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد **د** فدافع اما كل واحد وكل واحد



من الدور والتسلسل مما لا ادري اليه  
 من عدم انتفاء المقدمة الى الضرورية **فان** انتفاءها **فان** انتفاءها واجب  
**طريق الاستدلال** لما فرغ من بيان القسم الاول من قسمي  
 القياس في اعتبار صورته المقتضية للصبح كما سبق تفهيمه وهو لا يقتضي  
 وتفسيره الى الاشكال الذي راجع الى كونها في كل شكل منها وبيان  
 حال النتيجة الخفية في بيانها في قسميها وهو الاستدلال وتفسيره  
 الراسية كروية اشار الى ان الاستدلال عندكم اسمي في قوله **فصل**  
 في القياس المذكور في قوله قسم القياس عندكم قسمان: قسم ما يدعى  
 بالافتراض وقسم ما يدعى بالنتيجة **فان** نسبة لا عدم منتهى الشك  
 على اذاته وقوله كما ينسب لغير المقدمة ينسب ايضا للمقدمة الشرطية  
 كما يدعى بالافتراض لتلك النسبة **فان** النسبة هي **فان** النسبة  
 ولم يرد لاختصاصها بالافتراض الشرطية من حيث انها واجبة الذكر في **فصل**  
**افتراض** في تسميته بالتسمين في التي تعبر به اشار في قوله **فان** القياس  
 الذي **فان** النسبة او **فان** النسبة ليس بافتراض عرش بل قوله **فان** كذا ذكر ليقول  
 به **فان** النسبة ويخرج الافتراض في قوله **فان** النسبة تنسج فقط يعني انه ما ذكره  
 فيه تلك ببادتها وصورتها بدل عليها وقوله او ضررها في تقييدها تعبر  
 لنوع القياس الاستدلال اما الاول فكما ان قيل ان كانت الشمس كالقوة  
 بالنهار موجودا لغير الشمس كالقوة ينتج كما سياتي بالنهار موجود وهو  
 بمادته وصورته غير الشمس الشرطية واما الثاني فكما لو استثنى تقييد الثاني  
 من هذا القياس نفسه بقول لغير النهار ليس موجود ينتج الشمس ليست كالقوة  
 وهي تقييد المقدمة من الشرطية كما انه كذا **فان** النسبة **فان** النسبة ان ذكره في  
 القياس **فان** لم تكن مقابلة لمؤدب سبب في تقييدها انها مقابلة والحدار متناظران

11  
 ما شتمنا الاخر على الاعم والنتيجة ايضا كانت كذلك كما الاستدلال في مقادير  
 هو المطلوب فيعمل للحدار جزء الدليل واجبه **فان** النسبة من  
 حيث انها نتيجة قضية معروضة لقوارضها كالمصدر والذكر والمزكور  
 القياس **فان** النسبة قضية بلايين الاول للبيان **فان** النسبة **فان** النسبة  
 جزء الدليل ليس هو المطلوب **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 المقادير كما قال الشيخ وفيه هي عمل المطلوب **فان** النسبة **فان** النسبة  
 فيه انتاجه وظاهر انما لم يفعله هذا الجزء من المقدمة الشرطية **فان** النسبة  
 اقتضاها باحد قسمي الاستدلال وهو الاول **فان** النسبة **فان** النسبة  
 المطلوب **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 ليس بمصدق وهو ما كاد واثبت الثوب عليه **فان** النسبة **فان** النسبة  
 من كلام الشيخ بان في قياس مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع  
 كمرتبها **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 على العمل **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 وقد سبب ان الشرطية قسمان متصلة ومنقطعة علمت ان الاستدلال انما  
 قسمان متصل ومنقطع **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
**فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 كمرتبها او وضع **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 والثبات لزومها **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 وضع مقدمتها **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 او كلية الوضع **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
 وضع **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة  
**فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة **فان** النسبة



ولذلك اشترط بعضهم الامر الثلاثة كلية المنقطة او كلية الاستثنائية  
او كون وضع اللزوم بعينه وضع الاستثناء فصار حصلت لذلك الشرط  
**انتموضع ذاك** اء الاول بطالالة قوله **مع تال مع اول** وضع المقدم  
**وضع التال** والالوجب الملازم بدور **مع تال مع اول** وضع المقدم  
**اول** والاجاز ان يوجب الملازم **مع تال مع اول** وهو حال فاذ قلت كلما كان الشئ  
انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ولو قلت لكنه ليس بحيوان انتج  
فهو ليس بانسان **مع تال مع اول** التال الملازم لا ينج كما في وان تشكروا ابره  
لكم **مع تال مع اول** وهو استثناء نفير المقدم او غير التال **مع تال مع اول**  
وهو وضع للمقدم **مع تال مع اول** انكشف وانتموضع **مع تال مع اول** فذكر أع من  
المقدم **مع تال مع اول** يوجب مع الاعم كما في وضع الاعم **مع تال مع اول** يوجب وضع  
اللاحق ولو قلت فيما بين لانه ليس بانسان اما انتج انه ليس  
بحيوان **مع تال مع اول** حق ان انه فير من مثالا كما انك لو قلت لكنه حيوان اما  
انتج انه انسان **مع تال مع اول** حق ان يكون حمارا مثالا هذا ما عليه الكافة  
وزعم ابره هارون شارح الاصول الخالصة ان التال ان اذا ثبت بغيره  
الشرعية كان يكون مفهوما مساويا بالتاليها كانت النتائج اربها  
بوضع كل من الطرفين بوجوب وضع الآخر **مع تال مع اول** يوجب معه قياسا  
منه للمنتصلة على المنقطة من حيث التفصيل بين طرفيها وعلى هذا  
اذ يقال لو كان انسانا كان فافها لكنه ليس بنبأ فهو ليس بانسان لكنه  
ليس بانسان فليس بنبأ **مع تال مع اول** فافها لو كان انتقال من وضع التال  
لوضع المقدم او من وضع المقدم لوضع التال ليس هو **مع تال مع اول** ان التالي  
لازم مساويا كما في زعمه ابره هارون **مع تال مع اول** بامر حيث كونه مساويا للمقدم  
ملزومه كما اشار اليه البعض **مع تال مع اول** زعم ابره الحاجب وكما في ان الغالب

مع

فيما يستثنى عن مقدمها الا فترا بار ومما يبراد استثناء نفير  
تاليها الا فترا بار وهو كما قال ابن عرفة خارج بالمعنى **مع تال مع اول** ويسمى  
اللاحق عند اهل اللام كما في الشيخ افضل الدين الكشي فياس خلفه والعشور  
ان قياس التال من الافنية **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** الشرعية تسع كبرى  
والاستثنائية تسع كبرى كما في قوله **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
مقدار بعض النباء بين الفلك والشمس **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فالتال  
شروط **مع تال مع اول** المنقطة بوجوبه والآخر من وضع احد طرفيها **مع تال مع اول**  
وبعض وضع الاخرى **مع تال مع اول** التال من حيث منادية والادب على  
احد طرفي الاتفاقية وكبرى التال **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
لر مشتركة فافها وهو التال **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** الاستثنائية او  
انتاد وضعه للانتاد **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** الانتاد والاستثناء  
بلا يلزم من وضع احد الطرفين **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
لذلك الشرط **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** كبره ايا كان **مع تال مع اول** **مع تال مع اول**  
الطرف الاخر **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
**مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
ذا اشارة لمصوحي المقدم **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
العكس اذ ذلك **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
من حيث عدم **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
ليس **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
باحد انسان **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
على ما سبق **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** **مع تال مع اول** فذكر  
من بعض ما انفرد به يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج فهو غير فرد











ابو حامد بانه تصح امر جزئية ليحكم بها على امر يشتمل تلك الجزئية قال  
وهو موافق لتعريف الحكم ان يصح العارضي واختلال ما ذكره الشيخ وغيره  
من ما سبق من حيث ان الاستفراء جهة مستند الحكم المعبر به من لول عليه  
بها وهو راجع **تفسير** الاستفراء فسمان ناقص وهو ما سبق  
وهو المراد كما سبق حيث ان طار والحقن عليه بما يات من عدم  
اجادته القطع بوجاهة وهو ما يخالف الاول من حيث ان الحكم فيه على الكلي  
بعد استفراء جميع جزئياته بحيث لا يشذ منها شيء وهو مذهب لليقيني  
فان كان على صورة قياس كل قياسا مفسما **عليه** ان الاستفراء الغير الناقص  
او مكلفا وهو المستند لكل على جزئية كما لا يستلزم على حدوث الحيوان  
بحدوث كل العالم **مثلا** **ع** **هذا العكس القياس المنطقي وهو**  
**الفردية** يعني في قولنا القياس من فظايا صور الخ مفسما بتقسيمه  
الى مفسومين ذكر شرابطه التي اخبرنا ذكر قبل هذا الفصل **تفسير**  
ما يجب علمه من المقصود بالجزئية في هذه المباحث الجزئية ان ظاهره الخفيف  
ولذلك غير الامام في شيء من كتب بالاعم والاضيق بعد تفسيره في آخر باب  
لكلي والجزئية فصدا كما قيل للتشبيه على ذلك واحد الكليين المتساويين  
كما سبق جزئية الظاهري للآخر منبرج فمقتضى صاحب الطوال حيث قصد  
الايضاح زاد على قول الامام ما سبق في ان الاستفراء الكلي على الجزئية  
او باحد المتساويين على الآخر وهو القياس وقد اوكلنا ذلك في هذا  
سبيل **تفسير** وقد شاع بذكره القياس المنطقي لفتنا **وحديث جزئية**  
من جزئية امر اعم من ذلك الجزئية **على جزئية** اعم من ذلك الجزئية  
**جزئية** لا تشترط كما في **القياس** **القياس** **القياس** وهو ذلك الامر العام كقولنا  
السماوات حادثة لا تدركها البصيرة **القياس** **القياس** **القياس** وهو العمل بالحكم

احد الجزئيين على الآخر لذلك الجامع **تفسير** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس**  
الاول اصغر والجامع اوسط والحق اكبر والجامع الاكبر في الاوسط  
تشبيه كما انه في عرف الفقهاء قياسا جعلوا للاصغر في علم التشبيه  
اصلا والاول اوسطا وعلته في عرف المتكلمين استنباطا لا بالمشاهدة  
على القاييم والاصغر غايبا والتشبيه شاهد في عرف المتكلمين بانه اثبات  
الحكم في جزئية لثبوته في جزئية اخرى بمعنى مشترك بينهما وهو مذهب ما سبق  
والاصغر **تفسير** كما قيل ان تشبيه جزئية بجزئية في معنى مشترك بينهما يثبت  
في المشبه الحكم الثاني في التشبيه به لانه سبيل جعل استفراء وهو عرف  
بعض ائمة الاصول القياس **تفسير** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس**  
حيث ان القياس قياسا **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس**  
كانا على ما لم يفسر في اعم **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس**  
مكار ومخرج جزئية مخالف لما استقر في حكمه وقد وجب العمل الاول  
حيث ان لا يخرج من الاصل من الاصل وهو التمسك بامام ان التشبيه  
لا يغيره بل انه يتغير بتسليم عليه المشترك في القياس عليه لا يلزم عليه  
في القياس الجزئية ان يكون مفسوما في القياس عليه شرطا للعلية او خصوص  
صحة القياس **تفسير** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس**  
**اف** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس**  
لما جرح من جرحه القياس باعتبار ضرورة من تفهيمه التي لا تقترن ولا  
تشتبهان ولا والاشكال الاربعة والثاني التي متصل ومنفصل  
وعقب ذلك بذكر احوال القياس **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس** **القياس**  
مفسوما باعتبار عوائده التي لا تنقسم له من هذا وما بعده في الكلام حرف  
ان افساح القياس من الحجج المذكورة باعتبار ما ذكره الا ان يظهر الاداة



للعقد العلمي او الكمال ويراد بالحجة خصوصية القياس بقرينة المقام  
وخرجه الحجة العقلية فانها معروفة عندنا في الاصول **والحجة من حيث**  
**هي** قسمان احدهما **حجة عقلية** وهي ما يتوقف شئ من مقدماتها  
المعروفة او البهية على النقل عن صادق ومن كتابه او سنة كقولنا النطاق منور  
اليه وكل من شئ به يوم ما علمه والزم من منتهى علمه وكل منتهى علمه  
ياشتر ما علمه مثله لا غشوى **حجة عقلية** وهي ما تكون كذلك كقولنا  
العالم متغير وكل متغير حادث وكل حادث له صانع وكل صانع وهو  
موجود هي قديم بالمتعلق للمواد فابر بنفسه على قدر مراد  
والعالم له صانع هذه او طابعه وكل ذلك لا يتوقف على نقل ومن ثلث  
القسم بزيادة المركبة منها فبسر العقلية بما يكون جميع مقدماتها  
العقلية نقليات والمركبة بما يكون بعض مقدماتها العقلية نقليات وبعض  
عقلية ومنه في العلم انكار ذلك القسم الاول وهو كما قال الهمري  
وغيره مخالف لما قالوه بتغييرها بسبب تفسيره وكلام المصنف  
كما هو في عدد التثنية **ففسح** **الحجة العقلية** من حيث مادتها  
**حجة عقلية** اولها **حجة عقلية** وعرفها الشيخ في المشاعر بانها حجة  
تتعلق بالافناء الممكن في كل واحد من الامور المعروفة قالوا قولنا  
الافناء الممكن هو تفسير للبعد الذي تتكلم ومقتضاه ما يطر من الافناء  
ولا يلتفت الى تفسيره اخي وقولنا في كل واحد من الامور المعروفة مقتضاه  
في اي جزء من البرهان كمالها وتلك الافناء الممكن في كل من النطاقات  
والبرهان والجدل والسبب في بيشر لغاية النطاقات انتهي بافتقار  
وتتالف من القضايا المفصلة المأخوذة من جهة قد يربسبب منها  
او غير كالايناء والاولياء والعلماء والحكماء والمفوضات المأخوذة

مر حيث ان الحكماء بالظرف الرابع كقولنا هو زيد باليل بسلاحه وكل  
من يدور باليل بالسلاح فهو لصوص وما يرتد لها شر عيب السامع غير بما ينبغي  
في حال دينهم ودينهم وعما يفرح في ذلك وثانيها **حجة عقلية** وعرفه  
الشيخ بانه كلام محتمل مولف من افوال معروفة متساوية عن الراعي  
فالاول ينظر للسكفي في شئ من ذلك يعني الزعم وما يقره الا في كونه  
كاملا على جهة واحد بل على تمثيل فقط ولذلك اخروا في تقديم الالفاظ  
وجعلوا ايضا نفع الانشاء مظاهرية لجزء من الفروض التي كانت اليانين  
تزوج الشعر بالنفع الطبيعة والاحلال الموسفاوية ويقال من الافوال  
المتعلقة المعروفة في النفس معلا الشئ او عنه سواء كانت الافوال  
صادقة او لا كما يقال ان الفصل مرة متعقبة بقرينة عن النفس وج  
الجزء انما فوته تسمية بقرينة النفس في شريها والفروضها انفس ال  
النفس بالنفس او البسطة او قولها حتى يصير ذلك مبرا بعد اذن ارضى  
او سخط ولذلك ترى الاشعار في بعض الاماكن كالا ستعطا في مبراما  
يبيد غيرها يبيد لا النفس للتمثيل الطوع منه للتصريح بشهادة الوعوان  
**وثالثها** **حجة عقلية** وعرفه الشيخ كغيره بانه قياس مولف من اليقينيات لا يحتاج  
بفهمي وسياسة يبار اليقينيات التي يتالف منها ما هي **حجة عقلية**  
وهو قياس مولف من افوال مشهورة او مسلمة عنرا الختم في قاص  
عمراد ان البرهان او الزعم فيهم والحمد والشعر انفسا يعتبر تطاير اراء  
الكل عليها كبحر الصد والتابع او الاكثر كوحدة الاله او طائفة  
مخصوصة كروية البارء او حرة وقد تكون بينة من حيث انها يقينية  
بل من حيث انها مشهورة والعسلما فضايا تسلم الختم ليس عليها  
الكلام كتسليم البهية ووجه القياس والاستصحاب مثلا والفرض من البرهان



كما سبوا قطع من ليست له قوة على ادراك البرهان اليقيني ومنهم  
كما في الشياء المتعلم عند ما يقص عن ادراكه فقول معلوم وبما خذ  
له في اللج بيات له المعلوم بغير ما جدلي مسلم او مشهور والغاية  
القصوى والمقصود الاطلى من الجدل انها هو النزاع ختم وانما هو  
**وخامس** ان قياس يدعى مفاصلة وهو قياس تفسد صورة  
او مادته وسبب القلة كما سبب اشياء وهي بحسب مستعملها  
فمنها ما مشاغبة ان قابل بها الجدلي وفصل القلية وهو  
مشاغبة ومراعى وامر **سبب** ان قابل بها الحكم وفصل  
الظن ان الحكمه وفصل البيان وهو سبب سبب اء ممورة  
الحكمة وقد يفلك الطالب الحوسب سبب اعفاله بعض الواجبات  
او باعتبار ما جعله مبدأ المقدمات في مباحي البرهان كما  
لوحى مع الاوليات مثلا ويسمى هذا قياسا غلطاً والمستعمل  
له مفاصلة لنفسه والمفاصلة من حيث هي انما  
**قلت** **الامر** بحسب المشاغبة وتلك كانت جملة اسباب  
المفاصلة كما قال الشيخ مشاغبة شئ شيئا ولو فصور  
التعيين لما غلط وله ان المفاصلة صناعة والفرق منها اسكاته  
الخير وتقليد وما سبب مفاصلة في القياس وقد تكون خارجة  
عنه وتسمى خارجة مثل تعجيل النسخ وتردد قوله والاستمرار  
به واظهار عيب يعرفه فيه وقطع كلامه والاعراض عليه في اللغة  
واستعمال ما لا مرفل في المطلوب او شبه ذلك وهذه كما قرأ  
في المطالع مع انها اربع انواع المفاصلة لغرض ما علمت ان  
غصب وايضا الهواء انه فخره واسكته اكثر استعمالا في زماننا

منزاهة معروفة غالب اهلها بالفواير ومجتهم القلية وعدم اعترافهم  
بالحكمة حيث قال تعالى فيهم خطايا لبيتنا بالجووه هذه الانفسام  
للجنة العقلية **اهلها البرهان** وهاهيك بجلالته ان غير عنه في التزويل  
بالحكمة حيث قال تعالى فيهم خطايا لبيتنا عليه وعلى اخوانه افضل  
صلاة وازكى سلام ادع الى سبيل ربك بالحكمة لا باد تطل تصديق  
البيان والمطابق وهذا لا يتناك قول الشيخ وغيره ان البرهان قليل الجدوى  
والعلم النبع انما هو الخطابة واداء المفاصلة لا باد تنها  
التشكيك وتلميس العرب بالباطل ولذلك نهى عليه السلام تعظيمها  
ليلا منصبه بترك استعماله حيث لا دعوة فيقول جاهد لهم بالتي  
هي احسن وهو الجدول المعلوم لا بغيره كما يقال الحكم في العرب  
عند ارادة الفهم بشهادة قوله تعالى ولا تعلموا ان هذا الكتاب  
الذي بالتي هي احسن وافهم هذا البرهان الخطابة لا باد تنها  
التصديق بالذي لا بل انما هي عينة المفولة والمفوتنة وهو كما  
سبغ عن النسخ وغيره ان نبع الصنادع لا در المتجمع بهما من الناس  
هو لا كثر وهو المعنى بالموعظة الحسنة في التزويل  
ولم يمتنعوا فرب من غير هذا البرهان الجدول لا وادعة الانواع ولا  
يبلغ فيمن جعل على طبيعة المنازعة والخاصة واداعته المفاصلة في  
التصديق كخطابة على خلاف الاصل والزاك لم يقطع عليه حتى يكون  
من جملة ما يدعى به فيقال والجدول الاحسن بل فيقول جاهد لهم بالتي  
عمره خوالد عوقه على ما اشار اليه الامام الفخر رحمه الله في التفسير  
واما الشيخ فليس مما يعيد التصديق بل التصديق التخييل فقط وقد اشار  
الى بيان البرهان بقوله ما اء والبرهان هو القياس الذي **الامر** **مقدم**























٥  
 في ساحت الكلي والجزء وهي خمسة **الاول** الكلي قد يكون منتزعا  
 الموجود في الخارج لا يتغير مع وجود الدقيق كقشر البازي وقد يكون  
 لمكان الموجود لا يكون له وجودا اعتقادا وقد يكون الموجود منه واحدا  
 فقط مع امتناع غيره كالبيان تعالى ومع امكانية كمال التتميم وقد يكون  
 الموجود منه كثيرا كمالا متناهيلا كالحوادث السبعة الصادرة او  
 غير متناهية كالتغير في الناحية **الثاني** اذا قلنا الحيوان  
 انه كلي فمبدأه امور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكذلك كليا والكل  
 منها **الاول** يسمى كليا بغيره والثاني كليا من حيث هو والثالث كليا  
 عقليا **الثاني** الطبيعي موجود في الخارج لانه قد يمتثل  
 الحيوان الموجود وجهه والموجود موجود في الخارج وامثاله  
 انما يقال ان وجوده في الخارج في الخارج في الخارج  
**الثالث** الكلي منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 عليه راضية كمالا لاسرارها فيكون منسوبا لداره منسوبا لداره  
 على ما صدق عليه راضية منسوبا لداره منسوبا لداره  
 موجه ان صدق منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 انما يصدق في راضية على راضية منسوبا لداره منسوبا لداره  
 والموجود كمالا لاسرارها فيكون منسوبا لداره منسوبا لداره  
 والاصرف اخرها على ما كذب عليه راضية منسوبا لداره منسوبا لداره  
 على ما كذب عليه راضية وهو حال **نقيض** راضية منسوبا لداره منسوبا لداره  
 اخفى من نقيض راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 ما يصدق عليه نقيض راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 لاصرف راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره

٦  
 لاصرف راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 لاصرف نقيض راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 لاصرف راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 بين نقيض راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 ونقيض راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 ونقيض راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 كمالا موجودا ولا معدوم كمالا منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 انسان راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 مع نقيض راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 الحيز راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 على كل راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 لا كل راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 فلان راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 الثاني منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 الحقيقى كمالا لاسرارها فيكون منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 وبما ان راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 وعلى راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 النوع راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 كمالا لاسرارها فيكون منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره  
 الاعمال راضية منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره منسوبا لداره











نجري قوما على موجبة مع ان حريقها عريسا وفوقنا لا شيء من المتحر  
 بمتاخر من البنية مع ان حريقها وجوديان والثالثة البسيطة اع  
 من الموجبة المعروفة المحمول الصواب القالب عن عزم الموضوع دون  
 الاجابة وانما الجواب لا يصح انما على وجود محقق كماله الخارج الموضوع  
 او غير كماله حقيقة الموضوع وانما اذا ان الموضوع موجود  
 وانما مثلا زمان والزم في سببها الفقه اثناء الثلاثة والفضية  
 موجبة ان كانت الزمنية على عري السلب وسالبة ان اجتزت عندها  
 واقاء القياسية قبل البنية او بالامكان على تخصيص بعض  
 او بالاجل المعقول ولا يفتقر ليس السلب البسيطة او بالنعكس  
**البحث الرابع في الفقه بالواجب**  
 كما ان النسبة المحمولات الى الموضوعات مركبة الجارية او سلبية  
 بالضرورة والرواء والضرورة والادوار وتسمى تلك القياسية  
 عادة الغضبية واللفظ الى الالف عليها يستمر جهة الغضبية واللفظ  
 الموجبة التي جرت العادة بالبحث عنها وخرجت احكاما ثلاث  
 حتمية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ثابتة من الجواب ففها  
 او سلب ومنها مركبة التي حقيقتها مركبة من اجاب وسلب  
 والبسيطة هي الاول والضرورة المطلقة وهي التي لا يتم فيها  
 بغير وثبوت المحمول للموضوع او سلبه عادة ذات الموضوع  
 موجودا كقولنا بالضرورة ان الانسان حيوان والضرورة لا تنفي  
 من الانسان عجي **الثانية** الدائمة المطلقة وهي التي لا يتم  
 فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عادة ذات الموضوع



موجودا او مثلا لظن الجواب وسلبه ما من **الثالثة** الدائمة  
 العامة وهي التي لا يتم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه  
 عنه بشرط وصفا للموضوع كقولنا بالضرورة ان كل كائن متحرك لا يات  
 مادام كائنا بالضرورة لا تنفي من الكائن بساكن لا يات مادام  
 كائنا **الرابعة** العرفية العامة وهي التي لا يتم فيها  
 بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصفا للموضوع  
 ومثلا لظن الجواب وسلبه ما من **الخامسة** المطلقة العامة  
 وهي التي لا يتم فيها ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل  
 كقولنا لظن الجواب كمال الانسان فتتغير وبلاطلا والاعمال كالتنقير  
 من الانسان فتتغير **السادسة** الممكنة العامة وهي  
 التي لا يتم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه  
 بالامكان الاعمال كالتنقير وبلاطلا والاعمال كالتنقير  
**والاول** كليات فبني **الاول** المشروطة الخاصة وهي  
 المشروطة العامة مع غير ثبات واع بحسب الزمان وهي ان كل كائن  
 موجبة كقولنا بالضرورة ان كل كائن متحرك لا يات مادام كائنا  
 كائنا كليات كليات مع موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة  
 عامة او كليات سالبة كقولنا بالضرورة ان كل كائن متحرك لا يات  
 مادام كائنا كليات كليات مع موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة  
 وموجبة مطلقة عامة **الثانية** العرفية الخاصة وهي العرفية  
 العامة مع غير ثبات واع بحسب الزمان وهي ان كل كائن متحرك لا يات  
 مادام كائنا كليات كليات مع موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة  
 وموجبة عينية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة



من مدلية عرفية عامة وموجبة مختلفة عامة ومثلا لاجابا وسلبا  
 قادم **الشيء** الوجودية لا ضرورية وهي المطلقة  
 العامة مع غير الضرورية بحسب الزمان وهي ان كانت موجبة كقولنا  
 كل انسان حي بالضرورة لا بالضرورة في كل مقام موجبة مختلفة  
 علمية ومثلا لثبوتية عامة وان كانت علمية كقولنا لا شيء من  
 الانسان يخلو بالضرورة في كل مقام علمية مختلفة  
 خاصة وموجبة ممكنة خاصة **الاربع** الوجودية انما هي  
 وهي المطلقة العامة مع غير الزمان واما بحسب الزمان وهي سواء  
 كانت موجبة علمية ومثلا لاجابا وسلبا ثام **الخامسة**  
 الوفتية وهي التي يحكم فيها بضرورة شي من المحمول للموضوع (و)  
 علمية عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع بغير ايداء  
 واما بحسب الزمان وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل امر  
 متخلف وقت حيلولة الزمان بينه وبين التفسير لاداما في كل  
 من موجبة وفتية مختلفة ومثلية مختلفة علمية وان كانت  
 علمية كقولنا بالضرورة لا شيء من الامر متخلف وقت التفسير  
 لاداما في كل مقام علمية وفتية مختلفة وموجبة مختلفة  
 عامة **المسألة** ثمة المتشكك وهي التي يحكم فيها بضرورة  
 ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير متعين من  
 اوقات وجود الموضوع بغير ايداء واما بحسب الزمان وهي  
 ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متخلف في وقت  
 لاداما في كل مقام موجبة متشككة مختلفة ومثلية مختلفة

عامة وان كانت علمية كقولنا بالضرورة لا شيء من الامر متخلف  
 في وقت لاداما في كل مقام علمية متشككة مختلفة وموجبة  
 مختلفة خاصة **السادسة** الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها  
 بالضرورة المطلقة لاجابا وسلبا في كل مقام وجود العلم جميعا  
 وصي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان انما هو لا شيء من الانسان  
 يتكلم في كل مقام ممكنة علمية خاصة لاجابا وسلبا موجبة ولا غير  
 علمية ولا نظاما في كل مقام واما في كل مقام علمية علمية  
 ضرورية انما هي ممكنة علمية خاصة بالضرورة لا بغيرها  
 لاجابا وسلبا **السابعة** الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها  
 بالضرورة العلمية لاجابا وسلبا في كل مقام وجود العلم جميعا  
 وان كان لا يلائم العلم فاما لزومية وهي التي يحكم فيها بضرورة  
 في كل مقام تفريق ضروري المقدم لعلاقة بينهما في وقت  
 علمية وافتراضا علميا وانما انما هي علمية وهي التي يحكم فيها  
 لاجابا وسلبا في كل مقام الضرورية كقولنا ان الانسان لا يخلو في كل  
 في كل مقام العلم فاما في كل مقام حقيقتي وهي التي يحكم فيها  
 بضرورة الضرورية كقولنا انما يكون هذا العدد  
 زوجا او دافعا في كل مقام الجمع وهي التي يحكم فيها بضرورة  
 في كل مقام الضرورية كقولنا انما يكون هذا العدد زوجا او  
 شبيها او اما في كل مقام العلم فاما في كل مقام حقيقتي وهي التي يحكم فيها  
 بالضرورة كقولنا انما يكون هذا العدد زوجا او شبيها او  
 من غير انما كانت انما هي علمية وهي التي يحكم فيها بالضرورة في كل مقام



في الاشياء المذكورة واما الاتفاقية وهو التي يكون فيها  
 الاتفاق فيقولنا لا سود الا كانت اما ان يكون السود او كانت  
 جفيفة او لا سود وكانتا مانعة الجمع السود والاثبات مانعة  
 الخلو وسالبة كل واحدة من ضرورة الاتفاق ليس التي يرفع ما  
 يجمع في موضوعات فصلة النزوع فتنسب سالبة لزومية وسالبة  
 انعكاسية تنسب سالبة انعكاسية وسالبة الاتفاق تنسب سالبة  
 اتفاقية والمنفصلة الموجبة تنصرف عن طرد غير واحدة بين  
 ومجتمعة في الصفوف والكثرة وعن ضرورة كاذب وتال صا فودون  
 عكسية لا تحتاج استلزام الطراد والكثرة وتكذب عن غير دين  
 كاذب وعن ضرورة كاذب وتال صا فوجاهة عكسية وعكسية  
 اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فليز بغير ضرورة  
 محال والسالبة تنصرف عن تكذب الموجبة وتكذب عما تنصرف  
 والكلمية الشرطية ان يكون التال ارضا او معاند للمجموع على جميع  
 ارا وطاق التي يكثر حصوله عليها وهي ارا وطاق التي تحصل  
 بسبب لغز ارا وطاق التي يكثر اجتماعه معك والآخر وبها ان  
 يكون ذلك على بعض هذه ارا وطاق والمخصوصة ان يكون ذلك  
 على وضع معين وصور الموجبة والمنفصلة كلها ومضاهية  
 وفي المنفصلة ارا وطاق وسور السالبة الكلية فيما ليس اليقين  
 والموجبة الجزئية فربكون والاشياء الجزئية فربكون بله قال  
 السلب على سور الاجزاء التي هي المنفصلة بالكلية والكلية  
 وارا واداء المنفصلة واما المنفصلة والشرطية فربكون عن

حمليتي

حمليتي وعن منفصلتي وعن منفصلتي وعن حمليتي ومنفصلة وعن حمليتي  
 ومنفصلة وكل واحدة من الثلاث ارا وطاق في المنفصلة ينقسم التي  
 فبغير اعتبار من هذا عننا بغيره بالقياس بخلاف المنفصلة فبغيره  
 معزها ارا وطاق عننا بغيره بالوضع وفيه فافضل المنفصلة تنسب  
 والمنفصلات تنسب منته واما ارا وطاق فاعلى بالاحتياج  
**الفصل الثالث في اعلا**  
 الفصل الثالث وفيه اربعة مباحث البحت في الاتفاقية  
 وحذوها بانه اختلاف في تصنيفه بالصلب ولا يجاد بحيث يفتقر لرا وطاق  
 ان يكون ارا وطاق طرفة والآخر كاذبة ولا يتفق والمخصوصة من  
 عند اتحاد الموضوع وبغيره في وجه واحد الشرط والآخر والكل عند اتحاد  
 الموضوع وبغيره في وجه واحد الذي ملان والمكافؤ والظافة والبقوة  
 والاعلا ورا وطاق فربكون في كل طرفة يكون الموضوع فيملا ارا وطاق  
 بزمرا وطاق في كل طرفة يكون الموضوع فيملا ارا وطاق  
 في ملة ارا وطاق فربكون في ضرورة المطلقة الممكنة العلامة للآن  
 سلم الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جرمه ونقيض التواني المطلقة  
 العلامة للآن السلب في كل ارا وطاق يتناقضان ارا وطاق في بعضه ونقيض  
 المشروطية العلامة الحينية الممكنة ارا وطاق التي حكمها بزمرا وطاق  
 بحسب الوصف عن الجانب المخالف فيقولنا كل من به ارا وطاق الحين يمكن  
 ان يعلو بعض كونه محنوبا ونقيض العرفية العلامة الحينية المطلقة  
 ارا وطاق في ملة ثبوت المحمول للموضوع او سلمه عنه في بعض احيان



وصف الموضوع ومثلهما مسمى **وَأَمَّا** المركبات فيفيضها احد نقيض  
عن رتبة فيلاد في جلد بعد رباحا كنه مجافا والمركبات ونفايض البصاير ما  
انما تحففت اذ الوجودية (أدائمة) كنهها من مكلفين عاشرين واحدا  
موجبة ولا غير صالحة وان نقيض المكلفته هو الزاوية تحففت ان نقيضها  
أما الخراف والمخالف او الزاوية المواقف واذ كانت جنة فلا ينعى نقيضها  
ما ذكرنا كنهها بكون بعض الجسم حيوان لا دابة مع ذلك كل واحد من نقيض  
عن رتبة بالحق فيفيضها ان يذهب نقيض الخراف والخرافا والخرافا  
عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دابة او ليس بحيوان دابة **وَأَمَّا**  
الشرطية فيفيضها الكلية فيقال الجزئية المواقفة في الجنس الكلية والكيفية  
والجنس **التحليل الثاني في عكس المقسوسات**  
وهو عبارة عن جعل الجزء او من النقيض شيئا والشيء او ما يبعث  
الصرورة والكيفية اما السوالب فلا كانت كلية وسبع منقطة ومعنى الوفتين  
والوجوديتين والمحتملتين والمكلفته العامة لا تتعكس امتناعا فيكون  
وهو النقيضية لصرورة فيضها بالضرورة لا في وقت لا في وقت  
وقت الترتيب لا دابة وكذب بعض المتخسف ليس بغير الامكان انما  
التي هو اعم المحلات لان كل متخسف فهو غير بالضرورة واذ لم ينعكس  
لا خسر لم ينعكس فاعلم ان لو انعكس رباحا لم ينعكس الا في الزمان لا في الزمان  
را خسر **وَأَمَّا** الضرورية والزاوية المكلفته فتعكسها دائمة كلية  
لانه اذا صرورة بالضرورة او دابة بالضرورة **ج** فربما كانت **ج**  
والا ينعكس **ج** بالضرورة او بالضرورة وهو مع راطل ينتج بعض **ج**  
ليس **ب** بالضرورة والضرورية دابة في الدائمة وهو محال **وَأَمَّا**

المستوطنة والعرفية العامتان فتعكسها عن رتبة عامة كلية  
بصرف بالضرورة او دابة بالضرورة **ج** فربما كانت **ج**  
بصرف **ج** ليس **ب** بالضرورة **ج** فربما كانت **ج**  
الخاصة فتعكسها عن رتبة عامة لا دابة للبعث اما العرفية  
للزمانية للعامة فتعكسها **وَأَمَّا** الادعاء فلا تضر بالضرورة **ج** فربما كانت **ج**  
فيكون كنهها **ج** فربما كانت **ج** فربما كانت **ج**  
واركان **ج** فربما كانت **ج** فربما كانت **ج**  
خاصة لانه اذا صرورة بالضرورة فتعكسها عن رتبة  
لادامة فيفيضها الموضوع وهو بعض **ج** فربما كانت **ج**  
ايضا لا تضر بالضرورة **ج** فربما كانت **ج**  
وَالْكَانَ **ج** فربما كانت **ج** فربما كانت **ج**  
هو اذا صرورة الجسم والبالا عليه وتبا فيل في صرورة بعض **ج**  
عامة **ج** لادامة **ج** فربما كانت **ج** فربما كانت **ج**  
لانه بصرف بالضرورة بعض الحيوان ليس بغير انسان وبالضرورة بعض **ج**  
ليس **ج** فربما كانت **ج** فربما كانت **ج**  
كلام الضرورية وقت الترتيب **ج** فربما كانت **ج**  
لم ينعكس **ج** فربما كانت **ج** فربما كانت **ج**  
الخاصة **ج** فربما كانت **ج** فربما كانت **ج**  
عقال كون المحمول اعم من الموضوع **ج** فربما كانت **ج**  
والعامة فتعكسها كلية لانه اذا صرورة كل **ج** فربما كانت **ج**























المتصلة بغيره والمنفصلة الموجبة الكثر مثال الاول كقولنا كل ما كان **اب**  
**ج** د امثله **ج** د او **ج** د فانه الجمع ينتج د امثله ان يكون  
**اب** او **ج** فانه الجمع لا يستلزم او امتناع لا جملته مع التام مع امثله  
 او الحلية لا امتناع مع الملزوم د امثله او في الحلية وما نعت الخلو ينتج  
 فخر كقولنا ان كان **اب** مع **ج** لا يستلزم او فخر بالقرين يستلزم امثله  
 كليله استلزم د د امثله المطلوب من المثال الثاني كليله كان **اب** فهو  
**ج** د او د امثله **ج** د او **ج** د فانه نعت الخلو ينتج كليله كان **اب** واما كل  
**ج** د او **ج** د لا يستلزم د هذه الافعال التي استلزمها في المثال  
 المنطوق **الفصل الرابع** في القيد من الاستثناء  
 وهو مركب من مفردتين احدهما شرطية والآخرى وضع لا يخرج عن بقدر  
 او رتبة في نوع وضع الاخر او رتبة وجب بحداب الشرطية وتوزع في  
 المتصلة وكليتها او كلية الوضع والوضع ان يكون في المثال او لا يقال  
 هو بعينه وقت الوضع والوضع والشرطية الموصوفة فيه ان كانت  
 متصلة فاستثناء غير المفرد ينتج غير المتالي واستثناء نقيض المتالي  
 ينتج نقيض المفرد واما امثله الملزوم والخلو دور العكس في قوله من  
 احتمال كونه المتالي او غير المتوالي فمفرد وان كانت منفصلة فان كانت  
 حقيقيه فاستثناء غير **ج** د كان ينتج نقيض الاخر لا استثناء الجمع  
 واستثناء نقيض ينتج اي جزء كان غير **ج** د لا استثناء الخلو وان  
 كانت نفع الجمع ينتج القسم الاول فقط لا امتناع لا جملته دور الخلو  
 وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لا امتناع الخلو دون  
 الجمع **الفصل الخامس** في لواحق القيد

وهي اربعة الاول القيد من المركب وهو مركب مفردات ينتج بعض هذه  
 نتيجة بلزم منها ومن مفردة اخرى نتيجة اخرى وهو جزا الى ان يحصل  
 المطلوب واما موصوفا للشيء كقولنا كل **ج** د و **ج** د و **ج** د وكل **ج** د  
 ثم كل **ج** د وكل **ج** د امثله **ج** د امثله **ج** د امثله **ج** د امثله **ج** د  
 التام كقولنا كل **ج** د وكل **ج** د امثله **ج** د امثله **ج** د امثله **ج** د  
 الخلف وهو اثبات المطلوب بدليل نقيضه كقولنا لو كان **ج** د فليس كان  
**ج** د كليله **ج** د وكل **ج** د على ان لا مفردة مانعة ينتج **ج** د  
 فليس كل **ج** د كليله **ج** د كليله **ج** د كليله **ج** د كليله **ج** د  
 ليس كل **ج** د وهو المطلوب **الفصل السادس** في التفسير وهو  
 الحكم على كل له جوهرية اكثر من دلالة كقولنا الحيوان حي في قوله لا يصح  
 عنده لمفرد لان لا نفسا ولا معاني والشيء كقولنا وهو لا يصح اليقين  
 احتمال ان يكون الكل بلفظ الجملة كما في المثال **الفصل السابع** في التفسير وهو  
 اثبات حكم بجملة في جزء جزوي واخر معنى مشتق من بعضها كقولنا ان  
 مؤلف هو حادث كليله وانتموا عليه المعنى المشتق بالروايات واما  
 لقسم الغني المبرور في التفسير والاثبات كقولنا حلة الحروف امثله التاليف  
 او كذا او كذا او لا غير امثله لان واما التفسير اربعة مواد امثله ليست  
 بعلة واما التفسير فله خمس مسموع ونحوه من غير المعنى المشتق من بعض  
 تسليم عليه المشتق في التفسير عليه لا يلزم عليه في التفسير لجواز  
 ان تكون موصوفة التفسير عليه بشرط اللعلية او حتمية المعنى  
 ما رتبة منها **الفصل الثامن** في بيان بعض القيد في الاوامر  
 مواد لا فيلزمة وهي فيفيلزم وفي فيفيلزم امثله فيفيلزم فيفيلزم







[illegible]

واریه علی بن سید محمد و زینب علیهما السلام و عجب  
واروا جبهه ذریه ایشان و احسان به